ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

Refaad

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد٤– العدد٢ أبريل ٢٠١٨

Vol. 4 Issue .2 April 2018

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

المجلد الرابع– العدد الثاني، أبريل ٢٠١٨

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور أحمد عارف عساف	جامعة تبوك / السعودية
الأستاذ الدكتور أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة / مصر
الاستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر
الاستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالبي	جامعة الكوفة / العراق
الاستاذ الدكتور حمدي زعرب	الجامعة الإسلامية / فلسطين
الاستاذ المشارك الدكتور ابراهيم محمد خريس	جامعة الزرقاء الخاصة / الأردن
الاستاذ المشارك الدكتور عماد أبو عقيله	جامعة الزاوية / ليبيا
الاستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن أحمد ميرو	جامعة المملكة / البحرين

هيئة التحرير

الدكتور محمد نمر	مدرسة الدراسات المهنية والممتدة / الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور رمضاني لعلا	جامعة عمار ثليجي– الأغواط / الجزائر
الدكتور اسماء الصغير	جامعة جنوب تولون فار/ فرنسا
الدكتور بدر حمدان	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية / فلسطين
الدكتور بداش بوباكر	جامعة محمد بوقرة– بومرداس / الجزائر
الدكور نجيب خريس	جامعة اليرموك / الأردن
الدكتور مصطفى الحشلوفي	*جامعة محمد* الخامس / المغرب
الدكتور عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف–المسيلة / الجزائر
الدكتور عبد الحليم الحمزه	جامعة العربي التبسي – تبسة / الجزائر
الدكتور عبدالله مايو	جامعة قاصدي مرباح / الجزائر
الدكتور محمد كاشف	معهد شمال الهند للتكنولوجيا / الهند
الدكتور محمد عزام خان	جامعة عبد الوالي خان / باكستان
الدكتور سمر راحي	جامعة سلطان زين العابدين / ماليزيا

فهرس المحتويات

#	اسم البحث	رقم الصفحة
١	أثر التمكين الإداري على الإبداع من وجهة نظر القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي كأحد مداخل تحقيق رؤية ٢٠٣٠	١٢٥
٢	أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة	١٥٢
٣	أثر القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي في المنظمة (دراسة حالة جامعة طاهري محمد بشار)	١٦٤
٤	ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	١٨٢
٥	أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية–	٢٠٦
٦	Vector Autoregressive Analysis –VAR Foreign Direct Investment and Unemployment: Sudan, 1990-2016	٢٢٤
٧	Impact of Small and Medium Scale Enterprises on Economic Growth: Evidence from Nigeria	٢٣٦
٨	Impact of Financial Analysis on Performance in Industrial Sector in British on Social Responsibility in Corporate	٢٤٥
٩	Consumer Buying Behaviour and Adoption of Green Products in Large Supermarkets in Nairobi City Kenya	٢٦٩
١٠	Investigating the Role of Foreign Trade in FDI in Pakistan	٢٨٠

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث – الاردن

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1,Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan

Tel: +96227279055 Mobile: +962-797-621651

Email: editorgjeb@refaad.com , info@refaad.com

http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 125 - 151
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أثر التمكين الإداري على الإبداع من وجهة نظر القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي كأحد مداخل تحقيق رؤية ٢٠٣٠

رويدا محمد العطوي

كلية ادارة الاعمال– جامعة تبوك– المملكة العربية السعودية

كائنكان فواز مرعي

كلية ادارة الاعمال– جامعة تبوك– المملكة العربية السعودية
claude_11104@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التمكين الإداري على الإبداع الإداري كأحد مداخل تحقيق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي. كما تهدف إلى التعرف إلى أثر المتغيرات الديموغرافية والوظيفية كالرتبة العلمية وعدد سنوات الخبرة والعمر والحالة الاجتماعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات النسائية في الجامعات السعودية العامة وتم التواصل مع (١٧) منها. وتم اختيار العينة العشوائية البسيطة بتوزيع استبانة الكترونية تم تطويرها لهذا الغرض.

أما المعالجات الإحصائية فقد تمت باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS لاستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إضافة لاستخدام كل من اختبار (t)، واختبار مان ويتني، واختبار كروسكال والس، وتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده. كما تم الاستعانة باختبار كرونباخ ألفا لاتساق فقرات الاستبانة.

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها وجود أثر معنوي للتمكين الاداري بأبعاده المختلفة على القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي عند مستوى دلالة 0.01 ، ووجود علاقة ايجابية قوية بين المتغيرين بمعامل ارتباط بلغ 0.74.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أبرزها إتاحة الفرصة للقيادات النسائية في التعليم العالي السعودي لامتلاك المبادرة في التعامل مع المشكلات باستقلالية دون الرجوع للإدارة العليا. وتعزيز تفويض الصلاحيات للقيادات النسائية في التعليم العالي السعودي لتحمل المسؤوليات المنوطة بها والمؤثرة في القرارات التي يتم اتخاذها لما يتمتع به التفويض من أثر بالغ على زيادة الابداع، والحرص على العدالة والموضوعية في نظام الترقيات في الجامعات بغض النظر عن الجنس.

الكلمات المفتاحية: القيادات النسائية، التعليم العالي السعودي، التمكين الإداري، الإبداع الإداري.

الإطار العام للدراسة:

يشهد العالم منذ التسعينات صراعات وتحديات شكلت أثرا بالغا وقوى مؤثرة على المجتمعات لإعادة تشكيل منظومتها الاقتصادية والإدارية، وأبرزت حاجة المنظمات لإجراء تغييرات جذرية في استراتيجياتها التنظيمية للمحافظة على استمراريتها. وقد واكب هذه التحديات ظهور العديد من المفاهيم الإدارية، وتبني تطبيق هذه المفاهيم لتحسين الأداء، وزيادة القدرة على التميز للتصدي للمنافسة الشديدة. ومن أبرز هذه المفاهيم التي لفتت انتباه الباحثين مفهوم التمكين الإداري (فلاق، وبن نافلة، ٢٠١١).

ويهتم مفهوم التمكين الإداري بمنح العاملين الثقة والصلاحيات المناسبة، وتشجيعهم على المبادرة باتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة بما تفرضه التغيرات المحيطة، بغض النظر عن جنسهم ذكورا أم إناثا، حيث يتميز كل من الطرفين بطاقات ومواهب قادرة على المضي قدما في مسيرة النجاح والتطور لمنظماتهم.

وخلال السنوات الأخيرة سعت حكومة المملكة العربية السعودية لتنفيذ العديد من خطط الإصلاح في ضوء العمل على تحقيق الرؤى المستقبلية للمملكة. وبناء على ما ورد في دراسة (Alomair, 2015)، فقد عملت حكومة المملكة على العمل الجاد لتنويع مصادر إيراداتها بعيدا عن النفط، وتخفيض معدل البطالة لدى النساء (Carey, 2012)، وتناولت خطط الإصلاح غالبية القطاعات بما فيها مؤسسات التعليم العالي. ولكن بالرغم من ذلك لم ينل موضوع تطوير قدرات وفعالية القيادات النسائية الاهتمام المطلوب (Smith &Abouammah, 2013).

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى بحث أثر التمكين الإداري على الإبداع الإداري باختيار القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي السعودي سعيا لتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة لهذه المؤسسات.

مشكلة الدراسة:

تتميز المرأة بالقدرة على المشاركة، وتفويض السلطة، وفعالية الاتصال في اتخاذ القرارات. كما تتميز بالرحمة وتقدير احتياجات الآخرين وظروفهم بحكم طبيعتها الأنثوية، مما يجعلها أكثر سرعة في تكوين العلاقات وأكثر انفتاحا ودقة في التنبه للأخطاء. وهذا النمط القيادي هو ما تحتاجه مجتمعات الاقتصاد المعرفي اليوم ومستقبلا. ولكن بالرغم من كل ذلك، لا تزال المرأة في الغالب منفذة للقرارات وبعيدة عن اتخاذها مهما بلغت كفاءتها.

ومؤسسات التعليم العالي كغيرها من المؤسسات تعمل في بيئة تنافسية تحتاج إلى الإبداع للمحافظة على بقائها وتعزيز موقعها التنافسي. وبما أن التمكين أصبح جوهرا للإبداع، وضرورة ملحة لجميع القطاعات فقد تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى التمكين الإداري الذي تحظى به المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي السعودي، وأثر هذا التمكين في إطلاق طاقاتها الإبداعية من وجهة نظر القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية سعيا لتحقيق أهداف وطموحات رؤية ٢٠٣٠.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التمكين الإداري في إبداع القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي؟

وتنبثق من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

أولاً: ما مستوى التمكين الإداري الذي تحظى به القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي من وجهة نظرهن؟

ثانياً: ما مستوى الإبداع الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي من وجهة نظرهن؟

ثالثاً: ما أثر أبعاد التمكين الإداري في مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي؟

رابعاً: هل هناك فروقا ذات دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الإداري تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية للقيادات النسائية في التعليم العالي السعودي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التمكين الإداري وعلاقته بمفهوم الإبداع الإداري والتثبت من صدق علاقة الارتباط بين أبعاد كل من المفهومين وذلك من خلال :

أولاً: التعرف على مستوى التمكين الإداري الذي تتمتع به القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

ثانياً: التعرف على مستوى الإبداع الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي، وبيان أثر توفير التمكين الإداري على إبداع القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

ثالثاً: تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

بالرغم مما تفرضه التغيرات والتحديات الناتجة عن الانفجار المعرفي وثورة المعلومات والاتصالات، من ضرورة لاستغلال جميع طاقات الموارد البشرية المتاحة، والحاجة الماسة لتطبيق سياسة التمكين الإداري في مختلف القطاعات للتواؤم مع هذه التحديات فلا يزال هناك قصورا في الاهتمام بهذا الجانب. ومن هنا تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

أولاً: أن هذه الدراسة تتناول التمكين الإداري الذي يعد أحد المفاهيم التنظيمية الحديثة المؤثرة تأثيرا بالغا على قدرة المنظمات المعاصرة على التكيف مع المتغيرات،وما يتضمنه هذا المفهوم من دور بالغ الأهمية في الإبداع.

ثانياً: أن هذه الدراسة تتناول أحد أهم القطاعات وهي التعليم العالي التي تشكل مخرجاته اللبنة الأساسية لبناء مجتمع قادر على مواكبة الأحداث بكفاءة وفعالية.

ثالثاً: أن هذه الدراسة تتناول موضوع القيادات النسائية وهو أمر لا يمكن تجاهله، حيث تشكل المرأة نصف المجتمع، وتشكل نسبة النساء الملتحقات بالجامعات أكثر من 50% من طلابها، مما يعني أن تجاهلها يعني إهدار لطاقات تمثل فرقا كبيرا في مدى تطور وتقدم المجتمع، سيما وأن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تطمح لرفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠% (الدخيل وآل عنزان،٢٠١٦) .

رابعاً: يتوقع من خلال نتائج وتوصيات هذه الدراسة إثراء المكتبة العلمية بدراسة ذات أهمية تتناول موضوعا يشغل بال الباحثين في مجال القيادات النسائية.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التمكين الإداري على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتفويض السلطة على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.
٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب القيادات على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال الفعال على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.
٤. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيز على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير العمر.

أنموذج الدراسة

بعد الاطلاع على الادبيات السابقة ذات العلاقة ودراسة أبعاد كل من التمكين الإداري والإبداع الإداري قامت الباحثتان بتطوير أنموذج الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل (التمكين الإداري): ويتمثل في تفويض السلطة، وتدريب القيادات، والاتصال الفعال.

المتغير التابع (الإبداع الإداري): ويتمثل في المخاطرة، والقدرة على التحليل وحل المشكلات، والمرونة.

المتغيرات الوسيطة ٠(المتغيرات الوظيفية والديموغرافية): وتتمثل في: الرتبة الأكاديمية، عدد سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، والعمر.

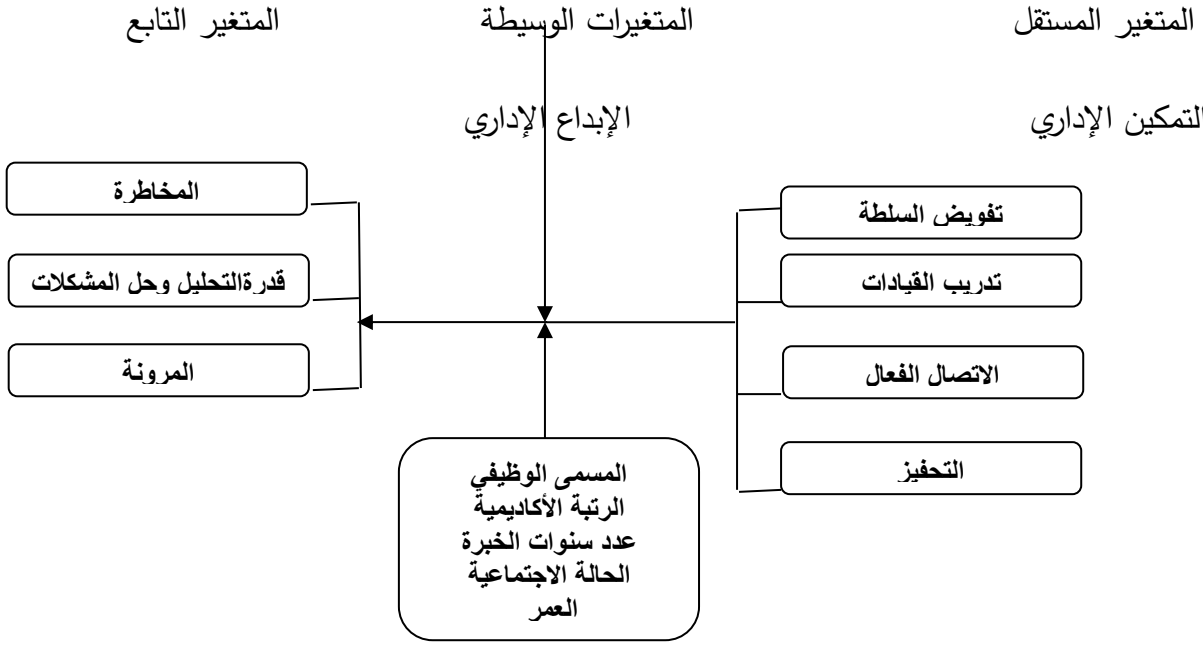

المصدر: الباحثتان، ٢٠١٧

الإطار النظري

المقدمة:

في ضوء التغيرات والتحديات التي يشهدها القرن الواحد والعشرين في ظل اقتصاد المعرفة، والتسارع غير المسبوق في مجال الاتصالات والمعلومات، والتوجه الجاد نحو التركيز على الموارد البشرية، ورأس المال الفكري كأهم مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة، فإن المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع السعودي بشكل خاص، بحاجة لاستغلال جميع الطاقات الكامنة في عناصره البشرية، من خلال التركيز على نوعية القيادات التي تملك زمام الأمور في شتى القطاعات.

ومن هنا برز مفهوم التمكين الإداري كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة. ويرتكز هذا المفهوم على إعطاء الصلاحيات والمسؤوليات للعاملين وتشجيعهم على المبادرة والمشاركة باتخاذ القرارات المناسبة وخلق بيئة إبداعية تطويرية تتناسب مع متطلبات العصر (فلاق وبن نافلة، ٢٠١١).

ولا مجال للمفاضلة بين تمكين الرجل القيادي وتمكين المرأة القيادية، فلكل منهما دوره، حيث يتمتع كل قائد بنمط قيادي خاص به ينعكس من خلال تأثيره على المحيطين به، بغض النظر عن جنسه وطبيعته. ويتجلى النمط القيادي في درجة المشاركة مع المرؤوسين في وضع الأهداف وأساليب العمل من حيث درجة السلطة أو الحرية التي يستخدمها مع مرؤوسيه (كشكوشة،٢٠١٣).

وتعد القيادات النسائية واحدة من الموضوعات الحديثة والحيوية المطروحة للنقاش والبحث في شتى المجالات. إضافة إلى قضايا عدم المساواة بين الجنسين التي جذبت انتباه الباحثين في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح من الصعب تجاهل الدور القيادي المحدود للمرأة، وتدني الفرص المتاحة لها في المناصب القيادية في التعليم العالي (Bonebright et al, 2012) و (Madsen et al, 2012), حيث أصبح نقص تمثيل المرأة في الأدوار القيادية والإدارية مقارنة بالرجل يمثل ظاهرة عالمية (Shneider et al, 2011); (Pyke, 2013); (Tessens et al, 2011).

وبالرغم من التطورات التي شهدها التعليم الجامعي والزيادة في القيادات النسائية في التعليم العالي، لا يزال التقدم بطيئا. وقد عزت بعض الدراسات عدم وجود النساء في المناصب القيادية العليا في التعليم العالي للتحديات التي تواجهها المرأة في الوظائف الأكاديمية ومنها:

أولاً: قلة تمكين المرأة من الوصول للمناصب العليا في التعليم العالي واقتصار وجودها في رئاسة كليات المجتمع والجامعات الخاصة الصغيرة (Lapovsky, 2014) ;(Chin, 2011).

ثانياً: تدني نسبة النساء الحاصلات على الرتب الأكاديمية كأستاذ وأستاذ مشارك مقارنة بنسب الذكور في هذه الرتب (Schneider et al, 2011).

ثالثاً: قلة تمثيل المرأة مقارنة بالرجل في الهيئة التدريسية للمرحلة الجامعية الاولى على مستوى العالم بالجامعات الخاصة والعامة (Madsen, 2012b).

وكما سبق الذكر، أن ظاهرة تدني وجود المرأة في المناصب القيادية في التعليم العالي هي ظاهرة عالمية حيث بينت الدراسات أن نسبة القيادات النسائية في التعليم العالي في الولايات المتحدة لا تتجاوز 23% في حين أن نسبة الهيئة التدريسية من النساء لا تتجاوز 43%، والحاصلات على درجة الاستاذية (Lapovsky, 2014) ;(Cook, 2012) 26.81%.

وفي دراسات أخرى شملت 27 دولة أوروبية تبين أن 13% فقط من القيادات في التعليم العالي تحتلها النساء. وتشغل النساء في الهيئات التدريسية في الجامعات البريطانية 16.5% وفي الجامعات الاسترالية (Morley, 2013);(Pyke, 2013)19%

أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا فتحتل النساء 3.2% من المناصب القيادية العليا العامة (Pande& Ford, 2011); (Patel &Buiting, 2013). وفي دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، والامارات العربية) تمثل القيادات النسائية أقل من (Sperling et al, 2014)1%.

وفي المملكة العربية السعودية، وبالرغم من سياسة الفصل بين الجنسين المطبقة في التعليم العالي فيها والتي توفر فرصة القيادة النسائية الا أن حجم هذا التمثيل لا يزال متواضعا ولا يتجاوز عدد النساء اللواتي يرأسن الكليات والجامعات (Jamjoom& Kelly,2013) 4%.

هذا مع العلم بأن أكثر من نصف عدد خريجي الجامعات في المملكة هم من الإناث. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من تزايد أعداد الخريجات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة فإن تمثيلهن في عضوية الهيئات التدريسية لا يزيد عن 40% في الأولى كما تشير بيانات التعليم العالي للعام ٢٠١٠ حول العمالة النسائية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ولا تتجاوز 30.8% في الثانية حسب مؤشرات التعليم العالي في دولة الامارات للعام ٢٠١٣ (Alomair, 2015).

مفهوم التمكين الإداري:

برز مفهوم التمكين الإداري في بداية التسعينات وتطور مع زيادة الاهتمام بالجودة الشاملة حيث يمثل التمكين أحد أدواتها. وتعددت وجهات النظر حول تحديد ملامحه باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي لها الباحثون. ويرى البعض أن التمكين الإداري هو بمثابة تعبير عن إتاحة الفرصة للآخرين لزيادة قدراتهم وإطلاق مواهبهم وطاقاتهم من خلال تفويضهم ومنحهم الثقة لاتخاذ القرارات وحل المشكلات، وتوفير البيئة المناسبة لنموهم وتطورهم (معراج، ٢٠١٥).

ويعرف (Eccles) التمكين بمنح العاملين السلطة والقوة والموارد والحرية لجعلهم قادرين على خدمة منظماتهم بكفاءة. ويرى (Brown & Harvey) بأنه استراتيجية حديثة تعمل على استغلال الطاقات الكامنة في الأفراد ومشاركتهم بتحديد الرؤية المستقبلية لمنظماتهم. في حين يرى كل من (Krajewski; Stanley;Brown; Ivancevich) أن التمكين يعبر عن منح فرق العمل حرية اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة عليها (الساعدي، ٢٠١٠:١٦٧).

كما عبر البعض عن التمكين الإداري بأنه المشاركة الفعلية للعاملين باتخاذ القرارات وحل المشكلات والتفكير الإبداعي والتصرف الملائم في المواقف وتحمل المسؤولية المترتبة على النتائج (عفانة، ٢٠١٣).

ونقلا عن (الضلاعين، ٢٠١٠) فإن (Ettorre) يعرف التمكين بأنه منح العاملين القدرة والاستقلالية في صنع القرارات وإمكانية التصرف كشركاء كما يعني مشاركة العاملين في وضع الأهداف في منظماتهم.

وترى الباحثتان أن التمكين الإداري استراتيجية تنظيمية هادفة لتعزيز اللامركزية وتوسيع نطاق الإشراف. وهذا لا يقتصر على منح العاملين القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية فحسب بل بزرع بذور ثقة ومشاركة فعلية بين القائد ومرؤوسيه والعمل بروح الفريق للتمكن من إنجاز الأهداف المنشودة.

خصائص التمكين الإداري:

تكمن أهمية التمكين الإداري فيما يتمتع به من خصائص تساهم في تعزيز قدرة منظمات الأعمال الحديثة على مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة الجديد وذلك من خلال ما يتمتع به التمكين الإداري من خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:(دكروري،٢٠١٠)

- التمكين الإداري يمثل حالة ذهنية تحتاج الى وقت لتطبيقها لتتلاءم مع طبيعة المنظمات العاملة.
- للتمكين الإداري عدة أشكال يمكن تحقيقها بعدة وسائل كتفويض السلطة والتحفيز وإعادة تصميم الوظائف بشكل يشجع على الإبداع.
- يقوم التمكين الإداري على اساس تشكيل فرق العمل التي تتم إدارتها ذاتياً للمساهمة في تحسين الأداء.
- يساهم التمكين الإداري في تعزيز الإدارة الذاتية لدى العاملين مما يطلق الطاقات الكامنة لدى الأفراد. إضافة إلى تعزيز الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

لذا يمكن القول بأن التمكين الإداري ينمي ويعزز الولاء لدى العاملين واحساسهم بالمسؤولية تجاه منظماتهم مما يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي لديهم ويدفعهم لتوظيف كامل طاقاتهم وقدراتهم في حل المعضلات التي تواجه منظماتهم.

أهمية التمكين الإداري:

تكمن أهمية التمكين الإداري في كونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإبداع والقدرة على الاستجابة للمتغيرات بما يضمن للمنظمات حسن الأداء في ظل ما تواجهه من تحديات. ويمكن تحديد أهم جوانب أهمية التمكين الإداري فيما يلي: (معراج، ٢٠١٥)

- يرتبط التمكين الإداري بقضايا تنظيمية هامة لنجاح المنظمة كاللامركزية وإعادة هندسة العمليات والمنظمة المتعلمة وغيرها من المفاهيم الحديثة التي تعتبر أدوات تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها.
- يرتبط التمكين الإداري ارتباطاً مباشراً بالموارد البشرية التي تعتبر من أثمن أصول المنظمات وأكبرها قيمة في المنظمات الحديثة.
- يرتبط التمكين الإداري بالتطورات في عالم الاتصالات والتكنولوجيا حيث يرتبط مدى التمكين بمدى قدرة القادة على الاتصال الفعال وحيازة المعارف المختلفة والكفاءة في استخدام الوسائل التقنية الحديثة.

مما سبق، ولارتباط التمكين الإداري بالموارد البشرية والتقنية من جهة، وطبيعة التنظيم من جهة أخرى فإن من شأن التمكين الإداري أن يعمل على خلق طاقات حيوية قادرة على قيادة المنظمة واتخاذ القرارات التي من شأنها المحافظة على استمرارية ونجاح المنظمة وتطورها.

أبعاد التمكين الإداري:

تعددت الآراء والاتجاهات الفلسفية للباحثين في تحديد أبعاد التمكين الإداري لكنها لم تتباين بشكل ملحوظ حيث اتفقت معظم الدراسات على الأبعاد التالية (فلاق، وبن نافلة، ٢٠١١) و(محمدية، ٢٠١٦):

١. المشاركة بالمعلومات: وتعني إشراك الرؤساء للمرؤوسين في القرارات والتشاور معهم وتبادل المعلومات والآراء حول القضايا المتعلقة بأداء المنظمة وتحقيق أهدافها.
٢. تفويض السلطة: وتتم بإعطاء الرؤساء أجزاء من مهامهم وأعمالهم للمرؤوسين بعد حصولهم على التدريب المناسب وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية تجاه نتائج أعمالهم.
٣. فريق العمل والعمل الجماعي:إنجاز العمل على شكل فرق عمل موحدة الهدف بحيث يتمتع جميع أعضاء الفريق بدافعية عالية للأداء والرقابة الذاتية.
٤. تأهيل وتدريب العاملين: لتمكينهم من استلام زمام الأمور بالشكل الصحيح.
٥. تحفيز العاملين: ويقصد به تلك العوائد المادية والمعنوية المستندة إلى الأداء لذوي الكفاءات والإبداعات.
٦. الاتصال الفعال: ويشمل تعريف العاملين بخطط المنظمة وفلسفتها وطبيعة المهام المطلوبة لتحقيق رؤية ورسالة المنظمة وأهدافها.
٧. تدعيم الذات: وتتم باختيار عاملين لديهم قدرات ومهارات ومعارف عن طريق مشاركة العاملين بالمعلومات التي تؤدي الى بناء الثقة بين الإدارة والأفراد.

وبعد الاطلاع على الأبعاد المتعددة للتمكين الإداري ولتحقيق أغراض الدراسة الحالية فقد اختارت الباحثتان أربعة أبعاد هي تفويض السلطة والتدريب والاتصال الفعال والتحفيز لدراسة تأثير كل منها على الإبداع الإداري.

مفهوم الإبداع الإداري:

بدأ الاهتمام بمفهوم الإبداع الإداري بالخمسينات، وتناوله الباحثون من جوانب متعددة، حيث أوضح البعض أن الإبداع يمثل خلق شيء جديد ، في حين برى آخرون أنه يمثل النظر للأمور بشكل مختلف وابتكار شيء غير مألوف . كما يعتبر بعض الباحثين أن الإبداع الإداري عملية إحساس بالمشكلات وصياغة الأفكار وتعديلها من خلال الخروج عن التفكير التقليدي وإنتاج أفكار وطرق عمل جديدة تساعد المنظمات على التكيف مع محيطها وتحسين أدائها (رضا، ١٤٢٤هـ).

ويرى (العجلة، ٢٠٠٩: ٩) أن الإبداع الإداري منظومة متكاملة يشترك فيها جميع الأطراف في المنظمة ، وتعتبر الإدارة العنصر الفاعل فيها. كما يرى أن التجديد هو جوهر الإبداع الإداري لأية منظمة.

وترى الباحثتان أن الإبداع الإداري عملية إطلاق لقدرات وطاقات كامنة في الأفراد يحفزها التغيرات المحيطة كالتغير في الجوانب التقنية ومحاولة التميز في توظيفها، أو ظهور مشكلات وتحديات تتطلب طرق غير مسبوقة للتعامل معها.

عناصر الإبداع الإداري

تناولت الدراسات والأدبيات عدة تصنيفات لعناصر الإبداع الإداري، واتفقت غالبيتها على العناصر التالية (نصير والعزاوي، ٢٠١١):

- الأصالة: وتعني صياغة أفكار مبتكرة وغير مكررة وبطريقة عملة وعلمية.
- الحساسية للمشكلات: وهي قدرة المبدع على تحديد أبعاد المشكلة واستيعابها وإدراك آثارها برؤية ثاقبة، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.
- المرونة: وهي اختلاف وتنوع الأفكار التي يأتي بها المبدعون بحيث تتمكن المنظمات من مواكبة تغييرات وتطورات البيئة المحيطة.
- القدرة على التحليل: أي قدرة الفرد المبدع على فهم واستيعاب العلاقات التي تربط العناصر المختلفة للعملية.
- الطلاقة : وهي قدرة الفرد او الجماعة على ابتكار سيل من الأفكار تفوق ما يمكن للآخرين القيام به في فترة زمنية محددة.

وتختلف هذه العناصر باختلاف الأفراد وتنوعهم واختلاف الأنشطة التي تمارسها المنظمات التي ينتمون إليها وبالتالي تختلف طرق توظيفها من منظمة لأخرى.

أهمية الإبداع الإداري:

تتجلى أهمية الإبداع الإداري في العديد من الجوانب أهمها: (العجلة، ٢٠٠٩ :١٥)

- زيادة قدرة المنظمات على التكيف والاستجابة لتغيرات البيئة المحيطة.
- تنمية قدرات الأفراد الفكرية من خلال تشجيعهم على صياغة أفكار جديدة.
- زيادة القدرة على استغلال الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.
- المساهمة في تحسين أداء المنظمات وزيادة كفاءتها.

ومما لا شك فيه أن المنظمات لا تعمل في فراغ، بل تعمل ضمن منظومات مجتمعية وعالمية تحتم عليها أن تعنى بمدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات والاستغلال الأمثل لمواردها بمختلف أنواعها والتصدي لما تواجهه من تحديات ومنافسات شديدة.

خصائص الإبداع الإداري:

حاز مفهوم الإبداع الإداري على اهتمام الباحثين ورجال الأعمال منذ نشأته نظراً لما يترتب على أهمية توظيفه وتبنيه من أثر على تحسين أداء المنظمات، حيث يتميز الإبداع الإداري بالعديد من الخصائص يتجلى أبرزها فيما يلي (عيد، ٢٠٠٨):

- الابداع الإداري ظاهرة فردية وجماعية يمكن ممارسته على مستوى الفرد أو الجماعة على حد سواء.
- يمتاز الإبداع الإداري بعمقه وشموليته في تناول القضايا وإيجاد الحلول لها.
- يمثل الإبداع الإداري ظاهرة إنسانية عامة مع بعض الاختلاف بين فرد وآخر من حيث القدرات والتصورات.
- يتميز الإبداع الإداري بأنه علم نظري تجريبي قابل للتعديل والتغيير حسب مجريات الأمور وحسب التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال.
- ولتوظيف الخصائص السابقة بفعالية ترى الباحثتان أنه لا بد أن يكون الإبداع موجهاً لإشباع غايات او حاجات معينة ليحقق فعاليته المنشودة.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة العديد من الأدبيات ذات الصلة اختارت الباحثتان الدراسات التالية:

- دراسة (المعاني وأخو رشيدة، ٢٠٠٩) بعنوان "التمكين الإداري وآثاره في إبداع العاملين في الجامعات الأردنية" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر التمكين الإداري في الإبداع لدى العاملين في الجامعة الأردنية، وعلى مستوى كل من التمكين الإداري والإبداع الإداري لدى العاملين في الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من التمكين الإداري لدى العاملين في الجامعة. وبينت أن الجامعة تلتزم بأبعاد التمكين الإداري كذلك بمستوى متوسط احتل بعد التفويض المرتبة الأولى فيها وتلاه فرق العمل ثم تدريب العاملين والاتصال الفعال في حين احتل بعد تحفيز العاملين المرتبة الأخيرة.
- دراسة (فلاق، وبن نافلة، ٢٠١١) بعنوان "أثر التمكين الإداري في إبداع الموظفين"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التمكين الإداري في إبداع الموظفين في شركة الاتصالات الأردنية (Orange). وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمكين الإداري في مستوى الإبداع الإداري لدى الموظفين حيث حصل متغير تفويض السلطة على أعلى نسبة بلغت ٢٨% من التباين في مستوى الإبداع بينما كانت قوة تفسير متغير الاتصال ضعيفة نسبيا وبلغت ٢٢% في تفسيرها للتباين في مستوى الإبداع. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى مدة الخدمة والمسمى الوظيفي. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة تفعيل مبدأ المشاركة وتشكيل فرق العمل وتهيئة بيئة العمل بما يدعم التمكين من خلال تبني التعاون والتنسيق بين الإدارات والأقسام والجماعات والأفراد.
- دراسة (Alomair, 2015) بعنوان Female leadership capacity and effectiveness هدفت الى التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي حيث بينت نتائج الدراسة أن الصورة النمطية للمجتمع السعودي الذكوري والمعوقات الاجتماعية والثقافية والأسرية تقع ضمن هذه التحديات. وأن الدراسات ذات العلاقة لا تزال متواضعة مما يدعو للقيام بمزيد من الدراسات في هذا الموضوع. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات من شأنها أن تعزز تطوير قدرات وفعالية القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي نظرا لزيادة رغبة الإناث للحصول على الشهادات العليا وارتفاع نسبة الإناث الملتحقات في الجامعات.
- دراسة (Al-Kayed, 2015) بعنوان Leadership challenges for women managers in public universities in Saudi Arabia هدفت إلى تشخيص التحديات التي تواجهها المرأة في المناصب القيادية في الجامعات الحكومية السعودية بهدف التوصل إلى طرح حلول وتوصيات. وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر التحديات تتمثل في ارتفاع عدد ساعات العمل، والتعامل مع مرؤوسين من ذوي اتجاهات وميول متعددة، وعدم حصول المرأة القيادية على السلطة والصلاحيات التي تتناسب مع موقعها الوظيفي. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أبرزها موجه لصناع القرار لتخفيض ساعات العمل من خلال تعزيز اللامركزية والتفويض، والعمل على تدريب القيادات النسائية ومنحها السلطة التنفيذية الملائمة للمنصب الإداري الذي تتبوأه.
- دراسة (المطيري والجارودي، ٢٠١٦) بعنوان: درجة توافر عناصر التمكين الإداري للقيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود هدفت إلى التعرف على مدى التمكين الذي تتمتع به القيادات النسائية في الكلية. وأشارت نتائج الدراسة إلى توافر عناصر التمكين الإداري للقيادات قيد الدراسة بدرجة متوسطة، واحتل كل من فريق العمل والتدريب المرتبة الأولى، بينما جاء التحفيز في المرتبة الأخيرة. وقدمت الباحثتان مجموعة من التوصيات منها ضرورة مشاركة القيادات النسائية برسم السياسات العامة للكلية، ومنح فرصة التحاق القيادات النسائية بدورات تدريبية لتعزيز مهاراتهن القيادية والوظيفية، هذا بالإضافة إلى دعم القيادات النسائية بالحوافز المادية والمعنوية بما يتناسب مع مسؤولياتهن.
- دراسة (Kattan et al, 2016) بعنوان: Factors of Successful Women Leadership in Saudi Arabia هدفت إلى إلقاء الضوء على العوامل التي تعزز نجاح المنظمات بشكل عام ونجاح النساء بشكل خاص بأخذ القيادات النسائية السعودية كمجال للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الثقافة المجتمعية السائدة تشكل أحد معوقات نجاح المرأة القيادية، وبأنه

كلما ارتفع مستوى التعليم للمرأة كلما زادت فرصة نجاحها في المهام القيادية الموكلة إليها حيث دلت الدراسة على ارتفاع نسبة التعليم العالي لدي النساء لتصل غلى ٦٠% في السنوات الأخيرة نتيجة توجه الحكومة السعودية نحو تشجيع التعليم العالي للنساء في المملكة. وأوصت الدراسة بمزيد من الاهتمام في الموضوع من خلال زيادة عدد الدراسات والبحوث في هذا المجال.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها اتفقت جميعا على أن التمكين الإداري يعتبر من الاتجاهات الإدارية الحديثة ذات الأهمية البالغة للمنظمات بمختلف أنواعها. كما أكدت أهمية الإبداع الإداري لضمان استمرارية وبقاء المنظمات، وربطت هذه الأهمية بضرورة الاهتمام بالمورد البشري حيث تناولت جميع الدراسات أهمية تدريبه وتفويضه وتحفيزه باعتباره المورد الأهم والركيزة الأكبر لضمان نجاح المنظمات. كما توصلت الدراسات جميعها إلى وجود علاقة طردية بين كل من أبعاد التمكين الإداري وأبعاد الإبداع الإداري وإن كانت النسب متفاوتة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، وتم اتباع الإجراءات على النحو التالي:

بناء وإعداد الأداة: وقد تم ذلك من خلال الاطلاع على أدبيات الإدارة والتمكين الإداري والإبداع بعامة والإبداع الإداري بخاصة حيث تضمنت الاستبانة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يشمل السمات الشخصية وخصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية حيث تم اختيار المسمى الوظيفي والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة والعمر والحالة الاجتماعية.

الجزء الثاني: تكون من (٤) فقرات لقياس أبعاد التمكين الإداري بتوزيع (٥) فقرات لكل بعد.

الجزء الثالث: تكون من (٣) فقرات لقياس أبعاد الإبداع الإداري بحيث تم توزيع (٦) فقرات لكل بعد. وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لإجابات أفراد عينة الدراسة.

صدق الأداة:

أ- **الصدق الظاهري:** تم إتباع أسلوب صدق المحكمين للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم تعديلها في ضوء مقترحاتهم.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** لحساب صدق الاتساق الداخلي فقد تم حساب ثبات الاستبانة ومحاورها باستخدام معامل ألفا كرونباخ وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١)

معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

محاور الاستبانة	معامل الثبات
محور التمكين	٠,٩٥٦
محور الإبداع	٠,٩٤٠
الثبات الكلي للاستبانة	٠,٩٦٨

ويتضح من الجدول (١) أن معامل الثبات مرتفعاً حيث وصل إلى ٠,٩٦٨ للاستبانة ككل وهذا يُعد مقبولاً إحصائياً، وبهذا فقد أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة الميدانية من الجامعات السعودية الحكومية والتي تمثلت في عدد من الجامعات وهي موضحة حسب التكرار في الجدول التالي:

جدول (٢)

الجامعات السعودية الحكومية وتكرار عينة الدراسة ونسبتها المئوية بكل جامعة

م	الجامعة	إجمالي العينة	النسبة المئوية	م	الجامعة	إجمالي العينة	النسبة المئوية
١	أم القرى	١٠	١١,١	١٠	الجوف	٥	٥,٦
٢	الإمام محمد بن سعود	٤	٤,٤	١١	الباحة	٢	٢,٢
٣	الملك عبد العزيز	٩	١٠	١٢	تبوك	١١	١٢,٢
٤	الملك فيصل	٥	٥,٦	١٣	نجران	٣	٣,٣
٥	القصيم	٣	٣,٣	١٤	الأميرة نورة	٨	٨,٩
٦	طيبة	٩	١٠	١٥	الدمام	١	١,١
٧	الطائف	٨	٨,٩	١٦	شقراء	١	١,١
٨	حائل	٣	٣,٣	١٧	الملك سعود	٧	
٩	جازان	١	١,١	الإجمالي		٩٠	١٠٠

ويتضح من الجدول (٢) وجود (١٧) جامعة سعودية تمثل معظم الجامعات الحكومية، ويختلف التكرار من جامعة إلى أخرى حسب استجابة عينة الدراسة وقد كانت أعلى نسبة تكرار في جامعة تبوك فقد مثلت عدد ١١ مفردة بنسبة ١٢,٢%.

وتتمثل خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات في الجدول التالي:

جدول (٣)

خصائص عينة الدراسة حسب (المسمى الوظيفي، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، العمر)

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المتغير		العدد	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	وكيلة كلية	٥٣	٥٨,٩	الحالة الاجتماعية	متزوجة	٦٨	٧٥,٦
	رئيسة/مشرفة قسم	٣٧	٤١,١		عزباء	٢٢	٢٤,٤
	المجموع	٩٠	١٠٠		المجموع	٩٠	١٠٠
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	٦٦	٧٣,٣	العمر	من ٣٠-٣٥	٣٣	٣٦,٧
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٢٦,٧		من ٣٦-٤١	٢٠	٢٢,٢
سنوات الخبرة	من ٣-٦	٣٧	٤١,١		من ٤٢-٤٧	٢٧	٣٠
	من ٧-١٠	٣١	٣٤,٤		أكثر من ٤٧	١٠	١١,١
	أكثر من ١٠سنوات	٢٢	٢٤,٤				
	المجموع	٩٠	١٠٠		المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (٣) أن النسبة الأعلى من أفراد العينة كانت لصالح وكيلة الكلية وفقا للمسمى الوظيفي بنسبة ٥٨,٩ %. ولصالح استاذ مساعد للرتبة العلمية بنسبة ٧٣,٣ %. وتبين أن نسبة المتزوجات من أفراد العينة ٧٥,٦ % وبنسبة ٣٠% للفئة العمرية ٤٢-٤٧ سنة.

المعالجة الإحصائية:

تم التحليل باستخدام برنامج (**SPSS**) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **معامل الثبات:** تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ولمحاورها.
- **الوزن النسبي والانحراف المعياري:** لترتيب العبارات حسب المتوسط الأعلى لبيان مستوى درجة الموافقة عليها ولبيان مدى التشتت بين استجابات أفراد العينة.

- **اختبار (t):** لعينتين مستقلتين لبيان وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من حيث متغير المسمى الوظيفي.
- اختبار**مان وتني Mann-Witney** لبيان وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من حيث متغير الرتبة الأكاديمية، والحالة الاجتماعية.
- اختبار كروسكال والس **KruskalWallis** لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول تمكين القيادات النسائية تبعاً لسنوات الخبرة، والعمر.
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التمكين الإداري على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

جدول (٥)

معاملات الانحدار الخطي للتمكين على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة		قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة
التمكين	٠,٧٤	٠,٥٥	١٠٧,٧٢	٠,٠١	ثابت الانحدار	٢٩,٣٦	٧,٩٩	٠,٠١
					التمكين	٠,٥٥	١٠,٣٨	٠,٠١

- يتضح من جدول (٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ حيث جاءت قيمة F تساوي ١٠٧,٧٢، ويدل ذلك على ثبوت معنوية الإنحدار.
- دلالة معاملات الانحدار للتمكين والحد الثابت، حيث كانت قيمة T للحد الثابت ٧,٩٩ عند مستوى دلالة ٠,٠١، وكان معدل التفسير R^2 = ٠,٥٥ مما يعني أن التمكين يفسر ٥٥% من التغيرات التي تحدث في الإبداع للقيادات النسائية بالجامعات الحكومية. والباقي يرجع إلى تأثير عوامل أخرى، وبالتالي تكون معادلة خط الانحدار Y=29.36+0.55*×+E حيث E هي متغير الخطأ وتفسر وجود علاقة قوية بين متغيري التمكين والإبداع حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٧٤.
- وعليه يتم رفض الفرض الرئيس وقبول الفرض البديل، ويعني ذلك أنه "يوجد أثر معنوي للتمكين بأبعاده المختلفة على الإبداع" لدى القيادات النسائية بالجامعات الحكومية السعودية.
- وقد يرجع ذلك إلى أهمية التمكين في الإدارة والذي يتم من خلاله تفويض بعض الصلاحيات من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى ويعطي ذلك الثقة لهذه القيادات في اتخاذ القرارات المناسبة لإنجاز الأعمال المكلفين بها، ويتماشى ذلك مع التوجه نحو اللامركزية الأمر الذي لا يجعل من هذه القيادات نسخاً مكررة، ورفع مستواهن الإداري إلى القيام بعملية التخطيط العام لتحقيق أهداف الكلية والقسم هذا إضافة إلى التخطيط التشغيلي، وهذا بالطبع لا يؤدي إلى إهمال الجانب التنفيذي لهن في إدارة الكليات والأقسام الأكاديمية.

الفرض رقم (١): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتفويض السلطة على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي".

جدول (٦)

معاملات الانحدار الخطي للتفويض على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة		قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	٠,٧٣	٠,٥٣	١٠٠,٩٤	٠,٠١	ثابت الانحدار	٣٢,٦٢	٩,٣٨	٠,٠١
					تفويض السلطة	١,٩٤	١٠,٠٥	٠,٠١

يتضح من الجدول (٦) وجود علاقة طردية إيجابية بين التفويض والإبداع لدى القيادات النسائية بالجامعات الحكومية السعودية، حيث إن نسبة تأثير التفويض على الإبداع هي ٥٣% وهي علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين، والذي يتضح أيضاً من معادلة الانحدار الناتجة عن هذه العلاقة وهي (Y=32.62+1.94*×). كما أن معامل الارتباط بينهما ٠,٧٣ وهو دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وبناء على ذلك يوجد أثر معنوي للتفويض على الإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي. وقد يرجع ذلك إلى أهمية التفويض في الإدارة وزيادة القدرة على تحمل المسؤولية وبالتالي صلاحية اتخاذ القرارات مما يؤدي لزيادة الإبداع.

الفرض رقم (٢): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب القيادات على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي".

جدول (٧)

معاملات الانحدار الخطي التدريب القيادات على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة		قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة
تدريب القيادات	٠,٥١	٠,٢٦	٣١,٣٦	٠,٠١	ثابت الانحدار	٤٤,٥٩	١٠,٩٩	٠,٠١
					تدريب القيادات	١,٣٣	٥,٦٠	٠,٠١

يتضح من الجدول (٧) وجود علاقة طردية إيجابية بين التدريب والإبداع لدى القيادات النسائية بالجامعات الحكومية السعودية، حيث إن نسبة تأثير التدريب على الإبداع هي ٢٦% وهي علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين، والذي يتضح أيضاً من معادلة الانحدار الناتجة عن هذه العلاقة وهي (Y=44.6+1.33*×).كما أن معامل الارتباط بينهما ٠,٥١ وهو دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، ورغم أن نسبة التأثير ٢٦% إلا أن ذلك يوضح أهمية التدريب وتأثيره الإيجابي في الإبداع فالقائد عندما يتلقى التدريب المناسب له فإن ذلك يؤدى إلى قيامه بمهامه بطريقة سليمة ليس فيها أخطاء مما يمهد الطريق أمامه إلى الإبداع في مجال عمله.

وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للتدريب على الإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي.

الفرض رقم (٣): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصال الفعال على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي".

جدول (٨)

معاملات الانحدار الخطي للاتصال الفعال على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة		قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة
الاتصال الفعال	٠,٧٣	٠,٥٣	١٠١,٤٧	٠,٠١	ثابت الانحدار	٣١,٣٢	٨,٧٢	٠,٠١
					الاتصال الفعال	٢,٠١	١٠,٠٧	٠,٠١

يتضح من الجدول (٨) وجود علاقة طردية إيجابية بين الاتصال والإبداع لدى القيادات النسائية بالجامعات الحكومية السعودية، حيث إن نسبة تأثير الاتصال على الإبداع هي ٥٣% وهي علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين، والذي يتضح أيضاً من معادلة الانحدار الناتجة عن هذه العلاقة وهي (Y=31.32+2.01*×).كما أن معامل الارتباط بينهما ٠,٧٣ وهو دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، ويوضح ذلك أهمية الاتصال سواء كان اتصال إداري (إلكتروني، أو ورقي)الذي يمثل عصب الكليات والأقسام ومن خلاله تنتقل البيانات من جهة إلى أخرى داخل الجامعات أو تواصل بين القيادات والمرؤوسين وما يوفره من علاقات إنسانية والتأثير الإيجابي لذلك في توفير المناخ الإبداعي داخل بيئة العمل.

وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للاتصال على الإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي.

الفرض رقم (٤): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيز على مستوى الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي".

ولبيان قبول هذه الفرضية من عدم قبولها فقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير للتحفيز على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي، وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول (٩)

معاملات الانحدار الخطي التحفيز على الإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى الدلالة		قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة
التحفيز	٠,٦٩	٠,٤٧	٧٩,٣٩	٠,٠١	ثابت الانحدار	٣٧,٤٤	١١,٠٧	٠,٠١
					التحفيز	١,٨٢	٨,٩١	٠,٠١

يتضح من الجدول (٩) وجود علاقة طردية إيجابية بين التحفيز والإبداع لدى القيادات النسائية بالجامعات الحكومية السعودية، حيث إن نسبة تأثير التحفيز على الإبداع هي ٤٧% ، وتوضح معادلة الانحدار الناتجة عن هذه العلاقة وهي (Y=37.44+1.82*×).كما أن معامل الارتباط بينهما ٠,٦٩ وهو دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، ويوضح ذلك أهمية التحفيز سواء كان معنوياً أم مادياً والذي يؤدي إلى إقبال هذه القيادات على أداء مهامهم وواجباتهم مما يسهم في زيادة الإنجاز وتوفير الروح الإيجابية داخل المؤسسة الجامعية وبالتالي الإسهام في المناخ الإبداعي داخل بيئة العمل. وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للتحفيز على الإبداع لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

جدول (١٠)

درجة موافقة عينة الدراسة حول محور التمكين

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تفويض السلطة					
١	تفوضني إدارة الجامعة بسلطات كافية لإنجاز المهام الموكلة لي	٣,٧١	٠,٩٦	٢	كبيرة
٢	تثق إدارة الجامعة في قدرتي على أداء المهام الموكلة لي	٣,٩٧	٠,٨٣	١	كبيرة
٣	تمنحني إدارة الجامعة المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهامي	٣,٤٩	٠,٨٤	٣	كبيرة
٤	توفر لي وظيفتي الفرصة لاتخاذ القرارات باستقلالية	٣,٠٢	١,١١	٥	متوسطة
٥	أملك المبادرة في التعامل مع المشكلات دون الرجوع للإدارة العليا	٣,٣١	١,١٩	٤	متوسطة
إجمالي بعد تفويض السلطة		٣,٥٠	٤,٠٦	---	كبيرة
تدريب القيادات					
١	تتبنى الجامعة خطة واضحة للتدريب	٣,٣٣	٣,٣٣	٢	متوسطة
٢	توفر لي الجامعة دورات تدريبية لتطوير مهاراتي الإدارية والتقنية	٣,٥١	١,٠١	١	متوسطة
٣	تشجع الجامعة قياداتها على تبادل الخبرات فيما بينهم	٣,٣١	١,٠٧	٣	متوسطة
٤	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية بصفة مستمرة	٣,١٦	٠,٩٥	٥	متوسطة
٥	تتيح الجامعة فرص التعلم الفردي والجماعي لجميع القيادات فيها	٣,٢٩	٠,٩٤	٤	متوسطة
إجمالي بعد تدريب القيادات		٣,٣٠	٤,١٧	---	متوسطة
الاتصال الفعال					
١	تتميز التعليمات والإجراءات في الجامعة بالوضوح	٣,٥٠	٠,٨٢	٤	كبيرة
٢	يستطيع العاملون في الجامعة التواصل مع أصحاب القرار بسهولة	٣,٣٩	١,٠٢	٥	متوسطة
٣	تشجع الجامعة على تبني القيادات لسياسة الباب المفتوح	٣,٥٤	٠,٩٥	٢	كبيرة
٤	تهتم الجامعة بإيجاد وسائل اتصال متطورة فعالة	٣,٦١	٠,٨٧	١	كبيرة
٥	تمتلك الجامعة نظام معلومات فعال يساعد القيادات في اتخاذ القرارات الملائمة	٣,٥٢	١,٠٣	٣	كبيرة
إجمالي بعد الاتصال الفعال		٣,٥١	٣,٩٤	---	كبيرة
تحفيز القيادات					
١	تقدر الجامعة جهودي في العمل	٣,٦٩	١,٠٩	١	كبيرة
٢	تعمل الجامعة على إيجاد وسائل متنوعة لتخفيف ضغوط العمل	٣,١٠	١,٠٥	٤	محايدة
٣	تمنح الجامعة مكافآت مجزية للمبدعين والمتميزين فيها	٢,٨٤	١,٠٦	٥	كبيرة
٤	أشعر بعدالة وموضوعية في نظام الترقيات في الجامعة	٣,٠٦	٠,٩٦	٣	متوسطة
٥	يطبق معيار الكفاءة في نظام الترقيات بغض النظر عن الجنس	٣,٣٦	٠,٨٥	٢	متوسطة
إجمالي بعد تحفيز القيادات		٣,٢١	٤,٠٩	---	متوسطة
إجمالي محور التمكين		٣,٣٩	١٤,٥٧	---	متوسطة

- يتضح من جدول (١٠) أن درجة موافقة عينة الدراسة على تفويض السلطة كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٥٠، ويشير ذلك إلى أهمية تفويض السلطة في تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي لما لتفويض السلطة من مميزات حيث تؤدي إلى زيادة الثقة لدى هذه القيادات واتخاذ القرارات اللازمة التي تسهم في تسيير العمل بصورة أسرع.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على تدريب القيادات متوسطة بمتوسط حسابي ٣,٣٠، ويشير ذلك إلى أن تدريب القيادات له تأثير متوسط من وجهة نظر العينة في تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي وقد يكون ذلك بسبب

اعتبار أنفسهن مدربات على القيام بالمهام الإدارية التي يكلفون بها، ورغم ذلك فتدريب هذه القيادات مهم لما له من تأثير إيجابي على إنجاز الأعمال بشكل صحيح.

- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على الاتصال الفعال كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٥١، ويشير ذلك إلى أهمية الاتصال الفعال في تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي لما للاتصال الفعال من أهمية حيث يؤدي إلى نقل البيانات والمعلومات والقرارات واللوائح بصورة سريعة بين الجهات المختلفة داخل الجامعة والكلية والأقسام، وبالتالي يتم إنجاز الأعمال في الوقت المناسب واتخاذ القرارات المناسبة أيضاً في الوقت المطلوب دون تأخير، فالتأخير له عواقب سلبية على الإنجاز.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على تحفيز القيادات متوسطة بمتوسط حسابي ٣,٢١، وهذا يشير إلى أن تحفيز القيادات له تأثير متوسط من وجهة نظر العينة في تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي وقد يكون ذلك بسبب اعتبار أنفسهن يؤدين أعمالهن سواء تمت عملية التحفيز أم لا على اعتبار أنها مسؤوليات يجب أن تنجز، ورغم ذلك فتحفيز هذه القيادات سواء كان معنوياً أم مادياً مهماً لما له من تأثير إيجابي على إنجاز الأعمال والروح المعنوية لديهن.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على محور التمكين متوسط بمتوسط حسابي ٣,٣٩، وقد يشير ذلك إلى أن التمكين يتم بصورة متوسطة رغم أهمية تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي لما له من مميزات كبيرة تؤدي إلى تفعيل الاتجاه نحو اللامركزية التي لها مميزات كبيرة في إنجاز المهام بصورة أسرع وإظهار شخصية القائدة ومواهبها ويظهر الاختلاف بينهن ولا يجعلهن نسخاً مكررة من بعضهن البعض ولاشك أن لهذا أثر إيجابي في العمل القيادي والإداري بصفة عامة.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المعاني وأخو رشيدة، ٢٠٠٩) والتي بينت أن التمكين يتم في الجامعات الأردنية بدرجة متوسطة، كذلك تتفق مع دراسة (المطيري والجارودي، ٢٠١٦) والتي بينت أن تمكين القيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود يتم بدرجة متوسطة.

جدول رقم (١١)

درجة موافقة عينة الدراسة حول محور الإبداع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
القدرة على التحليل وحل المشكلات					
١	يتم اتخاذ القرارات باتباع منهج علمي ودراسة بعيداً عن العشوائية	٣,٧١	٠,٩٤	٤	كبيرة
٢	نعمل على تبسيط الأفكار عند مواجهة المشاكل بالجامعة	٣,٧٧	٠,٧٩	١	كبيرة
٣	نحصل على معلومات مفصلة قبل البدء بأي مهمة	٣,٧٦	٠,٩٩	٢	كبيرة
٤	نشعر بالإثارة عند تعاملنا مع المشكلات	٣,٧٢	٠,٨٢	٣	كبيرة
٥	نملك رؤية دقيقة لمشكلات العمل في الجامعة	٣,٥١	٠,٨٦	٦	كبيرة
٦	نملك قدرات على توقع المشكلات قبل وقوعها	٣,٥٨	٠,٨٥	٥	كبيرة
	إجمالي بعد القدرة على التحليل وحل المشكلات	٣,٦٧	٤,١١	---	كبيرة
المخاطرة					
١	نقترح أساليب جديدة لأداء العمل رغم وجود نسبة من المخاطرة	٣,٤٧	٠,٨٦	٥	كبيرة
٢	نقدم أفكار جديدة بغض النظر عن إمكانية تطبيقها الحالي	٣,٧٣	٠,٦٧	٢	كبيرة
٣	لا نتردد بتطبيق الأساليب الجديدة في العمل خوفا من الفشل	٣,٤٩	٠,٨٨	٤	كبيرة
٤	ننجز الأعمال الموكلة لنا باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الجامعة	٣,٧٩	٠,٧١	١	كبيرة
٥	نعبر عن آرائنا ولو كانت مخالفة لآراء الإدارة العليا	٣,٤١	٠,٩٣	٦	كبيرة
٦	ندعم التنافس الفردي بين الأفراد	٣,٥٩	٠,٩٩	٣	كبيرة
	إجمالي بعد المخاطرة	٣,٥٨	٣,٧٠	--	كبيرة
المرونة					
١	نمتلك مهارات حوار قادرة على الإقناع	٤,٠١	٠,٦٤	١	كبيرة
٢	نهتم بالآراء المقدمة من الآخرين وإن كانت مخالفة لآرائنا	٣,٩٧	٠,٨٤	٢	كبيرة
٣	نملك استعدادا دائما لتكييف أساليب العمل مع المتغيرات	٣,٨٤	٠,٧٢	٥	كبيرة
٤	نملك القدرة على إيجاد الحلول المناسبة ومعالجة المشكلات بسرعة	٣,٨٩	٠,٨٥	٤	كبيرة
٥	نحرص على الاستفادة من انتقاد الآخرين لنا	٣,٩٠	٠,٨٢	٣	كبيرة
٦	نملك حرية تداول ونقل التجارب بين الأفراد	٣,٥١	١,٠٤	٦	كبيرة
	إجمالي بعد المرونة	٣,٨٥	٤,١٠	---	كبيرة
	إجمالي محور الإبداع	٣,٧٠	١٠,٨١	---	كبيرة

- يتضح من جدول (١١) أن درجة موافقة عينة الدراسة على القدرة على التحليل وحل المشكلات كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٦٧، ويشير ذلك إلى قدرة هذه القيادات على حل المشكلات الأمر الذي يمثل عنصراً مهماً من عناصر الإبداع بصفة عامة وبالأخص الإبداع الإداري، فالقدرة على التحليل وحل المشكلات من أهم جوانب العمل الإداري.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على المخاطرة كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٥٨، مما يدل على قدرة هذه القيادات على المخاطرة والمبادرة كعناصر مهمة في العمل وتطويره وتقدم المؤسسة الجامعية لا يحدث إلا بذلك وإلا يبقى الوضع ساكناً دون تقدم يذكر.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على المرونة كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٨٥، ويشير ذلك إلى قدرة هذه القيادات على التعامل بمرونة في القضايا والمشكلات التي تعترضهن أثناء أداء أعمالهن، فالمرونة من أسس التخطيط الذي يكون في بداية كل عمل نقوم به والمرونة تساعد القائد في تغيير خططه بما يتناسب مع الموقف الراهن.
- جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على محور الإبداع كبيرة بمتوسط حسابي ٣,٧٠، وهذا يشير إلى قدرة هذه القيادات على القيام بأعمالهن بطريقة إبداعية، فالإبداع هو القيام بالعمل بطرق تخرج عن المألوف وتحقيق النتائج المرجوة، وهو ضروري

في أي عمل في الجامعات فهي معقل العلم والعلماء والتي بها أفضل فئات المجتمع علماً وهم القادرين على تحقيق هذا الإبداع.

وفيما يلي تحليل النتائج وفقاً لمتغيرات الدراسة حسب الفروض التالية:

الفرض رقم (١): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى للمسمى الوظيفي.

جدول (١٢)

اختبار (t) حول استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي (درجة الحرية = ٨٨)

المحور/البعد	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
التفويض	وكيلة	٥٣	١٧,٢٨	٤,٥١	٠,٦٠٤	٠,٥٤	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	١٧,٨١	٣,٧٣			
التدريب	وكيلة	٥٣	١٥,٩٤	٤,٥٠	١,٨١	٠,٠٧	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	١٧,٥٤	٣,٤٩			
الاتصال	وكيلة	٥٣	١٧,٢٦	٣,٣٦	٠,٨٧٢	٠,٣٨	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	١٨,٠٠	٣,٢٤			
التحفيز	وكيلة	٥٣	١٥,٢٣	٤,٤٥	٢,٣٣	٠,٠٢	دالة عند٠,٠٥
	رئيسة قسم	٣٧	١٧,٢٢	٣,٢٢			
محور التمكين	وكيلة	٥٣	٦٥,٧٢	١٥,٨٠	١,٥٦٧	٠,١٢	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	٧٠,٥٧	١٢,٢٤			
حل المشكلات	وكيلة	٥٣	٢١,٥٣	٤,٦٤	١,٤٤	٠,١٥	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	٢٢,٧٨	٣,١٠			
المخاطرة	وكيلة	٥٣	٢١,٤٥	٤,١٢	٠,٠٧٦	٠,٩٤	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	٢١,٥١	٣,٠٥			
المرونة	وكيلة	٥٣	٢٣,٠٦	٤,٤٠	٠,١٨١	٠,٨٥	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	٢٣,٢٢	٣,٦٨			
محور الإبداع	وكيلة	٥٣	٦٦,٠٤	٦٧,٥١	٠,٦٣٥	٠,٥٢	غير دالة
	رئيسة قسم	٣٧	٦٧,٥١	٩,٠٨			

يتضح من جدول (١٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محوري الدراسة التمكين والإبداع الإداري، وكذلك في أبعاد الإبداع، وأبعاد التمكين باستثناء وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ على بعد التحفيز لصالح فئة رئيسة القسم، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط رئيسة القسم بأعضاء هيئة التدريس، ويهمها التحفيز المعنوي والمادي لأعضاء هيئة التدريس أو لها. وبناء على ذلك ولعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع فيتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود فروق إحصائية ترجع إلى المسمى الوظيفي.

الفرض رقم (٢): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى للرتبة الأكاديمية.

جدول (١٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي

تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية باستخدام اختبار مان وتنيMann-Witney

المحور/ البعد	الرتبة الأكاديمية	العدد	متوسط الرتب	U	Z	مستوى الدلالة	الدلالة
التفويض	أستاذ مساعد	٦٦	٤٣,٢٣	٦٤٢,٥٠	١,٣٨	٠,١٦	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٥١,٧٣				
التدريب	أستاذ مساعد	٦٦	٤٥,٣٦	٧٨٣,٠٠	٠,٠٨	٠,٩٣	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٥,٨٨				
الاتصال	أستاذ مساعد	٦٦	٤٤,٥٦	٧٣٠,٠٠	٠,٥٧	٠,٥٦	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٨,٠٨				
التحفيز	أستاذ مساعد	٦٦	٤٦,٧٦	٧٠٩,٠٠	٠,٧٦	٠,٤٤	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٢,٠٤				
محور التمكين	أستاذ مساعد	٦٦	٤٥,٠٨	٧٦٤,٥٠	٠,٢٥	٠,٨٠	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٦,٦٥				
حل المشكلات	أستاذ مساعد	٦٦	٤٤,٢٦	٧١٠,٠٠	٠,٧٥	٠,٤٥	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٨,٩٢				
المخاطرة	أستاذ مساعد	٦٦	٤٣,١٩	٦٣٩,٥٠	١,٤٠	٠,١٦	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٥١,٨٥				
المرونة	أستاذ مساعد	٦٦	٤٤,٢٧	٧١٠,٥٠	٠,٧٦	٠,٤٥	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٤٨,٩٠				
محور الإبداع	أستاذ مساعد	٦٦	٤٢,٩٩	٦٢٦,٥٠	١,٥١	٠,١٣	غير دالة
	أستاذ مشارك وأستاذ	٢٤	٥٢,٤٠				

يتضح من جدول (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محوري الدراسة التمكين والإبداع الإداري بأبعادهما، ويشير ذلك إلى عدم تأثير الرتبة الأكاديمية في بيان أهمية التمكين وتأثيره في الإبداع، فالكل بطبيعة الحال يقرون بأهمية ذلك، وهذا واضح من المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة على هذين المحورين والتي جاءت كبيرة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (فلاق، وبن نافلة، ٢٠١١) والتي أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتمكين على إبداع الموظفين ترجع إلى المسمى الوظيفي.

الفرض رقم (٣): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى للحالة الاجتماعية.

جدول (١٤)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي

تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية باستخدام اختبار مان وتنيMann-Witney

المحور/البعد	الحالة الاجتماعية	العدد	متوسط الرتب	U	Z	مستوى الدلالة	الدلالة
التفويض	متزوجة	٦٨	٤٧,٧٥	٥٩٥,٠٠	١,٤٥	٠,١٤	غير دالة
	عزباء	٢٢	٣٨,٥٥				
التدريب	متزوجة	٦٨	٤٧,٥١	٦١١,٥٠	١,٢٨	٠,١٩	غير دالة
	عزباء	٢٢	٣٩,٣٠				
الاتصال	متزوجة	٦٨	٤٧,٢٦	٦٢٨,٥٠	١,١٣	٠,٢٥	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤٠,٠٧				
التحفيز	متزوجة	٦٨	٤٦,٧٤	٦٦٣,٥٠	٠,٨٠	٠,٤٢	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤١,٦٦				
محور التمكين	متزوجة	٦٨	٤٧,١٩	٦٣٣,٠٠	١,٠٨	٠,٢٨	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤٠,٢٧				
حل المشكلات	متزوجة	٦٨	٤٦,٣٣	٦٩١,٥٠٠	٠,٥٣	٠,٥٩	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤٢,٩٣				
المخاطرة	متزوجة	٦٨	٤٦,٦٠	٦٧٣,٠٠	٠,٤٧	٠,٤٧	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤٢,٠٩				
المرونة	متزوجة	٦٨	٤٦,٨٩	٦٥٣,٥٠	٠,٣٦	٠,٣٦	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤١,٢٠				
محور الإبداع	متزوجة	٦٨	٤٦,٣٨	٦٨٨,٠٠	٠,٥٦	٠,٥٧	غير دالة
	عزباء	٢٢	٤٢,٧٧				

يتضح من الجدول (١٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محوري الدراسة التمكين والإبداع الإداري بأبعادهما، ويشير ذلك إلى عدم تأثير الحالة الاجتماعية في بيان أهمية التمكين وتأثيره في الإبداع، فالكل بطبيعة الحال يقرون بأهمية ذلك، وهذا واضح من المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة التي وردت في بيان درجة موافقة العينة على هذين المحورين والتي جاءت كبيرة.

وبناء على ذلك ولعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع فيتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود فروق إحصائية ترجع إلى الحالة الاجتماعية.

الفرض رقم (٤): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لعدد سنوات الخبرة.

جدول (١٥)

نتيجة اختبار اختباركروسكال ويلز KruskalWallis لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول تمكين القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي تبعاً لسنوات الخبرة عند درجة الحرية =٢

المحور/البعد	سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة
التفويض	من ٣-٦	٣٧	٥١,٣٥	٣,٣٥	٠,١٨	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٠,٣٢			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤٢,٩٥			
التدريب	من ٣-٦	٣٧	٤٧,٣٨	٠,٣٩	٠,٨٢	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٣,٤٤			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤٥,٢٥			
الاتصال	من ٣-٦	٣٧	٤٨,٥٩	١,٥٩	٠,٤٥	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٥,٨١			
	أكثر من ١٠	٢٢	٣٩,٨٦			
التحفيز	من ٣-٦	٣٧	٥٤,٤١	٧,٩٣	٠,٠٢	دالة عند ٠,٠٥
	من ٧-١٠	٣١	٤١,٣٥			
	أكثر من ١٠	٢٢	٣٦,٣٦			
محور التمكين	من ٣-٦	٣٧	٥٠,٣٦	٢,٤٢	٠,٢٩	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٣,٥٨			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤٠,٠٢			
حل المشكلات	من ٣-٦	٣٧	٥١,١٨	٩,٣١	٠,٠١	دالة عند ٠,٠١
	من ٧-١٠	٣١	٤٩,٠٦			
	أكثر من ١٠	٢٢	٣٠,٩٣			
المخاطرة	من ٣-٦	٣٧	٤٧,٩٧	٠,٨٠	٠,٦٧	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٢,٣٤			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤٥,٨٠			
المرونة	من ٣-٦	٣٧	٤٣,٤٣	٠,٧٤	٠,٦٩	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٥,٢٤			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤٩,٣٤			
محور الإبداع	من ٣-٦	٣٧	٤٨,١١	٠,٨٠	٠,٦٧	غير دالة
	من ٧-١٠	٣١	٤٤,٩٤			
	أكثر من ١٠	٢٢	٤١,٩١			

يتضح من جدول (١٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محوري الدراسة التمكين والإبداع الإداري باستثناء بعدي التحفيز في محور التمكين، فقد كانت الدلالة الإحصائية له ٠,٠٥ لصالح فئة الخبرة من ٣- ٦ سنوات وهذا منطقي فهن ما زالت خبرتهن أقل من زميلاتهن وبالتالي مرتباتهم أقل ولهذا يهتمون بالتحفيز، وحل المشكلات في محور الإبداع كانت الدلالة الإحصائية له ٠,٠١ لصالح فئة الخبرة من ٣- ٦ سنوات، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام هذه الفئة بحل المشكلات التي تعترضهن في العمل لأنها قد تؤثر على مستقبلهن الوظيفي.

ويشير ذلك إلى عدم تأثير سنوات الخبرة في بيان أهمية التمكين وتأثيره في الإبداع، فالكل بطبيعة الحال يقرون بأهمية ذلك، وهذا واضح من المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة التي وردت في بيان درجة موافقة العينة على هذين المحورين والتي جاءت كبيرة.

وبناء على ذلك ولعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع فيتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود فروق إحصائية ترجع إلى سنوات الخبرة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (فلاق، وبن نافلة، ٢٠١١) والتي أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتمكين على إبداع الموظفين ترجع إلى سنوات الخبرة.

الفرض رقم (٤): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي تعزى لمتغير العمر.

جدول (١٦)

نتيجة اختبار كروسكال ويلزKruskalWallis لتحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول تمكين القيادات النسائية بالجامعات السعودية تبعاً للعمر عند درجة الحرية =٣

المحور/البعد	سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى الدلالة	الدلالة
التفويض	من ٣٠-٣٥	٣٣	٥١,٢١	١٠,١٥	٠,٠٢	دالة عند ٠,٠٥
	من ٣٦-٤١	٢٠	٥١,٢٠			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤٢,٤١			
	أكثر من ٤٧	١٠	٢٣,٦٠			
التدريب	من ٣٠-٣٥	٣٣	٥٢,٦٤	١٠,٣٥	٠,٠٢	دالة عند ٠,٠٥
	من ٣٦-٤١	٢٠	٤٨,٦٥			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤٢,٦٣			
	أكثر من ٤٧	١٠	٢٣,٤٠			
الاتصال	من ٣٠-٣٥	٣٣	٥٢,٨٥	١٩,٠٧	٠,٠٠	دالة عند ٠,٠١
	من ٣٦-٤١	٢٠	٥٤,٠٠			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤١,٣٠			
	أكثر من ٤٧	١٠	١٥,٦٠			
التحفيز	من ٣٠-٣٥	٣٣	٥٨,٥٢	٢٢,٥٦	٠,٠٠	دالة عند ٠,٠١
	من ٣٦-٤١	٢٠	٤٧,٩٨			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٣٨,١٩			
	أكثر من ٤٧	١٠	١٧,٣٥			
محور التمكين	من ٣٠-٣٥	٣٣	٥٤,٩٥	١٧,٤٢	٠,٠٠١	دالة عند ٠,٠١
	من ٣٦-٤١	٢٠	٤٩,٩٣			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤١,١٥			
	أكثر من ٤٧	١٠	١٧,٢٠			
حل المشكلات	من ٣٠-٣٥	٣٣	٤٥,٧١	٢٤,٤٨	٠,٠٠	دالة عند ٠,٠١
	من ٣٦-٤١	٢٠	٦٢,٨٨			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤٤,٣٠			
	أكثر من ٤٧	١٠	١٣,٣٠			
المخاطرة	من ٣٠-٣٥	٣٣	٤٨,٢٧	١,٢٤	٠,٧٤	غير دالة
	من ٣٦-٤١	٢٠	٤٧,١٨			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤١,١١			
	أكثر من ٤٧	١٠	٤٤,٨٥			
المرونة	من ٣٠-٣٥	٣٣	٤١,٤٤	٤,٥٨	٠,٢٠	غير دالة
	من ٣٦-٤١	٢٠	٥٢,٤٣			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤٩,٢٦			
	أكثر من ٤٧	١٠	٣٤,٩٠			
محور الإبداع	من ٣٠-٣٥	٣٣	٤٤,٣٦	٥,٣٣	٠,١٤	غير دالة
	من ٣٦-٤١	٢٠	٥٤,٤٥			
	من ٤٢-٤٧	٢٧	٤٥,٤٦			
	أكثر من ٤٧	١٠	٣١,٤٥			

- يتضح من الجدول (١٦) أن جميع أبعاد محور التمكين دالة عند ٠,٥ و ٠,٠١، ويدل ذلك على وجود اختلاف بين استجابات أفراد العينة جاءت لصالح الفئة العمرية ٣٠-٣٦ سنة ويبين ذلك أهمية التمكين لهذه الفئة وذلك قد يرتبط بكونهن في بداية السلم الوظيفي الذي يحتاج الفرد فيه إلى دعم وتمكين لاتخاذ القرارات المناسبة.
- جاءت أبعاد محور الإبداع غير دالة باستثناء بعد حل المشكلات الذي كانت دلالته الإحصائية عند ٠,٠١ لصالح الفئة العمرية من ٣٦-٤٢ سنة، لذا فمحور الإبداع غير دال إحصائياً مما يشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات العينة والذي قد يرجع إلى الاتفاق وأهمية الإبداع بالنسبة لهذه القيادات. وبناء على ذلك فإنه يتم قبول الفرض الصفري لمحور الإبداع لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة، بينما يتم رفض الفرض الصفري لمحور التمكين.

ملخص نتائج الدراسة:

١. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ على محور التمكين وثبوت معنوية الانحدار له، وكان معدل التفسير R^2=0.55 وبناء على ما سبق يتم رفض الفرض الرئيس وقبول الفرض البديل، ويعني ذلك أنه "يوجد أثر معنوي للتمكين بأبعاده المختلفة على الإبداع" لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي.
٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وعلاقة طردية إيجابية بين التفويض والإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي، حيث إن نسبة تأثير التفويض على الإبداع هي ٥٣% بناء على معادلة الانحدار وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للتفويض على الإبداع.
٣. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وعلاقة طردية إيجابية بين تدريب القيادات والإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي، حيث إن نسبة تأثير التفويض على الإبداع هي ٢٦% بناء على معادلة الانحدار، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للتدريب على الإبداع.
٤. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وعلاقة طردية إيجابية بين الاتصال الفعال والإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي، حيث إن نسبة تأثير الاتصال الفعال على الإبداع هي ٧٣% بناء على معادلة الانحدار، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للاتصال الفعال على الإبداع.
٥. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وعلاقة طردية إيجابية بين التحفيز والإبداع لدى القيادات النسائية بالتعليم العالي السعودي، حيث إن نسبة تأثير الاتصال الفعال على الإبداع هي ٦٩% بناء على معادلة الانحدار، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، لوجود أثر معنوي للتحفيز على الإبداع.
٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع ترجع إلى المسمى الوظيفي ولهذا يتم قبول الفرض الصفري.
٧. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع ترجع إلى (المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والحالة الاجتماعية، وسنوات الخبرة) ولهذا يتم قبول الفرض الصفري.
٨. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ للتمكين، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الإبداع ترجع إلى متغير العمر ولهذا يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل لمحور التمكين وفقاً لمتغير العمر وقبول الفرض الصفري لمتغير الإبداع.

التوصيات:

١. في ضوء نتائج تحليل الدراسة، توصي الباحثتان بما يلي:
٢. زيادة التركيز على القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي وتبني استراتيجيات فعالة لعزيز مساهمتها الفعلية في مواقع صنع القرار. وإتاحة الفرصة لهن لامتلاك المبادرة في التعامل مع المشكلات باستقلالية دون الرجوع للإدارة العليا.

٣. ضرورة تبني برامج تدريبية هادفة الى تذليل المعوقات والتحديات الشخصية والاجتماعية التي تحد من نسبة مشاركة القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي في مواقع صنع القرار.

٤. ضرورة تبني برامج تدريبية هادفة الى تأهيل وتهيئة القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي لإكسابها المهارات القيادية وتزويدها بأحدث تقنيات وأساليب الإدارة الحديثة.

٥. ضرورة تفعيل ورش عمل لتوعية المجتمع تجاه الاعتراف بقدرات القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي على الابداع والتميز وعرض نماذج لمساهمات إبداعية فعلية.

٦. تعزيز تفويض الصلاحيات للقيادات النسائية في التعليم العالي السعودي لتحمل المسؤوليات المنوطة بها والمؤثرة في القرارات التي يتم اتخاذها لما يتمتع به التفويض من أثر بالغ على زيادة الابداع.

٧. زيادة الحوافز المادية والمعنوية للمبدعات والمتميزات وتشجيع انخراط القيادات النسائية في التعليم العالي السعودي بالمؤتمرات العربية والعالمية لتعزيز الثقة بالنفس وزيادة الاطلاع والثقافة في مختلف المحاور.

٨. الحرص على العدالة والموضوعية في نظام الترقيات في الجامعات بغض النظر عن الجنس. وتوفير المناخ الإبداعي داخل بيئة العمل في الجامعات من خلال العمل على تعزيز وسائل الاتصال الفعال بين القيادات النسائية والوحدات والاقسام الأخرى ومواقع أصحاب القرار في الجامعة، والعمل على ضمان سهولة وانسيابية تدفق المعلومات وتحديثها.

٩. اجراء مزيد من الدراسات حول التمكين الإداري للقيادات النسائية في مواقع صنع القرار المختلفة في مؤسسات المجتمع المدني.

المراجع العربية:

أولاً: المراجع العربية:

١. الدخيل، هيفاء منصور، وآل عنزان، سارة زيد، (٢٠١٦)، واقع الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالتمكين الإداري للقيادات النسائية في الوزارات الحكومية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، ٢٢-٢٤ نوفمبر، ٢٠١٦، ص ٣.

٢. الساعدي، مؤيد، (٢٠١٠)، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، ط١، الوراق للطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، ص ١٦٧.

٣. الضلاعين، علي، (٢٠١٠)، أثر التمكين الإداري في التميز التنظيمي، دراسة ميدانية في شركة الاتصالات الأردنية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد ٣٧، العدد ٢، ص ٧٢، الاردن.

٤. العجلة، توفيق عطية، (٢٠٠٩)، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام: دراسة تطبيقية على وزارات قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة.

٥. المطيري، نوف، والجارودي، ماجدة، (٢٠١٦)، درجة توافر عناصر التمكين الإداري للقيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ٥، العدد ١٠، ص ص. ٦٨-٨٩.

٦. المعاني، أيمن عودة، وأخو رشيدة، عبد الحكيم عقة، (٢٠٠٩)، التمكين الإداري وآثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، ص ص ٢٣٤-٢٥٩، الأردن.

٧. دكروري، شيماء مصطفى، (٢٠١٠)، التمكين كمدخل لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على بعض المنظمات العاملة في مجال التنمية في محافظة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨. رضا، حاتم علي حسين، (١٤٢٤هـ)، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبد العزيز بجدة، رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ص ٢٩.

٩. عفانة، حسن مروان، (٢٠١٣)، التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص ١٠.

١٠. عيد، سيد، (٢٠٠٨)، ندوة الإدارة الابداعية للبرامج والأنشطة في المؤسسات الحكومية والخاصة: التحديات التي تواجه الادارة الابداعية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

١١. فلاق، محمد، وبن نافلة قدور، (٢٠١١)، أثر التمكين الإداري في إبداع الموظفين، دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية Orange، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

١٢. كشكوشة، نجوى متولي، (٢٠١٣)، القيادات الإدارية النسائية، مجلة الأمن والحياة، العدد ٣٨٠، ص ص ٥٤-٥٥.

١٣. محمدية، عمر جهاد عبد الرحيم، (٢٠١٦)، أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدى العاملين في هيئة تنشيط السياحة الأردنية: دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

١٤. معراج، قدري احمد، (٢٠١٥)، أثر التمكين الإداري على الإبداع التنظيمي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر الجزائر.

١٥. نصير، طلال، والعزاوي، نجم،(٢٠١١)، أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية ، بحث مقدم لملتقى الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ١٨-١٩/٥/٢٠١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Al-Kayed, Lama, (2015), Leadership Challenges for Women Managers in Public Universities in Saudi Arabia, Global Journal of Human Social Science: Arts &Humananities-Psycology, Vol. 15, Iss. 4, pp. 34-43.

[2] Alomair, Miznah, O. (2015), Female Leadership Capacity and Effectiveness: A Critical Analysis of the Literature on Higher Education in Saudi Arabia, International Journal of Higher Education, Vol. 4, No. 4, pp.81-93.

[3] Bonebright, D. Cottledge, A. &Lonnquist, P. (2012), Developing Women Leaders on Campus: A Human Resources-women's Center Partnership at University of Minnesota.

[4] Chin, j. (2011), Women and Leadership: Transforming Visions and Contexts (2) Retrieved from http://eric.ed.gov/?id=EJ944204

[5] B. Cook, (2012), The American College President Study: Key Findings and Takeaways. Retrieved from http://www.acenet.edu/the-presidency/columns-and-features/pages/The-American-College-President-Study.aspx.

[6] M. M. Kattan , C.P. Heredero , J. L. Bottella, &Margalina, V. M.(2016), Factors of Successful Women Leadership in Saudi Arabia, Asian Social Science, Vol. 12, No. 5, pp. 94-107.

[7] L. Lapovsky, (2014), Why so few Women College Presidents? http://www.forbes.com/sites/lucielapovsky/2014/04/13/

[8] S. R. Madsen,(2012b), Women and Leadership in Higher Education: Current Realities, Challenges, and Future Directions. http://dxdoi.org/10.1177/1523422311436299

[9] S. Madsen , K. Longman , & J. Daniela, (2012), Women Leadership Development in Higher Education: Conclusions and Implications for HRD. http://dx.doi.org/10.1177/1523422311429734.

[10] L. Morley, (2013), The Rules of the Game: Women and the Leaderist Turn in Higher Education. (1), 116-131, http://dx.doi.org/10.1080/09540253.2012740888.

[11] R. Pande, & D. Ford, (2011), Retrieved from http://www.hks.harvard.edu/fs/rpande/papers/Gender%20Quotas%20-%20April%202011.pfd.
[12] G. Patel, & S. Buiting, (2013), Commonwealth Secretariat, Social Transformation Programs Division. Retrieved from http://www.cpahq.org/cpahq/cpadocs/Genderdiffe.pdf.
[13] J. Pyke, (2013), Women, Choices and Promotion or why Women are still a Minority in the Professoriate, (4), 444-454. http://dx.doi.org/10.1080/1360080X.2013.812179.
[14] B. Schneider , W. Carden, A. Francisco, & T. Jones, (2011), Women "Opting Out" of Academia: At What Cost? , (2), Retrieved from http://eric.ed.gov/?id=EJ944197.
[15] J. Sperling , C. Marcati, & M.Rennie, (2014), GCC Women in Leadership : from the first to the norm: Unlocking Women's Potential to Enhance Organizational Effectiveness in the Gulf Cooperation Council (GCC) States. Mckinsey& Company. Retrieved from http://www.mckinsey.com/global_locations/europe_and_middleeast/Middle_east/en/gcc_women_in_leadership.
[16] L. Tessens , K. White, & C.Web, (2011), Senior Women in Higher Education Institutions: Perceived Development Needs and Support, (6), 653-665. http://dx.doi.org/10.1080/1360080X.2011.621191.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 125 -151
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Impact of the Administrative Empowerment at the Administrative Creativity as one of the Entrances to the Achievement of Vision 2030 from the Perspective of Women Leaders in the Saudi Higher Education

Ruwida Mohammad Al-atawi

Faculty of Business Administration - Tabuk University – KSA

Kainkan Fawwaz Marie

Faculty of Business Administration - Tabuk University – KSA
claude_11104@yahoo.com

Abstract:

This study aims to identify the impact of the administrative empowerment at the administrative creativity as one of the entrances to the achievement of Vision 2030 from the perspective of women leaders in the Saudi Higher Education. It also aimed to identify the impact of demographic and functional variables such as the academic rank and the number of years of experience, age and marital status.

To achieve the objectives of the study researchers used the descriptive and analytical approach. Data were collected by the simple random sample from women leaders in the Saudi public 17 universities by distributing an electronic questionnaire developed for this purpose.

Data were analyzed by using SPSS to extract frequencies, percentages, averages, and standard deviations, in addition to t-test, Mann Whitney test, Kruskal-Wallis test, and simple regression analysis to determine the independent variable's effect on the dependent variable. Cronbach alpha test was used to find the questionnaire reliability.

The study came out with a number of results, prominently the significant effect of administrative empowerment of women leaders in Saudi higher education on administrative creativity at the level of significance 0.01, and a strong positive relationship between the two variables with a correlation coefficient of 0.74.

In the light of the results, the study recommended a number of recommendations, including: providing the opportunity for women leaders in Saudi higher education to take the initiative in dealing with problems independently without reference to senior management, and to delegate powers to women leaders to handle their responsibilities. In addition to ensure justice and objectivity in promotions in universities.

Keywords: women leaders, Saudi Higher Education, administrative empowerment, administrative creativity.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 152 - 163
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة

بشار يونس صبيح الخوالدة

باحث– جامعة آل البيت– المملكة الاردنية
basharyounes@yahoo.com

إبراهيم البطاينة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة آل البيت
Ibrahem_jo@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٥) ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وقد بينت النتائج إن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، كما أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

وتبين من نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، حيث إن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي، قمح، عجز الموازنة، الأمن الغذائي، الأردن.

المقدمة:

يعتبر القمح من أكثر المحاصيل الزراعية التي يتم استهلاكها من قِبل الشعوب؛ نظراً لاستخدامه بشكل يومي والاعتماد عليه في صناعة الخبز الذي يعتبر ضرورة يومية في حياة الشعوب، وبسبب الأهمية الكبيرة التي تجنيها الأمم لقاء هذا المحصول كان له الأفضلية من بين المحاصيل الأخرى، التي لاقت رواجاً واهتماماً بين الشعوب العربية والعالمية، والقمح هو احدى الطرق الاساسية للحصول على الغذاء على مستوى العالم، فلا يمكن أن ننكر أن هناك أزمة حصلت فعلاً بين الدول بسبب زراعة القمح، الأمر الذي اضطر الدول إلى الاعتماد على استيراد القمح.

ويعد القمح أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية المدعومة في الأردن وذلك لعدة أسباب أهمّها تحقيق الأمن الغذائي وتقوم الدولة بتقديم عدّة أشكال من الحماية والدعم للقمح، أهمها على الإطلاق الدعم النقدي فالأردن يستورد القمح ويقوم بدعمه مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة.

وكما إن عجز الموازنة مشكلة تواجه معظم الدول النامية بسبب قلة الموارد للدولة واعتمادها على المساعدات الخارجية فمادة القمح مادة أساسية للدولة وبسبب عدم قدرة الدولة على إنتاج الكمية المطلوبة من القمح لتلبية احتياجات المواطنين مما يجعل الدولة تتوجه إلى استيراد القمح من الدول الخارجية وبسبب أسعار القمح العالية وكون القمح "الخبز" مادة أساسية للمواطن الأردني تعمل الدولة على دعم القمح وبيعة للمواطن بأقل الأسعار مما يترتب على الدولة عجز في موازنتها بسبب المبالغ العالية التي تدفع على دعم القمح.

وعند تغير أسعار مادة القمح يصبح هناك عواقب كبيرة على النشاط الاقتصادي فتراجع أسعار مادة القمح له آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت، حيث تقوم الدولة المستوردة باستيراد كميات أكبر من مادة القمح عند انخفاض سعره عالمياً، وتقوم الدولة باستيراد كميات قل عند ارتفاع سعر القمح عالمياً.

مشكلة الدراسة:

إن الأردن يعتمد على العالم الخارجي بصورة كبيرة (الاستيراد) لتلبية احتياجاته من مادة القمح، والتغيرات في أسعارها ذات تأثير كبير على عجز الموازنة في الأردن إذ أن الأردن من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المادة بسبب قلة كمية الإنتاج المحلي من مادة القمح ولذلك فإن أي تغير بالأسعار العالمية للقمح سينعكس على اقتصاد الأردن، وسوف تتأثر بها الموازنة سلباً.

فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية الآتية:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة.

H1 : يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تحليل اثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن وذلك للتوصل إلى الآثار السلبية والإيجابية في حال الدعم الحكومي للقمح ومعرفة الآليات الواجب إتباعها من قبل الحكومة الأردنية لدعم القمح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. التعرف على أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥).
٢. بيان حجم الإنتاج الزراعي لمادة القمح في الأردن وحجم المستوردات من مادة القمح.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: دعم أسعار القمح.

المتغير التابع: عجز الموازنة.

الدعم الحكومي

تعريف الدعم الحكومي:

يعرف الدعم أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر" (de Moor and Calamai, 1997).

وكما عرف بأنه "مساعدات مادية تقدّم من الحكومة لتقليل أسعار سلع ما، إما من أجل صناعة وإما من أجل المواطن" (عبد الحسين وقيس، ٢٠٠٨).

عجز الموازنة العامة:

عجز الموازنة العامة للدولة يعتبر أهم مسائل القطاع المالي، وهناك طرق لتمويل هذا العجز إما عن طريق البنك المركزي أو عن طريق إصدار السندات، أما اذا كان عن طريق البنك المركزي من خلال إصدار العملة فسيؤدي إلى التضخم وما ينتج عن التضخم من مشاكل على الاقتصاد الوطني وتضخم يؤدي إلى تزايد معدل الفائدة السالب، وهذا يسبب مغادرة الودائع من القطاع البنكي إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، مما يقلل من موارد القطاع البنكي (إبراهيم وعبدالهادي، ٢٠١٣).

وعند إصدار السندات سيؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ولجوء إلى السندات لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى ضغط على الاستثمار الخاص حيث يزيد معدل الفائدة وتكلفة القروض على قطاع الأعمال وهذا يؤدي إلى منع قطاع الأعمال من القروض بسبب ارتفاع تكلفة القروض مما يؤدي إلى تراجع قطاع الأعمال (Stroup et al., 2008).

تعريف عجز الموازنة:

إن عجز الموازنة مسالة اقتصادية مشهورة تحدث على مستوى الدول، فعجز الموازنة يحدث عندما يكون الإنفاق الحكومي أكبر من إيرادات الدولة، وسبب العجز في الموازنة سوء في تقدير الحكومة للأنفاق العام وعدم تخطيط مسبق للأنفاق العام. ومن أهم مفاهيم عجز الموازنة:

زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة (عبداللطيف، ٢٠٠١).

ويعرف أيضاً ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها (Yves & Garnier, 2002).

الدراسات السابقة:

- **دراسة اسمندر (٢٠١٠) بعنوان: سياسة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: نموذج مقترح للخيارات والبدائل.**

تأتي أهمية الدراسة كون القمح يلعب دوراً أساسياً في توفير الأمن الغذائي، وله حساسيته السياسية تاريخياً بالنسبة لسورية. وإنّه من أهم المحاصيل الاستراتيجية من الناحية الاقتصادية في سورية لناحية حجم المساحة المزروعة به أو مساهمته في إجمالي الإنتاج الزراعي والدخل الزراعي للمزارعين، وهو المحصول الزراعي الذي يتلقى أكبر قيم الدعم، وترتب سياسة الالتزام بشرائه والاحتفاظ بمخزون استراتيجي منه، مبالغ طائلة على عاتق الحكومة. ويلخص هذا المحصول أيضاً كل أشكال الدعم التي تقدمها الحكومة السورية إلى القطاع الزراعي (دعم سعري و دعم للبنية التحتية والخدمات العامة و دعم مستلزمات الإنتاج و دعم تمويني و قيود تعريفية و قيود غير تعريفية ..الخ). وبعض أشكال الدعم هذه غير متوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تقدمت سورية بطلب للانضمام إليها منذ عام ٢٠٠١.

- **دراسة بني حسن (١٩٩٥) بعنوان: تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن**

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن بالإضافة إلى تقدير تكاليف إنتاج وكذلك دراسة تكلفة الدعم الكلي لمحصول القمح والشعير (المنتج منها محلياً والمستورد).

واعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية والثانوية والتي جمعت بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام خاصية أعدت لهذا الغرض كما استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية والتي تعتمد على الموازنات المزروعة ومعايير الحماية الاقتصادية المختلفة.

- **دراسة الشلاوي (١٩٩١) بعنوان: دراسة تحليلية لسياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧:**

هدفت هذه الدراسة إلي تجاوز المملكة العربية السعودية مرحلة الاكتفاء الذاتي في واحد من أهم المحاصيل الإستراتيجية عالمياً وهو القمح.

وقد جاءت هذه الرسالة لعالج موضوع سياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية السعودية في سبع فصول. يعالج الأول منها تطور القطاع الزراعي وأهمية الاقتصادية إما الفصل الثاني فهو يبحث في خطة التنمية الزراعية والدعم الحكومي المباشر لقطاع الزراعة ويبحث الفصل الثالث في كل سياسات الدعم الداخلي وسياسات الدعم الخارجي والسياسات السعرية والتسويقية. ويبحث الفصل الرابع في مناطق زراعة القمح في المملكة وتطورات المساحة والإنتاجية ودور الحكومة في دعم محصول القمح. أما الفصل الخامس فهو يقدم دراسة تحليلية لتكاليف الكلية لإنتاج القمح في المملكة ويقوم الفصل السادس بتحديد ربحية مشاريع زراعة القمح ومن ثم يقوم بتحليل التجارة الخارجية للقمح وأخيراً يبحث في تطوير الاكتفاء الذاتي من القمح.

الاقتصاد الأردني:

يعاني الاقتصاد الأردني من شح الموارد الإنتاجية وقد واجه العديد من التحديات بدءاً من أزمة انهيار قيمة الدينار عام (١٩٨٩) تلاها أزمة الخليج الأولى عام (١٩٩١)، وما ترتب عليها من أعباء صعبة من نزوح اللاجئين، وانقطاع إمدادات النفط من قبل دول الخليج، وكذلك المساعدات وزيادة العجز في الميزان التجاري، نتيجة لظروف الحرب والحصار على العراق عام (٢٠٠٣)، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع حجم المديونية لمواجهة أعباء العجز في الموازنة، وساهم ذلك في ارتفاع معدلات التضخم بشكل مضطرد، وصولاً إلى أزمة الخليج الثانية وما رافقها من نزوح وانقطاع إمدادات النفط من العراق، حيث أدى ذلك إلى خلل في المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني من ارتفاع في الأسعار وعجز في الموازنة العامة، والتوجه نحو القروض لتغطية الإنفاق العام، وهذا بدوره أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة للدولة لسداد هذه الديون والفوائد التي ترتبت عليها.

ثم جاءت الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) وما رافقها من آثار سلبية على جميع اقتصاديات العالم ومع الأزمة السورية (٢٠١١)، حيث احتضن الأردن أكثر من (١,٥) مليون من السوريين، مما شكل عبئاً إضافياً على الموارد، وعلى البنية التحتية.

ومع تنامي العجز في الموازنة العامة والذي وصل في عام (٢٠١٣) ما قيمته (١٣٠٧) مليون دينار وبلغ العجز الميزان التجاري وصل إلى (٩٩٠٧) مليون دينار وفي عام (٢٠١٣) وزيادة في المديونية خلال السنوات السابقة، وارتفاع في الأسعار وارتفاع في فاتورة الطاقة نتيجة للانقطاع المستمر في إمدادات الغاز المصري حيث كان الاتجاه لتحرير أسعار المشتقات النفطية، وانعكس ذلك في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وتراجع مستويات المعيشة للمواطن الأردني (دائرة الإحصاءات العامة؛ وزارة المالية، نشرات مختلفة).

القمح في الأردن:

في هذا الجزء من البحث تم تناول إنتاج القمح في الأردن واستيراد القمح واستهلاك الأردن من القمح وكيفية دعم القمح في الأردن.

١. **إنتاج القمح في الأردن**

الأردن بلد صغير يفتقر للموارد الطبيعية مثل الماء، و قلة الأراضي الزراعية، وذلك يعود لصغر حجم الأراضي الأردنية، ولذلك فإن الأردن يعتمد على الزراعة غير المروية "بعلية" للقمح، وتقدر المساحة المزروعة بالقمح سنوياً في الأردن بحوالي (٢٩٤ ألف دونم)، وينتج الأردن من القمح تقريباً (٣٣ ألف طن) كل سنة (وزارة الزراعة، نشرات متعددة).

٢. **استيراد القمح من الخارج**

وبسبب إنتاج القمح القليل في الأردن وعدم وجود مخزون يعد معدل استيراد الأردن من القمح خلال فترة الدراسة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦ حوالي (٦٠٠ ألف طن) سنوياً، ومن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ حسب فترة الدراسة يستورد الأردن حوالي مليون طن من القمح (وزارة التجارة والصناعة).

٣. **استهلاك الأردن من القمح**

يعتمد المواطن الأردني في أغلب طعامه على القمح، فهو سلعة الفقير والغني، ويعد معدل استهلاك الأردن من القمح شهرياً حوالي (٨٠ ألف طن)، ما يعادل سنوياً (٦٠٠ألف طن) سنوياً، أي إن إنتاج القمح من الأردن لا يكفي الأردن أكثر من سبع أيام (وزارة التجارة وصناعة).

٤. **دعم الأردن للقمح**

كان الأردن يستورد القمح بأسعار معتدلة حسب فترة الدراسة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦، ولكن بعد ارتفاع الأسعار عالميا تضاعف سعر القمح حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً، حيث كان يبلغ معدل دعم القمح من الحكومة الأردنية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦ حوالي (٢٠ مليون دينار) سنوياً، لكن من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وبسبب تضاعف الأسعار عالمياً في عام ٢٠٠٧ تضاعف سعر طن القمح ليصل الدعم الحكومي للقمح حوالي (١٠٠ مليون دينار) سنويا، وبسبب الأزمة السورية وزيادة الكمية المستوردة من القمح وصل دعم الطحين من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ حسب فترة الدراسة ما متوسطة (١٦٠ مليون دينار تقريباً) سنوياً (وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة المالية، نشرات مختلفة).

الموازنة العامة الأردنية:

في هذا الجزء من البحث تم عرض الموازنة الأردنية من حيث عجز الموازنة لسنوات الدراسة وتم توضيح عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

جدول(١) الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

ت	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	العجز
١	١٩٩٠	٢٤٦٣,٧	٢٥٧,٧
٢	١٩٩١	٢٦٣٢,٦	٣٧٨,٠
٣	١٩٩٢	٣١٢٨,٩	٦٩,٩
٤	١٩٩٣	٣٣٣٤,٤	٩٣,٦
٥	١٩٩٤	٣٦٩٠,٤	١٣٠,٩

٦	١٩٩٥	٤٠١٩,٢	١٦٧,٦
٧	١٩٩٦	٤١٤٢,٦	٢٣٠,٤
٨	١٩٩٧	٤٤٥١,٢	٤٦٨,٤
٩	١٩٩٨	٤٧٢٠,٢	٤٩٩,٥
١٠	١٩٩٩	٤٨٦٤,٩	٣٣٨,٩
١١	٢٠٠٠	٥١٥٣,٦	٣٦٠,٠
١٢	٢٠٠١	٥٤٧٠,٠	٤٠٥,٠
١٣	٢٠٠٢	٥٨٤٩,٤	٤٧١,٧
١٤	٢٠٠٣	٦٣٠١,٣	٧٦٦,٧
١٥	٢٠٠٤	٧١٩٥,٠	٧٨٣,٨
١٦	٢٠٠٥	٧٩٦٣,٦	٥٤١,٤
١٧	٢٠٠٦	٩٣٦٢,٨	٦٩٦,٠
١٨	٢٠٠٧	١٠٨٠٥,١	٩١١,٩
١٩	٢٠٠٨	١٣٩٧١,٢	١٠٥٦,٥
٢٠	٢٠٠٩	١٥٠٤٤,٥	١٨٤٢,٦
٢١	٢٠١٠	١٦٤١٧,٢	١٤٤٦,٩
٢٢	٢٠١١	١٧٩٨٧,٧	٢٥٩٧,٨
٢٣	٢٠١٢	١٩٢٩٨,٣	٢١٥١,٣
٢٤	٢٠١٣	٢٠٩٨١,٤	١٩٥٧,٣
٢٥	٢٠١٤	١٩٥٤٩,٥	١٨٢١,٨
٢٦	٢٠١٥	٢٥٤٣٧,١	١٥٩٦,٤

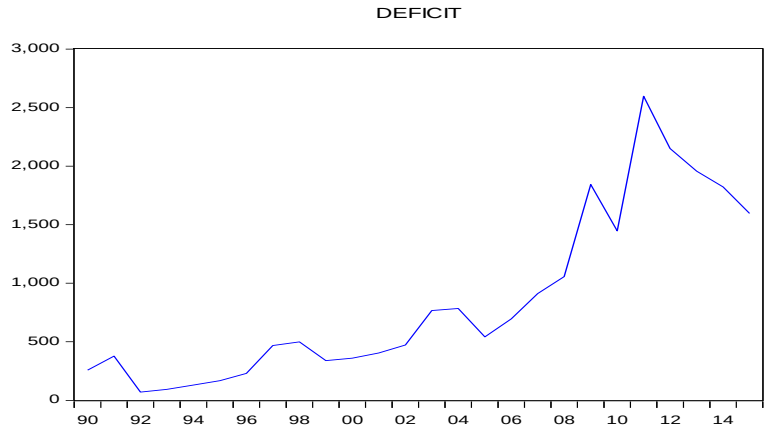

الشكل (١): عجز الموازنة العامة

المصدر: (البنك المركزي)

إن عجز الموازنة كان يتراوح ويتزايد باستمرار وكما بلغ أعلى مستو له في عام ٢٠١٢ وكان السبب الربيع العربي والأزمة السورية واقل شي في عام ١٩٩٢ ومع تزايد أعباء الدولة وكان العجز بتزايد وهذا بسبب قلة موارد الأردن والموقع الجغرافي الذي يحتله الأردن.

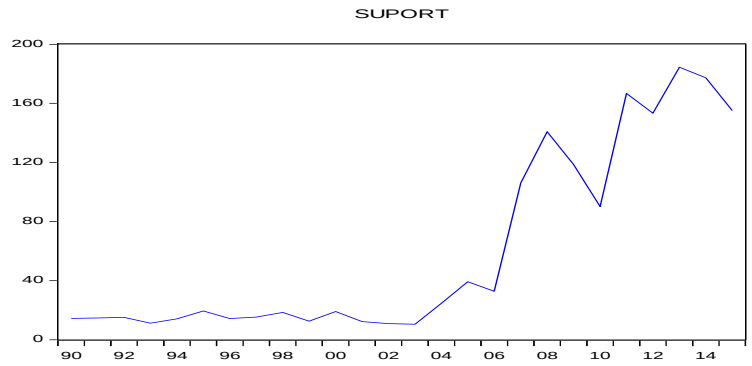

الشكل (٢): الدعم الحكومي للقمح

المصدر: (وزارة المالية والتجارة وصناعة)

دعم القمح في الأردن من الأمور المهمة للمواطن والتي تتسبب للدولة بعجز كبير وهذا بسبب قلة إنتاج الأردن من القمح لقلة مساحات المنطقة الجغرافية، وإن إنتاج الأردن من القمح لا يكفي الأردن إلا ٧ أيام، ولهذا فالأردن يستورد القمح من الخارج ويدعمه، وكان أقل نسبة للدعم في عام ٢٠٠٤، وكما إن أكبر معدل للدعم كان من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥ وهذا بسبب ارتفاع الأسعار والأزمات العربية التي مر بها الأردن وبالذات الأزمة السورية التي ضم الأردن أكثر من ٢ مليون لاجئ سوري.

منهجية الدراسة:

قام الباحثان من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Deficit = \beta_0 + \beta_1 Suport + \beta_2\ Dummy + u_i \ldots\ldots\ldots(1)}$$

المتغير التابع:

Deficit : العجز الحكومي

المتغيرات المستقلة:

Suport : الدعم الحكومي للقمح

Dummy : متغير وهمي يعكس الظروف غير الطبيعية

u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٢) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت

مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول(٢) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
DEFICIT	المستوى	-1.059667	-2.986225	-0.941185	-2.986225	غير مستقرة
	الفرق الأول	-7.040831	-2.991878	-6.826799	-2.991878	مستقرة
SUPPORT	المستوى	-0.537491	-2.986225	-0.346711	-2.986225	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.521308	-2.991878	-5.642273	-2.991878	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثان – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحثان باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول(٣) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	4	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠

*****، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٣) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (٤) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول(٤) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None	0.355911	10.64373	15.49471	10.55804	14.26460
At Most 1	0.003564	0.085694	3.841466	10.55804	14.26460

المصدر: من إعداد الباحثان – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Eigen وTrace إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

نتائج اختبار العلاقة السببية:

يبين جدول رقم (٥) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أحد المتغيرين لا يسبب الأخر، وبناء على قيمة الـ P-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value ان هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الدعم الحكومي للقمح إلى العجز الحكومي حيث بلغت قيمة الـ p-

value (0.0469) وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الدعم الحكومي للقمح لا يسبب العجز الحكومي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الدعم الحكومي للقمح يسبب العجز الحكومي، كما يظهر من الجدول ومن خلال قيمة الـ p-value أنه لا يوجد علاقة سببية باتجاه واحد من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي، حيث كانت قيمة الـ p-value (0.2228) أكبر من ٥% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي للقمح ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على إن العجز الحكومي يسبب الدعم الحكومي للقمح.

جدول ٥. نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/28/16 Time: 12:39			
Sample: 1990 2015			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
DEFICIT does not Granger Cause SUPORT	21	1.69697	0.2228
SUPORT does not Granger Cause DEFICIT		3.40616	0.0469

المصدر: من إعداد الباحثان – مخرجات برمجية E-Views.

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يبين الجدول رقم (٥) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي للقمح، والمتغير الوهمي) على عجز الموازنة، ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، إذ بلغت قيمة الـ β 11.13916 وبمعنوية أقل من١% وبالتالي فإن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، أما المتغير الوهمي فكان أثره غير معنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.6489 وهي أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد أثر للمتغير الوهمي على عجز الموازنة، ومن خلال قيمة R^2=0.795237 يتبين إن 0.795237 من التغيرات في عجز الموازنةسببهاالدعم الحكومي للقمح.

جدول ٦. نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: DEFICIT				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/16 Time: 09:27				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	5.181438	2.149821	11.13916	SUPORT الدعم الحكومي
0.6489	0.461134	340.2208	156.8874	DUMY المتغير الوهمي
0.786706	Adjusted R-squared		0.795237	R-squared

المصدر: من إعداد الباحثان – مخرجات برمجية E-Views.

النتائج:

تبين من خلال تحليل البيانات ونتائج الاختبارات ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test, Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة،حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الp-value إن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الدعم الحكومي للقمح إلى العجز الحكومي، كما يظهر ومن خلال قيمة الـ p-value أنه لا يوجد علاقة سببية باتجاه واحد من العجز الحكومي إلى الدعم الحكومي، حيث كانت قيمة الـ p-value (0.2228) أكبر من ٥%.. نتائج الانحدار يتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، إذ بلغت قيمة الـ β 11.13916 وبمعنوية أقل من ١% وبالتالي فإن زيادة الدعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار(11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، أما المتغير الوهمي فكان أثره غير معنوي، إذ بلغت قيمة المعنوية 0.6489 وهي أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر للمتغير الوهمي على عجز الموازنة، ومن خلال قيمة R^2=0.795237 يتبين إن 0.795237 من التغيرات في عجز الموازنة سببها الدعم الحكومي للقمح.

التوصيات:

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها؛ فتوصي الدراسة بالآتي:

١. إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي للقمح على نحو يحقق العدالة الاجتماعية بالنسبة للمواطن الأردني، من خلال المحافظة على الدعم السلعي لمحدودي الدخل.
٢. الاهتمام بأقصى قدر ممكن بتنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة)، لتنويع هيكل الإنتاج القومي وتقليل التبعية الغذائية والتجارية للخارج.
٣. خلق مناخ استثماري ملائم، يساعد على جذب المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الأشد حيوية للخروج من عجز الموازنة الأردنية، وفي مقدمتها القطاعات المنتجة للغذاء، وسلع الاحتياجات الأساسية. وسيتطلب ذلك مكافحة التضخم، وإعادة النظر في السياسات السعرية، والائتمانية، والضريبية، وسياسة الإعانات، والدعم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم وعبدالهادي، ديانا ٢٠١٣. أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن(١٩٩٦-٢٠٠٨). مجلة العلوم الإدارية، ٤٠(١).
٢. اسمندر، محيسن ٢٠١٠. سياسة حماية القمح السوري ودعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: نموذج مقترح للخيارات والبدائل. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.
٣. البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.
٤. بني حسن، حنان ١٩٩٥. تأثير سياسة الدعم الحكومي على إنتاج محصولي القمح والشعير في الأردن. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
٥. دائرة الإحصاءات العامة، نشرات بيانات، أعداد متفرقة.
٦. دائرة الإحصاءات العامة، نشرات مختلفة.

٧. الشلاوي، حنان ١٩٩١. دراسة تحليلية لسياسة دعم محصول القمح في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٥–١٩٨٧. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
٨. عبد اللطيف، مأمون دقا ٢٠٠١. الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، الأردنية. مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية، ٢٢(٨٧).
٩. عبدالحسين وقيس ٢٠٠٨. قضية دعم الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي.
١٠. وزارة الزراعة، التقرير السنوية، أعداد متفرقة.
١١. وزارة الصناعة والتجارة، التقرير المالية السنوية، أعداد متفرقة.
١٢. وزارة المالية، نشرات سنوية، أعداد متفرقة.
١٣. وزارة المالية، نشرات مختلفة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

[1] De Moor, and Calamai 1997. Subsidizing Unsustainable Development, Earth Council and the Institute for Research on Public Expenditure.

[2] Stroup, Richard L., Sobel, Russell S., MacPherson, David, and Gwartney, James D. 2008. Economics: Private and Public Choice, (12th Ed.). Australia: South-Western Cengage Learning.

[3] Yves, Jean and Garnier, O. 2002. edition Hatier diectionaire et Sciences Sociales, Paris.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 152 - 163
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The Impact Of Government Support For Wheat On The Budget Deficit

Bashar Younis Al-Khawaldeh

Researcher, Al al-Bayt University
basharyounes@yahoo.com

Ibrahem Al-Batayneh

Faculty of Economics and Administrative Sciences - Al - Bayt University
Ibrahem_jo@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to measure the impact of government support for wheat on the budget deficit in Jordan during the period (1990-2015), using a multiple regression model.

The results showed the following: All variables became stable after taking the first difference, as demonstrated joint integration testing of a long-term relationship between the variables.

It emerged from the gradient having a positive impact and has a statistically significant government support for wheat on the outcome of the budget deficit, so the increase in government support for wheat increased by one unit leads to increase the budget deficit by (11.13916) with the stability of other.

Keywords: Government support, Wheat, Budget deficit, Food security, Jordan**.**

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 164 - 181
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أثر القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي في المنظمة (دراسة حالة جامعة طاهري محمد بشار)

مومني سارة
جامعة طاهري محمد– بشار
saramoumni4@gmail.com

بوسهمين أحمد
جامعة طاهري محمد – بشار
univahmed@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الى التحقق من أثر ابعاد القوة التنظيمية (القوة الشرعية قوة المكافأة قوة الخبرة قوة الإعجاب والإكراه) على الالتزام التنظيمي جامعة طاهري محمد بشار بالجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير إستبانة وزعت على عينة عشوائية طبقية مكونة من (٣٠) موظف وقد تم استردادها كلها وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) يدل على وجود مستوى مقبول من الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة الطاهري محمد "بشار".
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α =٠,٠٥) لأبعاد القوة التنظيمية (القوة الشرعية، قوة المكافأة، قوة الخبرة، قوة الإعجاب والإكراه) مجتمعة ومنفردة على مستوى الالتزام التنظيمي في جامعة طاهري محمد بشار بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: القوة التنظيمية، الالتزام التنظيمي، المورد البشري، القوة الشرعية، قوة المكافأة، قوة الخبرة، قوة الإكراه والإعجاب.

تمهيد:

الدعوة للالتزام لم تأتي عبثا بل هي عملية منسجمة مع التنبيه الرباني المحدد في الآية الكريمة: "قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ "(التوبة)(١٠٥)، و يعتبر الفرد حجر الأساس في أي منظمة وأهميته تفوق أهمية أي عنصر من عناصر أو وسائل الإنتاج الأخرى في نفس الوقت فإن الفرد له اتجاهاته وتفكيره وآراءه الخاصة وعواطفه ودوافعه وطموحاته التي توجه سلوكه وتتحكم به وبذلك نجد صعوبة في التحكم والسيطرة على أي من مكونات البيئة النفسية للفرد، كما لا يمكن استخدام معايير ثابتة للتحكم في التصرفات الإدارية والسلوك التنظيمي تجاه جميع الأفراد العاملين في المنظمة إذ أن كل فرد منهم له ما يميزه عن غيره والفرد نفسه يتغير من موقف إلى آخر ومن وقت إلى آخر وذلك التحكم في الافراد لا يتم الا بوجود قوة تؤثر فيهم وتحرك تفكيرهم فتعرف هذه القوة بالقوة التنظيمية التي أصبحت من الموضوعات

الي تحظى باهتمام كبير في مجال السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية على اعتبارها من أحد العناصر الرئيسية لنجاح المنظمات أو فشلها فإكتسابها يجعل المنظمة تحقق اهدافها بطرق أكثر إبداعية.

اشكالية الدراسة:

أساساً لمجموعة الأفكار المثارة سلفا عمدت الورقة البحثية هاته للأخذ في تساؤل رئيسي مفاده: ما هو أثر القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي للعمال داخل المؤسسة؟

وينبثق عن هدا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم القوة التنظيمية والالتزام التنظيمي وما طبيعة العلاقة بينهما؟
- هل هناك تأثير لأبعاد القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) على وجود مستوى مقبول من الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة الطاهري محمد "بشار".
- الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلاله إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) لعناصر القوة التنظيمية مجتمعه (القوة الشرعية، قوة الخبرة، قوة المكافأة، قوة الاكراه والإعجاب) على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) القوة الشرعية على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) لقوة الخبرة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) لقوة المكافأة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) لقوة الإكراه والإعجاب على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد"بشار".
- الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=٠,٠٥) بين المتغيرات الشخصية للعاملين في جامعة طاهري محمد بشار ومستوى الالتزام التنظيمي لديهم.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة استمدتها من أهمية الموضوع بشقيه، سواءاً فيما ارتبط بالقوة التنظيمية أو ما تعلق بالالتزام التنظيمي. وتكمن تلك الأهمية في إبراز دور القوة التنظيمية في تحقيق الالتزام التنظيمي داخل المنظمة. كما يكمن هدف الدراسة في التحقق من أثر القوة التنظيمية على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار" وقد تفرع عن هذا الهدف الرئيسي، الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة واقع الالتزام التنظيمي في جامعة طاهري محمد "بشار".
- التعرف على واقع القوة التنظيمية، وكيف تؤثر هذه القوة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".
- تحديد وتشخيص أي بعد من أبعاد القوة التنظيمية الأكثر تأثيراً في تعزيز الالتزام التنظيمي لعينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة :يتمثل مجتمع الدراسة في هذا البحث في عمال –جامعة بشار–
- عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية تتألف من (٣٠) عامل في المستويات الإدارية من المؤسسة محل الدراسة، فقمنا وقد استرجعنا كافة الاستمارات وتمت الإجابة على كامل العبارات.

- **القوة التنظيمية :**

تمثل القوة التنظيمية سمة مميزة للمنظمة المعاصرة فقد توالت الدراسات النظرية والتطبيقية في تقديم مفاهيم متنوعة لها بوصفها عاملا مؤثراً في تفسير كيفية اداء المنظمات لأعمالها، كما ان مفهوم القوة ورد في مواضيع عديدة من القران الكريم للدلالة على أهميتها في إدارة شؤون الأمم والحضارات، وأنها من النعم الإلهية التي ينبغي حسن التصرف بها والمحافظة عليها، وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ (٥٢ هود)". فالقوة هي "عملية طبيعية في أية جماعة أو منظمة، ولذلك فيجب التعرف على كيفية الحصول عليها وممارستها إذا ما أردنا فهم سلوك المنظمة، وبالرغم من أننا غالباً ما نسمع عن فساد القوة، ولكن القوة ليست دائما شيئا سيئاً، وكما أشار أحد الكتاب أغلب الأدوية تؤدي إلى الموت إذا تم أخذها بكميات غير صحيحة (أبو زيد، ٢٠١٠).

ومفهوم القوة هو مفهوم اجتماعي بمعنى أنه مرتبط بالأفراد والعلاقات بينهم، والقوة ليست مطلقة بمعنى أنها تتغير بتغير الظروف، فهي تتصف بالحركة المتغيرة، وبتغير الأفراد والأوقات فهي تحتاج إلى العلاقات والاعتماد التكاملي بين الأطراف حيث إن كل طرف يمكنه أن يؤثر في الطرف الآخر، كما أن كل طرف يمكن أن يساعد أو يعيق الطرف الآخر انطلاقا من الحرية والرغبة في الاستجابة وتستخدم القوة من قبل الأفراد للدفاع عن مصالحهم.

- **القوة:**

هي القدرة على التأثير على الآخرين داخل المنظمة بهدف تحقيق النتائج المرجوة لأصحاب السلطة حيث تتحقق هده القدرة المحتملة من خلال عمليات السياسة والنفوذ (Krume, 2015) ويعرف (Schermerhorn, 2001) أن القوة ببساطة هي القدرة على جعل شخص آخر يقوم بالأشياء التي تريدها (سلطان، ٢٠٠٣).

ومن مصادر القوة التنظيمية:

أ– **القوة الشرعية:** التي يحصل عليها الفرد (المدير) بسبب وظيفته أو مركزه في الهيكل التنظيمي، وغالبا يكون اتجاه هذا النوع من القوة إلى الأسفل مما يجعل المرؤوسين يتعاونون مع الفرد بسبب كونه ا مدير مما يجعلهم يقبلون أوامره، حيث ان وظيفة المدير تعطيه حق إصدار الأوامر وتوجيه مرءوسيه وعندما يكون أساس القوة رسميا يكون جهد الفرد قليلا في إقناع الآخرين.

ب– **قوة المكافأة:** ويمتلكها الفرد الذي له القدرة على مكافأة الآخرين أو التأثير في قرار مكافأتهم ماديا أو معنوياً، مما يجعلهم يطيعون أوامره وينفذونها.كما ان وهي تمثل القوة التي تحرك وتستثير الفرد لكي يؤذي العمل، أي قوة الحماس أو الرغبة للقيام بمهام العمل وهذه القوة تنعكس في كثافة الجهد الذي يبدله الفرد وفي درجة مثابرته واستمراره في الأداء وفي مدى تقديمه لأفضل ما عنده من قدرات ومهارات في العمل (عنصر و ناجي، ٢٠١٤)، إن المنظمة الناجحة هي التي تتبنى قيمة المكافأة وتقوم بتحديد معايير النجاح ومكافأته. والإدارة الناجحة تستخدم أنظمة الثواب والعقاب من أجل توحيد جهود المنظمة في اتجاه رفع مستوى الأداء. ولما كانت المكافأة تؤثر تحت ظروف معينة في الأساليب التي يتصرف بها الأفراد في بعض أمورهم، فإنه يمكن استخدام قوة المكافأة لاجتذاب العاملين القادرين، وإبراز الإمكانات المناسبة، وتشكيل السلوك، وتوحيد الجهود من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

ت– **قوة الإكراه:** وتمثل قدرة الفرد على عقوبة الآخرين أو التأثير في قرار عقوبتهم في حالة عدم الامتثال لما يحدده. ويمكن أن يكون العقاب مادياً أو معنوياً.

ث- **قوة الخبير:** وأساسها المعرفة وامتلاك المعلومات والمهارات والقدرات ٍ وإمكانية التعامل مع حالات عدم التأكد البيئي وحل المشكلات، مما يجعلهم اكثر قدرة على تقديم المشورة.

ج- **قوة الإعجاب:** تتمثل في امتلاك الشخص لصفات معينة تعمل على جدب الآخرين (حريم، ٢٠١٠) ويحصل عليها الفرد عادة نتيجة إعجاب تابعيه ببعض سماته الشخصية، بحيث تشدهم إليه نتيجة توافر الجاذبية في شخصية القائد وسمعة حسنة في بيئة المنظمة ، وكونهم يمثلون رموز اجتماعية معروفة من قبل الآخرين. كما تعتمد على جاذبية الفرد وتصرفاته مما يؤدي إلى حب الآخرين له وتسمى بالكارزماتية .

ح- **قوة الملكية:** الأفراد الذين يمتلكون هذا النوع من القوة هم من المالكين للمنظمة أو لجزء من أسهمها والقوانين والأعراف تعطي المالك حق التصرف بأمواله وممتلكاته. وان المدير الذي يمتلك أسهماً في المنظمة غالبا يكون أقوى من المدير الآخر الذي لا يمتلك أسهما فيها (الخشالي، ٢٠٠٦).

- **الالتزام التنظيمي :**

إن الالتزام المهني يتّسع ليشمل الارتباطَ النفسي والشعور بالعضويةِ، واستعداد الفردِ للتضحيةِ وبذل الجهدِ في المؤسسةِ سعياً لتحقيق المؤسسةِ أهدافَها وإقامتِها رسالتَها نظراً للتوافق بين أهدافِ الفردِ وقِيمه وأهدافِ المؤسسةِ وقِيمها (عابدين، ٢٠١٠)؛ فالالتزام يعني في اللغة: العهد والقرب والنصرة والمحبة وهو مفهوم قديم في العلوم الاجتماعية وكان أول من بحث فيه علماء الاجتماع الذين يرون أن الإنسان بوصفه كائناً فعها اجتماعياً يعيش مع أفراد آخرين في بيئة اجتماعية منظمة وتربطه بهم علاقات اجتماعية ذات الحاجة إلى التعاون والشعور بالالتزام لتلك البيئة الاجتماعية. ويرون أن الولاء التنظيمي جزء من الولاء الاجتماعي العام الذي يتمثل في تنمية مشاعر الفرد نحو المجتمع الذي يعيش فيه بما فيه من أفراد ومنظمات وما يسوده من قيم ومبادئ وأفكار والعمل على نشر قيم المجتمع ومبادئه (فلمبان، ٢٠٠٨).

ويعرف كذلك على انه الالتزام هو لشعور بالولاء اتجاه المنظمة التي ينتمي اليها من خلال الاندماج في العمل وتبني قيمه (العبيدي، ٢٠١٢). وأيضاً الالتزام التنظيمي هو درجة انغماس العامل في عمله ومقدار الجهد والوقت الذي يكرسه لهذا الغرض.وإلى أي مدى يعتبر عمله جانباً في حياته (العوفي، ٢٠٠٥). وهو ايضا " الرغبة الداخلية لدي الفرد في المنظمة ببذل أقصي درجات الجهد في العمل والنابع من الإيمان التام بأهداف وقيم المنظمة والرغبة الشديدة بالمحافظة على عضويتها وذلك بهدف الحفاظ على استمراريتها وتطويرها" (حنونة، ٢٠٠٦).

١. أهمية الالتزام:

حيث يعد من الظواهر السلوكية التي نالت اهتماماً متزايداً من قبل العديد من الكتاب والباحثين، لما يشكله من أثار كبيرة في نجاح المنظمة واستمرارها في بيئة الأعمال التنافسية فارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي في بيئة العمل ينتج عنه انخفاض مستوى مجموعة من الظواهر السلبية وفي مقدمتها ظاهرتي الغياب ودوران العمل إلى إن أهمية الالتزام التنظيمي تتضح من خلال التأثير المتعدد المستويات، فعلى المستوى الفردي يسهم في رفع مستوى الرضا الوظيفي والذي ينعكس على انخفاض معدل دورانهم ومستويات غيابهم، والشعور بالاستقرار الوظيفي لديهم ، أما على مستوى المنظمة فنجد أنه يزيد من مستوى الانتماء للمنظمة وزيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة الناتجة عن تغيب العاملين وعن عدم أداءهم للأعمال المنوطة بهم بكفاءة وفاعلية ، أما على المستوى الاجتماعي فيؤدي الالتزام التنظيمي إلى خلق جو من الترابط والعلاقات الاجتماعية بين العاملين في المنظمة ، وفيما يتعلق بالمستوى القومي فيؤدي الالتزام التنظيمي إلي زيادة الناتج القومي في المحصلة النهائية للالتزام وذلك عن طريق زيادة كفاءة وفاعلية أداء الأفراد العاملين بالمنظمة. والاهتمام ببناء الالتزام التنظيمي بين الأفراد يمكن أن يحقق النتائج الآتية:

- زيادة تماسك الأفراد وثقتهم بالمنظمة وبالتالي تحقيق الاستقرار التنظيمي.
- كلما زاد معدل التوافق بالقيم والأهداف بين الفرد والمنظمة أدى ذلك إلى ارتفاع الروح المعنوية للأفراد.
- زيادة معدلات الأداء والإنتاجية.

- انخفاض مستويات دوران العمل والغياب.
- انخفاض المشكلات والخلافات التي تحصل بين العاملين والإدارة (عبد الحسين، ٢٠١٢).

٢. أبعاد الالتزام التنظيمي:

تشير الأدبيات إلى أن هناك أبعاداً مختلفة للالتزام التنظيمي وليس بعداً واحداً، ورغم اتفاق غالبية الباحثين في هذا المجال على تعدد أبعاد الالتزام إلا أنهم يختلفون في تحديد هذه الأبعاد:

١. بعد الالتزام العاطفي: الذي اقترحه الن وماير (Allen & Meyer,1990)، حيث رأوا أن الالتزام العاطفي للفرد يتأثر بدرجة إدراكه للخصائص التي تميز عمله من استقلاليه وأهميه ومهارات مطلوبة، وقرب المشرفين وتوجيههم له . كما يتأثر هذا الجانب من الالتزام بدرجة إحساس الفرد بأن البيئة التنظيمية التي يعمل بها تسمح له بالمشاركة الفعالة في مجريات اتخاذ القرارات سواء ما يتعلق منها بالعمل أو ما يخصه أي هو الارتباط المحدود .وأصحاب هذا التوجه هم الذين يعملون وفق تقييم ذاتي للمتطلبات التي تتطلبها ظروف العمل المختلفة فيكون الارتباط بين الفرد والمنظمة وفق ما تقدمه لهم منظماتهم .ويرجع الالتزام العاطفي إلى الشعور بالانتماء والالتصاق النفسي بالمنظمة موادي وآخرون.

٢. بعد الالتزام المعياري: Normative Commitmen ويقصد به إحساس الفرد بالالتزام بالبقاء في المنظمة وغالباً ما يعزز هذا الشعور دعم المنظمة الجيد للعاملين فيها، والسماح لهم بالمشاركة والتفاعل الإيجابي، ليس فقط في اجراءات تنفيذ العمل بل بالمساهمة في وضع الأهداف والتخطيط ورسم السياسات العامة للمنظمة. ويعبر عنه الارتباط الأخلاقي السامي .وأصحاب هذا التوجه هم الموظفون أصحاب الضمير الذين يعملون وفق مقتضيات الضمير والمصلحة العامة.

٣. بعد الالتزام المستمر: و ينبثق هذا البعد بان ما يتحكم في درجة التزام الفرد تجاه المنظمة التي يعمل فيها هي القيمة الاستثمارية التي من الممكن أن يحققها لو استمر بالعمل مع المنظمة، مقابل ما سيفقده لو قرر الالتحاق بجهات أخرى .أي أن هذا ارتباط مصلحي يقوم بالدرجة الأولى على المنفعة التي يحصل عليها من المنظمة، فما دامت المنظمة التي يعمل فيها تقدم له من المنافع العوائد ما يفوق ما يمكن أن تقدمه المنظمات الأخرى فيستمر بالارتباط بها، أما إذا لاحت بالأفق أي عوائد أفضل من التي تقدمه له المنظمة التي يعمل فيها فإنه لن يتردد بالانتقال إلى الوضع الآخر، وأصحاب هذا الارتباط هم النفعيون الانتهازيون وأصحاب الطموحات العالية (موسى أحمد، ٢٠١٠).

- **الجانب التطبيقي:**

١. صدق و ثبات الاستمارة:

الجدول رقم١: صدق و ثبات الاستمارة

المحاور وتقسيماتها	عدد العبارات	معامل الفا كرومباخ	معامل الصدق
المتغير الأول: ابعاد القوة التنظيمية			
القوة الشرعية	٠٥	٠,٦٧٩	٠,٦٤٩
قوة المكافأة	٠٥	٠,٧٦٦	٠٦٥٥
قوة الخبرة	٠٥	٠,٨٧٩	٠,٧٢٤
قوة الاعجاب والاكراه	٠٥	٠,٦٥١	٠,٦٢٨
جميع عبارات القوة التنظيمية	٢٠	٠,٧١٨	٠,٦٩١
المتغير الثاني: الالتزام التنظيمي			
جميع عبارات الالتزام التنظيمي	٢٠	٠,٨٥٥	٠,٦١٢
جميع عبارات الاستمارة	٤٠	٠,٨٠٣	٠,٦٠٨

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ أكبر من 60%مما يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة في الاستمارة حيث تراوحت بين ٠٦٥١، و٠,٠٨٧٩ كما ان معامل الصدق لكل عبارة يفوق ٦٠% مما يزيد من تأكيد صلاحية وصدق وثبات أداة القياس.

٢. تحليل البيانات و اختبار الفرضيات و عرض النتائج ومناقشتها :

١. وصف عينة الدراسة:

بعد حصولنا على استمارات الاستبيان من الأفراد العاملين العينة المدروسة وبعد ملئها تم تفريغ معطياتها في برنامج SPSS20 من أجل الحصول على النتائج وتحليلها وتفسيرها، نبدأ عرضنا لنتائج الاستبيان بالبيانات الخاصة بالعمال من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم٢: توزيع افراد العينة تبعا للجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	12	%40,0
أنثى	18	%60,0
المجموع	30	%100,0

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

يتضح لنا أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس بنسب متفاوتة و لكن ليست بنسبة كبيرة ، حيث أن الاناث يمثلون نسبة % ٦٠ والذكور تمثل نسبة %٤٠ و هذا يعني ان عدد الانات اكثر من الذكور بنسبة قليلة.

الجدول رقم ٣: توزيع افراد العينة تبعا للسن

السن	التكرار	النسبة
من 20 الى 30 سنة	9	30%
من 31 الى ٤٠سنة	16	%54,3
من 41 الى 50 سنة	5	%16,7
المجموع	30	100%

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من الجدول يتضح لنا أن معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 31و 40سنة وذلك بنسبة قدرت بـ %٥٤,٣ حيث يمكن اعتبار هذه الفئة من الشباب الذين يتمتعون بإمكانيات وطاقات كبيرة أي لا يزال لديهم طموح وفكر يتميز بالنشاط.

الجدول رقم٤: توزيع افراد العينة تبعا للسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	9	%30
من 5 الى 10 سنوات	15	%50
من 11 الى 15 سنة	5	%16,7
أكثر من 15 سنة	1	%3,3
المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا أن سنوات الخبرة بين ١ و ٥ سنوات وهي أكبر نسبة لأفراد العينة حيث تمثل نسبة %٥٠ وأكبر سنوات الخبرة هي أصغر نسبة والتي تفوق ١٥ سنة خبرة.

الجدول رقم٥: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	18	%60,0
دراسات عليا	11	%36,7
دراسات ما بعد التدرج	1	%3,3
المجموع	30	%100,0

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أن معظم أفراد العينة لديهم درجة علمية متمثلة في المستوى الثانوي قدرت بنسبة % ٦٠ في حين أفراد العينة المتحصلين على دراسات عليا قدرت ب ٣٦,٧% أما مستوى دراسات ما بعد التدرج فقدرت نسبتهم بـ % ٣,٣ و هي اقل نسبة.

الجدول رقم٦: توزيع افراد العينة حسب المنصب

المنصب في المؤسسة	التكرار	النسبة
عون امن	4	%13,3
عون ادارة	5	%16,7
ملحق ادارة	2	%6,7
ادارة ملحق رئيسي	6	%20,0
كاتبة	5	%16,7
مساعد مكتبات	2	%6,7
تقني مكتبات	1	%3,3
متصرف	3	%10,0
متصرف ادارة رئيسي	1	%3,3
رئيس مصلحة	1	%3,3
المجموع	30	%100,0

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من الجدول يتضح لنا أن من لديهم منصب ملحق ادارة رئيسي قدرت نسبتهم ب % ٢٠ و هي تمثل معظم أفراد العينة و% ٨٠ تتوزع على المناصب الاخرى.

٢. تحليل وتفسير نتائج الاستمارة:

أ- بُعد القوة الشرعية:

الجدول رقم٨: تحليل و تفسير القوة الشرعية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
١.موقع المدير الهرمي يجعلكم تلتزمون بمهامكم	2,1000	1,32222	4
٢. في كل الاجراءات الدقيقة داخل المؤسسة يرجعون الى المسؤول	2,2000	1,09545	3
٣.يعتمد مديركم على حكم مركزه في إصدار الأوامر	2,000	0.64327	5
٤.موقع المدير الرسمي لا يكلفه جهدا في عملية اقناعكم	2,6000	0.93218	1
٥.يستخدم مديركم موقعه في الهيكل التنظيمي ليراقب اعمالكم	2,4000	0,81368	2
المتوسط المرجح	2,2600	0,77492	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 2.26 و بانحراف معياري ما بين[0.64327-1.09545]حيث حصلت الفقرة الاولى على المرتبة الأولى والفقرة الثانية في المرتبة الأخيرة.

ب- بُعد قوة المكافأة:

الجدول رقم ٩:المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
١.تقوم ادارة مؤسستكم بتكريم وترقية الافراد الملتزمون بأعمالهم	3,6000	1,13259	4
٢. تقوم مؤسستكم بمكافأة وتكريم ذوي الاداء المتميز	3,7000	1,02217	3
٣. تقدم مؤسستكم امتيازات لزيادة ولائكم	3,6000	1,03724	4
٤.هل انت راض عن الاجر الذي تتقاضاه	3,9000	1,06188	2
٥.تمنحكم ادارتكم مكافأة عن الجهد الإضافي الذي تبذلونه	4,4000	0,81368	1
المتوسط المرجح	3,8400	1,01351	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ ٣,٨٤٠٠ و بانحراف معياري ما بين [0,81368-1,13259] حيث حصلت الفقرة الاولى على المرتبة الأولى و الفقرة الثانية في المرتبة الأخيرة.

ت- بُعد قوة الخبير:

الجدول رقم١٠: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
١. يقوم المدير بتشجيعكم على العمل وتنمية أدائكم وفق لخبراته	2,5000	1,22474	1
٢. لدى رئيسكم قوة خبرة تجعله يؤثر فيكم بالشكل الفعال	2,2000	0,99655	4
٣. يعتمد مديركم على خبراته السابقة في معالجة الأمور المستعصية	2,3000	1,11880	3
٤.يستخدم رئيسكم خبرته في توجيهكم وإرشادكم	2,4000	1,13259	2
٥.لدى مديركم خبرة في تحسين العلاقات بينكم	2,4000	1,13259	2
المتوسط المرجح	2,3600	0,897294	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ ٢,٣٦ و بانحراف معياري ما بين[0,99655-1,22474]حيث حصلت الفقرة الاولى على المرتبة الأولى و الفقرة الثانية في المرتبة الأخيرة.

ث- فيما يتعلق ببعد قوة الاكراه و الاعجاب:

الجدول رقم١١: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
١.يمتلك مديركم شخصية تنمي روح الابداع والولاء لديكم	2,2000	1,09545	4
٢. لمديركم صفات ومعاملة تجعلكم تهابونه في القيام بوظائفكم	2,9000	1,15520	2
٣. قوة التهديد تسهم بشكل كبير في تغيير سلوككم	3,3000	1,11880	1
٤. تستخدم ادارتكم قوانين صارمة تجاهكم تزيد من التزامكم	2,6000	1,13259	3
٥. اسلوب المدير معكم تجعلكم تنجذبون اليه وتحبونه	2,1000	0,95953	5
المتوسط المرجح	2,62000	1,092314	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ ٢,٦٢ و بانحراف معياري ما بين [0,95953-1,15520] حيث حصلت الفقرة الثانية على المرتبة الأولى و الفقرة الرابعة في المرتبة الأخيرة.

ج- فيما يتعلق بالالتزام التنظيمي:

الجدول رقم ١٢: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
١. من واجبك كموظف في هذه المؤسسة أن تحافظ على سمعتها	1,5	0,508	16
٢. تشعر بالفخر والاعتزاز لكونك تنتمي الى هده المؤسسة	1,5	0,508	16
٣. تستحق مؤسستك الوفاء والإخلاص لها	1,7	0,651	14
٤. تشعر أن أهدافك تتطابق مع أهداف مؤسستك	2,1	1,061	7
٥. ستكون سعيدا لو قضيت بقية حياتك في هده المؤسسة	2,3	1,441	1
٦. لديك الاستعداد للقيام بأي مهمة توكل إليك	2,3	1,302	2
٧. تسعى دائما للاحتفاظ بعملك في هذه المؤسسة	1,8	0,406	17
٨. تبذل جهد أكبر لمساعدة مؤسستك على النجاح والتطور	1,8	0,406	17
٩. تربطك علاقات قوية مع افراد هده المؤسس	2,0	1,114	6
١٠. عملك في هذه المؤسسة يعتبر أفضل فرصة عمل عرضت عليك	2,3	1,207	3
١١. تسعى للحفاظ على ممتلكات مؤسستك	1,9	0,959	8
١٢. تقدم لك مؤسستك مزايا لا يمكن ان تقدمه لك مؤسسة اخرى	2,5	1,137	5
١٣. تبدل جهدا فوق طاقتك للقيام بعملك	1,6	0,909	9
١٤. لا تحتاج للمراقبة اثناء قيامك بعملك	1,9	0,674	11
١٥. تقوم بعملك على أكمل وجه وفي الوقت المناسب	1,7	0,844	12
١٦. تربطك علاقات جيدة مع زملائك	1,5	0 ,508	15
١٧. تجعلكم تنجذبون اليه وتحبونه	2,1	0 ,959	10
١٨. هل لديك مشاكل في عملك	2,8	0,886	11
١٩. تحاول تقديم الافضل دائما لمؤسستك	1,7	0.466	18
٢٠. تجد الراحة والاستقرار في مؤسستك	2,1	1,155	4
المتوسط المرجح	1,95	0,687	13

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ ٢,١ و بانحراف معياري ما بين – [0,46609 1,44198] حيث حصلت الفقرة الخامسة على المرتبة الأولى و الفقرة التاسعة عشر في المرتبة الأخيرة.

٣. طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

سيتم توضيح معامل الارتباط سبيرمان لكل متغيرات نموذج الدراسة و كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم ١٣: معامل الارتباط

البيان		الالتزام التنظيمي للعاملين
القوة الشرعية	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	-0,805 ,000 30
قوة المكافاة	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	-0,805 ,000 30
قوة الخبرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0,713 ,000 30
قوة الاعجاب و الاكراه	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0,511 ,000 30
القوة التنظيمية	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0,450 ,000 30

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من خلال نتائج تحليل الظاهرة في الجدول يتبين بأنه بالنسبة لعلاقة القوة التنظيمية بالالتزام التنظيمي وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة معنوية بين أبعاد القوة التنظيمية والالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٤٥٠ عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

٤. إختبار فرضيـــات الدراسة :

٤,١اختبار صحة الفرضية الرئيسية :

يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة α= 0.05) على وجود مستوى مقبول من الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة الطاهري محمد "بشار".

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: القوة التنظيمية **المستقل التابع: الالتزام التنظيمي**	0.413	0,171	0.023

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط ٠,٤١٣ وهو ارتباط ضعيف بين أبعاد القوة التنظيمية والالتزام التنظيمي، كما أن معامل التحديد بلغ 0,171 و هذا يعني التغيرات التي تحدث في التزام العاملين تعود إلى التغيرات التي تحدث في القوة التنظيمية هذا بنسبة % ١٧,١ و بما أن مستوى الدلالة ٠,٠٢٣ أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ اذن تقبل الفرضية .

النموذج	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	T	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات		Béta		
المتغير المستقل (القوة التنظيمية)	0.285 0.613	0.720 0.255	0.413	0.362 2,399	0.720 0.023

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

من الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي : *Y= 0.613 x + 0.285*

٤,٢ الفرضية الرئيسة الثانية :

يوجد أثر ذو دلاله إحصائية (عند مستوى دلالة ٠,٠٥) لعناصر القوة التنظيمية مجتمعه (القوة الشرعية، قوة الخبرة، قوة المكافأة، قوة الاكراه والإعجاب) على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار". وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

٤,٢,١ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة ٠,٠٥) القوة الشرعية على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد"بشار".

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: القوة الشرعية المستقل التابع: الالتزام التنظيمي	0.677	0.458	0.00

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط٠,677وهو ارتباط قوي بين القوة الشرعية والالتزام التنظيمي، كما أن معامل التحديد بلغ ٠,458 و هذا يعني التغيرات التي تحدث في التزام العاملين تعود إلى التغيرات التي تحدث في القوة الشرعية هذا بنسبة % ١٧,١ و بما أن مستوى الدلالة ٠,٠٠ أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ اذن نرفض الفرضية مقبولة.

النموذج	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	T	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات		Béta		
المتغير المستقل: القوة الشرعية	3,220 −5,60	0.269 0.115	−6,77	11,972 −4,863	0.00 0.00

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي: *Y= -5,60x +3,220*

٤,٢,٢ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة ٠,٠٥) قوة المكافأة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار".

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: القوة المكافأة المستقل التابع: الالتزام التنظيمي	0.114*	0.013	0.055

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

يتبين بأن معامل الارتباط 0.114 وهو ارتباط قوي بين قوة المكافأة والالتزام التنظيمي، كما أن معامل التحديد بلغ 0.013 و هذا يعني التغيرات التي تحدث في التزام العاملين تعود إلى التغيرات التي تحدث في قوة المكافأة هذا بنسبة % ١٣ و بما أن مستوى الدلالة ٠,٠٥٥ اكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ فإننا نرفض الفرضية.

النموذج	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات		Béta	
المتغير المستقل: القوة المكافأة	2,253 −0,78	,500 ,128	−,114	,000 ,000

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي: *Y= -0,78x+2,253*

٤,٢,٣ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة ٠,٠٥) قوة الخبرة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد"بشار".

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: قوة الخبرة المستقل التابع: الالتزام التنظيمي	[a]٧٢٦,٠	٥٢٧,٠	٠,٠٠

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط ٠,٧٢٦وهو ارتباط قوي بين قوة الخبرة والالتزام التنظيمي، كما أن معامل التحديد بلغ ٠,٥٢٧ وهذا يعني التغيرات التي تحدث في التزام العاملين تعود إلى التغيرات التي تحدث في
القوة الشرعية هذا بنسبة % ٥٢,٧ و بما أن مستوى الدلالة ٠,٠٠ أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ اذن نقبل الفرضية.

النموذج	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Béta	
المتغير المستقل: قوة الخبرة	1,028 0,393	0.178 0,70	0,726	0,000 0,000

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي: *Y= 0,393x+1,028*

٤,٢,٣ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة ٠,٠٥) قوة الاكراه والإعجاب على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد"بشار".

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: الاعجاب والاكراه المستقل التابع: الالتزام التنظيمي	0.535	0.287	0.002

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Bêta	
المتغير(المستقل) قوة الاكراه والاعجاب	0.964	0.303		0.004
	0.378	0.113	0.535	0.002

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط ٠,٥٣٥وهو ارتباط قوي بين قوة الإكراه والإعجاب والالتزام التنظيمي، كما أن معامل التحديد بلغ ٠,٢٨٧ وهذا يعني التغيرات التي تحدث في التزام العاملين تعود إلى التغيرات التي تحدث في قوة الاكراه والإعجاب هذا بنسبة ٢٨,٧ % وبما أن مستوى الدلالة.٠,٠٠٢,أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ فإننا نقبل الفرضية.

ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي: $Y= ٠,378\ x+0.964$

خلاصة الدراسة:

على ضوء التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالي :

- **بالنسبة الفرضية الرئيسة الأولى:**

- يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) على وجود مستوى مقبول من الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة الطاهري محمد "بشار":
- قبول فرضية يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) على وجود مستوى مقبول من الالتزام التنظيمي للعاملين.

- **بالنسبة الفرضية الرئيسة الثانية:**

- يوجد أثر ذو دلاله إحصائية (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) لعناصر القوة التنظيمية مجتمعه (القوة الشرعية، قوة الخبرة، قوة المكافأة، قوة الاكراه والإعجاب) على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين في جامعة طاهري محمد "بشار" ذلك ل:
- رفض فرضية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) القوة الشرعية على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين.
- رفض فرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) قوة المكافأة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين.
- قبول فرضية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) قوة الخبرة على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين.
- رفض فرضية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة = ٠,٠٥) قوة الاكراه والإعجاب على مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين.

الخاتمة:

ونختم هذه الدراسة بمجموعة من الاقتراحات المنبثقة عن نتائج الدراسة الميدانية:

- استخدام القوة التنظيمية لتشجيع ودفع الافراد للالتزام ويمكن ان يتم ذلك من خلال برامج تدريبية للمديرين توضح كيفية تطبيقها.
- زيادة الاهتمام بقوة المكافأة وتقديمها للأفراد لتشجيعهم على الالتزام.
- تحسين العلاقات مع الافراد من طرف القادة والمدراء والتي تتوقف على قوة خبرتهم في ذلك هدا لزيادة ولائهم والتزامهم داخل المنظمة.
- حث الافراد ودفعهم نحو الالتزام التنظيمي لان ذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والاستمرارية للمنظمة.

المراجع:

1. Krume Nikoloski **(2015)**, Charismatic leadership and power: using the power of charisma for better leadership in the enterprises), International Journal of Process Management – New Technologies vol. 3, no.2, 2015, Faculty Of Economics STIP, Republic of Macedonia, p21.

٢. باسم عبد الحسين **(٢٠١٢)**، أثر تمكين العاملين في الالتزام التنظيمي "دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي الهيئة العامة للسدود والخزانات، معـهد الإدارة الرصافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ٢١ السنة ٢٠١٢، ص٢٦٨.

٣. حريم حسين **(٢٠١٠)**، ادارة المنظمات منظور كلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص٢٣٤.

٤. خالد ديب حسن أبو زيد **(٢٠١٠)**، أثر القوة التنظيمية على الابداع الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية الأردنية رسالة ماجستير ادارة أعمال جامعة الشرق الأوسط ص٢١.

٥. الخشالي شاكر جار الله **(٢٠٠٦)**، أثر مصادر قوة الإدارة العليا في اختيار استراتيجية النمو دراسة ميدانية في البنوك الأردنية، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال المجلد ٢، العدد ١، 2006 ، ص٩٨ ،٩٩.

٦. سامي إبراهيم حماد حنونة (٢٠٠٦)، قياس مستوي الالتزام التنظيمي لدي العاملين بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، الجامعة الإسلامية كلية الـتـجــارة، قسم ادارة الأعمال ماجستير، غزة، فلسطين، ص١٤.

٧. سلطان محمد سعيد انور **(٢٠٠٣)**، السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى الإسكندرية مصر، دار الجامعة الجديدة، ص٢٨٢.

٨. عابدين محمد **(٢٠١٠)**، درجة الالتزام المهني لدى مدِيري المدارس الثانويةِ الحكوميةِ الفلسطينيةِ ومعلّميها من وجهاتِ نظر المعلّمين والمديرين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد ٦، عدد217، ص٢٠٤.

٩. العبيـدي جواد نماء (٢٠١٢)، اثر العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، دراسة ميدانية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٢٤ المجلد، ٢٠١٢ جامعة تكريت الإدارة والاقتصاد، ص٨٣.

١٠. عنصر يوسف و ليتيم ناجي **(٢٠١٤)**، اهم المحددات السيكو سوسيولوجية المستخدمة في قياس وتشكيل سلوك العمال التنظيمي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جويلية ٢٠١٤، جامعة الوادي العدد السابع، ص١٣٢.

١١. العوفي محمد بن غالب **(٢٠٠٥)**، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، درجة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٦.

١٢. فلمبان ايناس فؤاد نواوي **(٢٠٠٨)**، الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى المشرفين التربويين والمشرفات التربويات بإدارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ماجستير، ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ، ص٢٢.

١٣. موسى أحمد خير الدين **(٢٠١٠)**، محمود أحمد النجار، أثر البيئة الداخلية على الالتزام التنظيمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن ص١٢.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 164 - 181
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Impact of the Organizational Strength on the Organizational Commitment (Case of Study, Tahri Mohammad Bechar University)

Moumni Sara

Tahri Mohammad Bechar University
saramoumni4@gmail.com

Boshamin Ahmed

Tahri Mohammad Bechar University
univahmed@gmail.com

Abstract:

This research study aims at checking the impact of organizational power dimensions (legitimacy power, awarding power, expertise power, attracting and compelling power) on organizational commitment in the Tahri Mohamed University of Bechar (Algeria) . To achieve such aim, we have conceived a questionnaire which was delivered to a random sample made of 30 employees all responses to the questionnaire have been collected the software package SPSS has been used for data analysis, and after necessary statistical discussion, we came across the following results :

- The existence of statistical sing (at the significance level $\alpha = 0.05$) which signifies that there is an acceptable level of organizational commitment of the employees of the Tahri Mohamed University.
- The existence of an impact the has a statistical significance (at the significance level of $\alpha = 0.05$) for organizational power dimension (legitimacy power, awarding power, expertise power, attracting and compelling power) together and separately pertaining to organizational commitment inside the Tahri Mohamed University of Bechar.

Keywords: Organizational power, Organizational commitment, Human resource, Legitimate power, Awarding power, Experience power, Attracting and compelling power.

الملاحق:

استبيان حول أثر القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي
دراسة حالة " عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالقطب الجامعي –بشار-"

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته أضع بين أيديكم استمارة خاصة بدراسة: اثر القوة التنظيمية على الالتزام التنظيمي، راجية منكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف اعتمادها كمصدر للبيانات اللازمة لإعداد مقال علمي ، لذا أرجو منكم التكرم بقراءة العبارات والإجابة عنها وفق ما ترونه مناسبا علما بأن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستكون إجابتكم ومساهمتكم عونا كبيرا لي في التوصل إلى نتائج موضوعية، وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة : مومني سارة

البيانات الشخصية :

١. **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐

٢. **السن:** من٢٠-٣٠ ☐ من٣١-٤٠ ☐ من٤١-٥٠ ☐ أكثر من ٥١ ☐

٣. **المستوى التعليمي :** غير متمدرس ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

دراسات عليا ☐ دراسات ما بعد التدرج ☐

٤. **سنوات الخبرة:** أقل من ٥ سنوات ☐ ٥- ١٠ ☐ ١١-١٥ ☐ أكثر من ١٥ سنة ☐

٥. **المنصب في المؤسسة :** عون أمن ☐ عون ادارة ☐ ملحق ادارة ☐

ملحق ادارة رئيسي ☐ كاتبة ☐ تقني مكتبات ☐ مساعد مكتبات ☐ متصرف ☐

متصرف رئيسي ☐ رئيس مصلحة ☐

أرجو من سيادتكم التكرم بوضع إشارة X في الخانة التي ترون أنها تعبر عن رأيكم لكل عبارة من العبارات الواردة أدناه:

العبارات المتعلقة بالقوة التنظيمية					
١. القوة الشرعية:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
موقع المدير الهرمي يجعلكم تلتزمون بمهامكم					
في كل الاجراءات الدقيقة داخل المؤسسة يرجعون الى المسؤول					
يعتمد مديركم على حكم مركزه في إصدار الأوامر وتوجيهكم					
موقع المدير الرسمي لا يكلفه جهدا في عملية اقناعكم					
يستخدم مديركم موقعه في الهيكل التنظيمي ليراقب اعمالكم					
٢. قوة المكافأة:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تقوم ادارة مؤسستكم بتكريم و ترقية الافراد الملتزمون باعمالهم					
تقوم مؤسستكم بمكافاة و تكريم ذوي الاداء المتميز					
تقدم مؤسستكم امتيازات لزيادة ولائكم					
هل انت راض عن الاجر الذي تتقاضاه					
تمنحكم ادارتكم مكافأة عن الجهد الإضافي الذي تبذلونه					
٣. قوة الخبرة:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
يقوم المدير بتشجيعكم على العمل و تنمية ادائكم وفق لخبراته					
لدى رئيسكم قوة خبرة تجعله يأثر فيكم بالشكل الفعال					
يعتمد مديركم على خبراته السابقة في معالجة الأمور المستعصية					
يستخدم رئيسكم خبرته في توجيهكم و ارشادكم					
لدى مديركم خبرة في تحسين العلاقات بينكم					
٤. قوة الاعجاب و الاكراه:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
يمتلك مديركم شخصية تنمي روح الابداع و الولاء لديكم					
لمديركم صفات ومعاملة تجعلكم تهابونه في القيام بوظائفكم					
قوة التهديد تسهم بشكل كبير في تغيير سلوككم					
تستخم ادارتكم قوانين صارمة تجاهكم تزيد من التزامكم					
اسلوب المدير معكم تجعلكم تنجدبون اليه و تحبونة					

العبارات المتعلقة الالتزام التنظيمي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
من واجبك كموظف في هذه المؤسسة أن تحافظ على سمعتها لدى المجتمع					
تشعر بالفخر والاعتزاز لكونك تنتمي الى هده المؤسسة					
تستحق مؤسستك الوفاء و الإخلاص لها					
تشعر أن أهدافك تتطابق مع أهداف مؤسستك					
ستكون سعيدا لو قضيت بقية حياتك في هده المؤسسة					
لديك الاستعداد للقيام بأي مهمة توكل إليك					
تسعى دائما للاحتفاظ بعملك في هذه المؤسسة					

تسعى لبذل جهد أكبر من المتوقع لمساعدة مؤسستك على التطور والنجاح					
تربطك علاقات قوية مع افراد هده المؤسسة					
عملك في هذه المؤسسة يعتبر أفضل فرصة عمل عرضت عليك					
تسعى للحفاظ على ممتلكات مؤسستك					
ما تقدمه لك مؤسستك من مزايا لا يمكن ان تقدمه لك مؤسسة اخرى.					
تبدل جهدا فوق طاقتك للقيام بعملك					
لا تحتاج للمراقبة اثناء قيامك بعملك					
تقوم بعملك على اكمل وجه وفي الوقت المناسب					
لا تتغيب عن عملك كثيرا					
تربطك علاقات جيدة مع زملائك					
هل لديك مشاكل في عملك					
تحاول تقديم الافضل دائما لمؤسستك					
تجد الراحة و الاستقرار في مؤسستك					

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 182 – 205
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

عوني هلسا
كلية العلوم الإدارية والمالية– جامعة العقبة للتكنولوجيا– الاردن
awnihalaseh2@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، واستُخدمت الإستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الإدارة الوسطى والتنفيذية والاشرافية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ممثلين بمديري الادارات ورؤساء الأقسام والبالغ عددهم (٦٠). وقد تم توزيع (٦٠) استبانة وبهذا يصبح إجمالي عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي (٤٩) استبانة بنسبة (٩٠,٧٤%). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم إستخدام الأسلوب التطبيقي، لجمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات. وتم استخدام إختبار T لعينة واحدة وتحليل الانحدار المتعدد. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها على النحو الاتي: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير لارتباط العاملين (جودة بيئة العمل، والاتصال، وتكافؤ الفرص، والتقدير والمكفأت) أثر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بينما بينت النتائج عدم وجود أثر لارتباط العاملين (الاشراف المباشر، وفرق العمل) في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وقد أوصت الدراسة بأهمية المحافظة على استمرارية تطبيق مفهوم ارتباط العاملين ومتابعة ما يطرأ بشأنه من تطورات عالمية في تحسين أداء الشركات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وضرورة ترسيخ مفهوم ارتباط العاملين وطرق قياسه لدى العاملين في المجال الادراي والبحثي في تحسين أداء تلك الشركات. ومعالجة المشاكل التي تواجهها الشركات الصناعية في تطبيق مفهوم ارتباط العاملين وذلك من خلال تدريب وتأهيل المسؤولين على كيفية وضع اليه واضحه ومفهومة بالشكل الصحيح والسليم.

الكلمات مفتاحية: ارتباط العاملين، تحسين الأداء، الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

المقدمة:

في عصر العولمة تواجه منظمات الاعمال تحديات عديدة تتضمن المنافسة الحادة وضغوط التكاليف والتجديد في الانتاج والتكنولوجيا (Madan, 2017). وفي ضوء هذه التحديات اصبح مصطلح ارتباط العاملين "Employee Engagement" من المواضيع الادارية الحديثة من قبل المستشارين والباحثين والاكاديمين وصناع القرار. ويعد استراتيجية جيدة للشركات لضمان استمراريتها ونجاحها في السوق (Bersin, 2015). ويعتبر (Khan, 1990) اول من عالج هذا المصطلح في عالم الاعمال وعرفه على انه؛ يعبر العاملين عن انفسهم عاطفين وجسدين وإدراكين لإعمالهم وللمنظمات التي يعملون فيها بحيث يؤدي ذلك الى نجاح المنظمات. ويعكس ارتباط العاملين المستوى العميق لإنخرات العاملين والتوحد مع أهداف المنظمة ورسالتها وفلسفتها وقيمها

(Madan, 2017). ويقود العاملين المرتبطين بمنظماتهم الى النجاح من خلال زيادة الانتاجية وتدعيم الارباح (Gruman & Saks , 2011; Markos & Sridevi, 2010). وبناء على ما تقدم فان هذه الدراسة تهدف الى قياس ارتباط العاملين "Employee Engagement" في الشركات الصناعية العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومدى أثر ذلك على تحسين أداء هذه الشركات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

وعليه، فإنه يمكن اظهار مشكلة الدراسة الحالية بإثارة السؤال الرئيس التالي: "هل لارتباط العاملين (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) أثر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؟"

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية مفهوم ارتباط العاملين في الشركات. إذ يعد هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة في مجال شركات الاعمال كنموذج اداري جديد والذي يهدف الى تحسين أداء الشكات الصناعية مما ينعكس ذلك على جودة الانتاج وزيادة الارباح.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

فرضيات الدراسة:

إستناداً إلى مشكلة الدراسة واسئلتها والاهداف المحددة لها، تمت صياغة الفرضة الرئيسية التالية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة $H0_1$:

لا يوجد لارتباط العاملين (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) أثر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد انبثق عن هذه الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى $H0_{1-1}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاشراف المباشر أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثانية $H0_{1-2}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في فرق العمل أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثالثة $H0_{1-3}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في جودة بيئة العمل أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الرابعة $H0_{1-4}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاتصال أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية الخامسة $H0_{1-5}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في تكافؤ الفرص أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الفرعية السادسة $H0_{1-6}$:

لا يوجد لارتباط العاملين التغير في التقدير والمكافآت أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

أنموذج الدراسة:

يوضح الشكل (١) أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع. إذ يتضح أن المتغير المستقل والممثل بارتباط العاملين والذي تم قياسه بسته أبعاد. كما يوضح الشكل أيضاً وجود المتغير التابع وهو تحسين أداء الشركات في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والذي تم الإعتماد في قياسه بحساب الربحية، جودة الانتاج، أداء العاملين، والاستقالات).

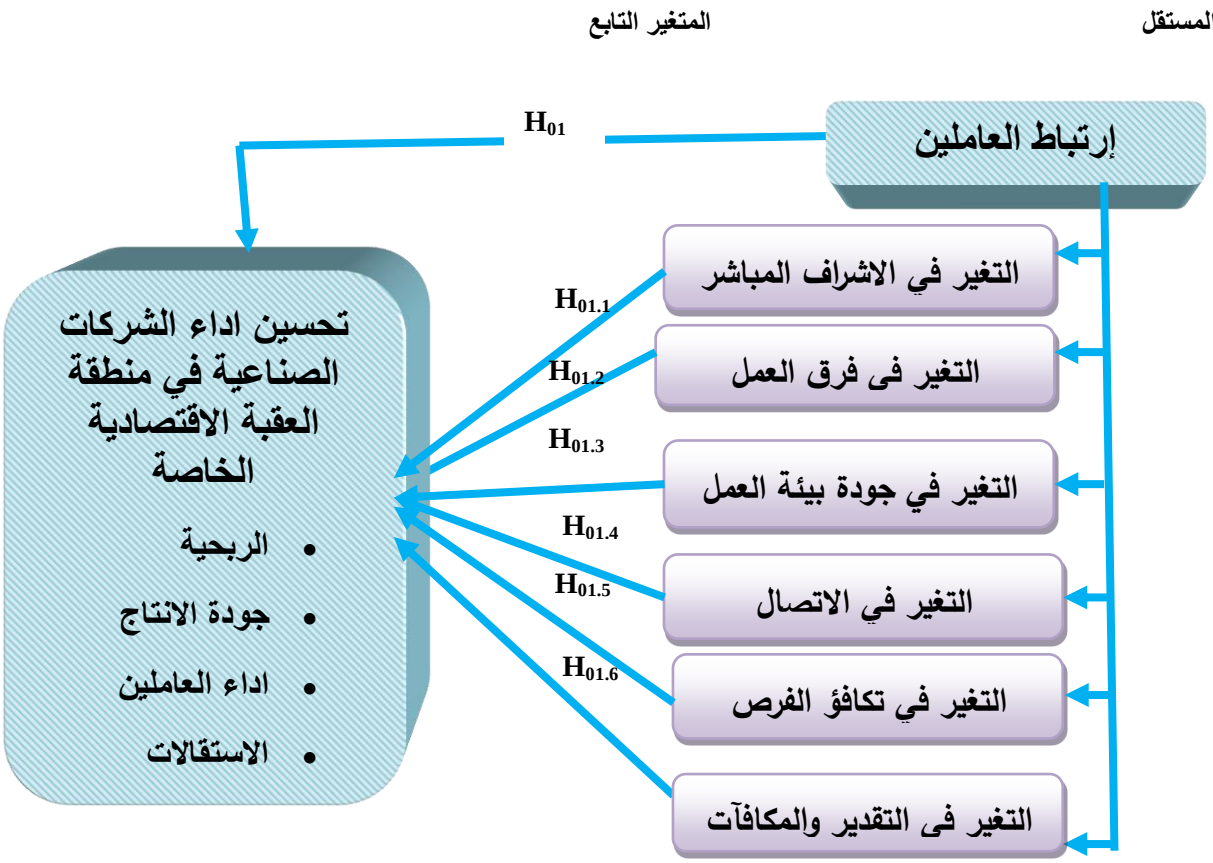

الشكل (١) أنموذج الدراسة أثر ارتباط العاملين في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

التعريفات الاجرائية:

ارتباط العاملين: الارتباط الوجداني للموظف تجاة المنظمة وأهدافها ورسالتها وقيما وفلسفتها.

تحسين أداء الشركات: تحقيق كفاءة وفاعلية أداء عالية مقارنه مع الشركات الاخرى في السوق المحلي والأداء العالمي وتحقيق رضا المستهالك.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

في عصر العولمة والتقدم المتسارع في التكنولوجيا والاقتصاد العالمي، تقوم المنظمات سواء كانت انتاجية أم خدمية على الاهتمام بالموارد البشرية فيها كونها المسؤولة عن تحقيق الميزة التنافسية لها وبقاء استمراريتها في السوق، الأمر الذي أصبح التحدي لهذه المنظمات استقطاب المواهب للعمل لديها والمحافظة عليها وإدارة مثل هذه الطاقات المتميزة في ظل المنافسة الشديدة بين منظمات الأعمال (Bhuvanaiah & Raya, 2014). وللحفاظ على نجاح دائم وتجديد في أعمالها، تعمل المنظمات على التكيف مع هذه المتغيرات العالمية والتركيز على رأس المال البشري من حيث التقدير لإنجازاتهم وتسهيل فرص التقدم في مساراتهم الوظيفية (Tzvetana & Lvaaylo, 2017) . لقد تطور الاهتمام بالعاملين من خلال عدة مفاهيم أهمها: تحفيز العاملين Employee Motivation، الرضا الوظيفي Job Satisfaction، التزام العاملين Employee Commitment، المشاركة في العمل Job Involvement، وتمكين العاملين Employee Empowerment. وخلال العقدين الماضيين ظهر مصطلح جديد وهو ارتباط العاملين Employee Engagement بين الشركات الصناعية ومؤسسات الاستشارات والأكاديميين على اعتبار أن العامل الحيوي والجوهري في نجاح الشركات وتطوير آدائها والتفوق على منافسيها (Vankates warlu, 2016) .

ويعتبر (Khan,1990) أول من بادر بطرح هذا الموضوع ، حيث بين أن ارتباط العاملين هو بأن يعبر العاملين جسديًا وفكريًا وعاطفيًا في المنظمة التي يعملوا فيها (Vankateswarlu, 2016). ويرى (Luthaus, 2002) أن ارتباط العاملين بأنه رغبة قوية لدى العاملين بأن يكونوا جزءًا من المنظمة التي يعملوا فيها، وأن يؤمن بذلك ويستخدم جميع جهوده القصوى في تحقيق أهدافها. أما (Newstorm & Davis, 2002) بيّنا أن ارتباط العاملين بأنه مدى تحفيز العاملين في المشاركة في نجاح المنظمة ورغبة في بذل جهود إرادية في إنجاز أنشطة هامة لتحقيق أهداف المنظمة. إضافة إلى كون ارتباط العاملين استعداد نفسي من قبل العاملين، فهو يتضمن مكونين أساسيين: انتباه واستغراق. ويعني الانتباه توفر الإدراك والوقت المستغرق في التفكير، بينما الاستغراق قوة تركيز الفرد في دوره في أداء العمل (Rothbard & Brett, 2000). إضافة إلى ذلك، أن يشعر الفرد بالفخر نحو المنظمة والمدافع عنها أمام الزبائن ويقدم أفضل مالديه من انتاج وتجديد. (Haaoter et al., 2002) بحيث يؤدي ذلك إلى مجموعة من المخرجات الايجابية للمنظمة تتمثل في أداء عالي وبالتالي أرباح عالية ومعدل منخفض لترك العمل (Rich et al., 2010)، وبينت دراسة نُشرت في Harvard Business Review أن العوامل التي لها تأثير كبير على ارتباط العاملين ويؤدي بالتالي إلى أداء عالي هي استراتيجية المنظمة. وأظهرت هذه الدراسة أيضًا أن هناك علاقة قوية بين ارتباط العاملين وآدائهم (Groysberg & Robin, 2014)، ويُنظر إلى ارتباط العاملين بأنه التزام فكري وعاطفي نحو المنظمة (Richman, 2006) وكذلك مقدار الجهد المبذول من قبل العاملين في المنظمة (Frank et al., 2004). بينت الدراسات المتعلقة بارتباط العاملين سواء كانت من قبل الأكاديميين والباحثين أن التجارب الناجحة في شركات الأعمال ورضا الزبائن عن مخرجات المنظمة وبالتالي فعاليتها وزيادة الأرباح يغدو ذلك إلى ارتباط العاملين (Czarnwsky, 2008)، بينما يرى (Saks, 2006) أن هناك علاقة ايجابية بين ارتباط العاملين والرضا الوظيفي والالتزام وسلوك المواطنة نحو المنظمة Organizational Citizenship behaviour. حيث يتم ارتباط العاملين من خلال قدرة المنظمة على كسب عقول وروح العاملين ورغبة عالية وشغف للتميز. إنها حالة نفسية ايجابية تتصف بالصدق والاستعداد للمساهمة في نجاح وتميز المنظمة (Fleming & Asplurd, 2007; Albrecht, 2010)، ولا يمكن أن يتحقق ارتباط العاملين بدون جهود المنظمة التي لها الدور الأساس في التأثير الايجابي على العاملين بحيث تجعل منهم أكثر انتماءً نحوها، لذلك يتحقق الارتباط من خلال جهتين بين الإدارة العليا والعاملين (Robinson et al., 2003) الأمر الذي دفع بالعديد من المنظمات على القيام بدراسات مسحية لمعرفة وتفحص الطرق الإيجابية للوصول إلى اكتشاف الأفعال التي تحتاج القيام بها وتطوير المبادرات والبرامج الهادفة لتدعيم الارتباط في المنظمة (Wollard & Shuck, 2011).

لذلك على المدراء أخذ زمام المبادرة ومساعدة العاملين على استشراف مستقبلهم ومساعدتهم في تحديد مساراتهم الوظيفية وأن يدركو بأن المدير يلعب الدور الفاعل والموجه في تحقيق ذلك من خلال بيئة عمل ايجابية للعاملين وايجاد الظروف المناسبة ليكونوا قادرين على صناعة القرارات المتعلقة بأعمالهم وأن يعرفوا كيف تساهم أعمالهم في تحقيق رسالة الشركة واستراتيجيتها (May et

al., 2004)، إضافة إلى ذلك بناء ثقافة قوية في المنظمة وثقة واستراتيجية يساهم في وضعها وتنفيذها العاملون (Yupono, 2014).

لذلك إن ارتباط العاملين أبعد من الرضا الوظيفي أو ولاء العاملين لصاحب العمل، إنما هو ولع وشغف والتزام ورغبة في تكريس الفرد لنفسه في بذل جهد ارادي لمساعدة صاحب العمل في النجاح ورغبة في المشاركة بأنشطة فوق متطلبات دوره في العمل (Markos & Sridevi, 2010). وبناءً على ذلك يعتبر ارتباط العاملين هام جداً لقادة الأعمال في الوقت الحاضر. إنها حالة نفسية تتصف بالصدق والتزام فكري وعاطفي نحو المنظمة (Ram et al., 2011). وفي دراسة لـ (Gallup, 2016) بينت أن هناك ثلاثة نماذج من العاملين: الأول: العاملون المرتبطون بالمنظمة ولديهم شغف بأعمالهم ويشعروا بارتباط عميق بشركاتهم، يقوموا بالتجديد والابداع ويعملوا على تقدمها وتميزها. الثاني: العاملون غير المرتبطين not engaged يعملوا بطريقة بطيئة بأعمالهم اليومية ولكن ليس بالجهد المطلوب وبغير شغف. الثالث: الذين ليس لديهم أي ارتباط أو رغبة disengaged بأعمالهم وهم مشغولون بأعمال خارج نطاق أعمالهم وسلوكهم يتجه نحو تقويض أعمال زملائهم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- **من حيث هدف الدراسة:** اختلفت أهداف الدراسات السابقة الأجنبية من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الأهمية، فيما تعنى الدراسة الحالية بالتعرف على دور ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- **من حيث المنهجية:** تعد هذه الدراسة استطلاعية، وصفية تحليلية لكونها تأخذ وجهة نظر متخذي القرار في الشركات الصناعية وتحسين الأداء، بالاعتماد على أسلوب الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، لذلك يمكن القول بأن الدراسة الحالية قد تضيف مساهمة علمية جديدة فى المنطقة العربية والاقلمية.
- **من حيث بيئة التطبيق:** إذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها طبقت في صناعة الخدمات المالية والصناعات الإنتاجية. أما في الدراسة الحالية فقد تم التطبيق على بيئة الأردن وخصوصاً البيئة الصناعية وبشكل دقيق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية؛ لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تشكل رافداً حيوياً في الدراسة، أما على صعيد البحث التحليلي؛ فقد تم استخدام الاستبانة واستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية لإجتماعية Statistical Package for Social Sciences الإصدار الحادي والعشرين SPSS Ver.21 لتحليل بيانات الدراسة الأولية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من كافة المدراء ورؤساء الاقسام في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. أما عينة الدراسة فقد شملت كافة العاملين في الإدارة الوسطى والتنفيذية والاشرافية في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ممثلين بـ مديري الادارات ورؤساء الأقسام والبالغ عددهم (٦٠). وقد تم توزيع (٦٠) استبانة استرجع منها (٥٤) بنسبة (٩٠%). وبعد فحص الاستبانات لبيان مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، استبعد منها (٦) استبانة لعدم صلاحيتها لعملية التحليل الإحصائي. وبهذا يصبح إجمالي عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي (٤٩) استبانة بنسبة (٩٠,٧٤%) من إجمالي عدد الاستبانات المسترجعة. وكما هو موضح بالجدول (١).

الجدول (١)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي

المحتوى	العدد	النسبة المئوية (%)
الاستبانات الموزعة	٦٠	١٠٠
الاستبانات المسترجعة	٥٤	٩٠
الاستبانات المستبعدة	٦	١٠
الاستبانات الصالحة	٤٩	٩٠,٧٤

المصدر: مخرجات استبانة الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

مصادر الحصول على المعلومات:

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما: **المصادر الثانوية:** حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الأبحاث والدراسات الاجنبية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي قام الباحث بتطويرها كأداة رئيسية للدراسة، والتي شملت على عدد من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، والتي قام المبحوثون بالإجابة عليها، وتم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية.

أداة جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانه تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة. وتم عرض الإستبانة على أساتذة في مجال الادارة والمالية والإحصاء، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. وقد استخدم الباحث استبانة مكونة من جزأين رئيسين هما:

١. **الجزء الأول:** وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من مديري الادارات ورؤساء الأقسام، مثل (الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
٢. **الجزء الثاني:** وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في ارتباط العاملين وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس (أوافق بشدة ٥ علامات، أوافق ٤ علامات، محايد ٣ علامات، لا أوافق علامتان، لا أوافق على الإطلاق علامة واحدة). كما تم تحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في أنموذج الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٤/٣ = ١,٣٣. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفضة من (١)- أقل من (٢,٣٣).

متوسطة من (٢,٣٤) – (٣,٦٧).

مرتفعة من (٣,٦٨) إلى (٥).

أساليب الإحصاء الإستدلالي، والمتضمنة:

للاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها أعتمدت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ومقدار الإتساق الداخلي لها. ودرجة مصداقية الإجابات عن فقرات الاستبانة.

- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها.
- تحليل الإنحدار الخطي Multiple Linear Regression لمعرفة ارتباط العاملين (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- إختبار t لعينة واحدة لبيان اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو أداء الشركات الصناعية، حيث أن مستوى المعنوية المختار في هذه الدراسة 0.05.

صدق الأداة وثباتها:

للتحقق من درجة ثبات أداة القياس (الاستبيانة) تم إخضاع الاستبانة لعدة اختبارات، وتشمل ما يلي:

١. **اختبار الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبانة على هيئة محكمين من أساتذة الجامعات المختصين في علم الادارة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من الأساتذة قبل توزيعها على عينة الدراسة.

٢. **اختبار ثبات الأداة:** وللتأكد من مدى موثوقية النتائج وصلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (*Cronbach Alpha*)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على (Alpha $\geq$ 0.60) يعُدَّ من الناحية الارتباطية للعلوم الإنسانية أمراً مقبولاً بشكل عام (Sekaran & Bougie, 2010, p. 184). والجدول (٢) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

الجدول (٢)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ (α) ألفا
١-٤	الاشراف المباشر	0.620
٥-٨	فرق العمل	0.758
٩-١٣	جودة بيئة العمل	0.632
١٤-١٨	الاتصال	0.637
١٩-٢٢	تكافؤ الفرص	0.710
٢٣-٢٦	التقدير والمكافآت	0.685
٢٧-٣١	أداء الشركات الصناعية	0.740
١-٣١	**المعدل العام للثبات**	**0.683**

إذ يوضح الجدول (٢) أن جميع فقرات قيم كرونباخ ألفا أكبر من التسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الإتساق الداخلي ونسب مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه، وقد بلغت درجة قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسة (0.683%).

وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أعلاه على تمتع اداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran & Bougie, 2010, p. 184).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

توضح الجداول (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث (الجنس؛ والعمر؛ والمؤهل العلمي؛ وعدد سنوات الخبرة؛ والمسمي الوظيفي).

فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول (٣) أن 79.6% من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، وما نسبته 20.4% هم من الإناث، وهذا ما يعكس أن عينة الدراسة المبحوثة عينة ذكورية النزعة والقرار، وأن تمثيل الإناث محدود جداً.

الجدول (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	39	79.6
	أنثى	10	20.4
المجموع		49	100

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

ويبين الجدول (٤) أن 10.2% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، كما أظهرت النتائج أن 18.4% ممن تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من 35 سنة، وأن 20.4% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأن 26.5% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة، وأخيراً، تبين أن نسبة أفراد عينة الدراسة ممن تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة فأكثر ما مجمله 24.5%. وهو ما يؤشر التركيز العالي من الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على العنصر الشبابي الذين يمثلون المستقبل المنشود للمؤسسات. وهذه الشركات تتطلب من شاغلي المراكز الإدارية العليا توافر خبرات سابقة وواسعة في الشركات الصناعية مماثلة لكي يتمكنوا من القيام بواجبات الوظيفة في هذه الشركات.

الجدول (٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر	أقل من ٣٠ سنة	5	10.2
	من ٣٠ – أقل من ٣٥ سنة	9	18.4
	من ٣٥ – أقل من ٤٠ سنة	10	20.4
	من ٤٠ – أقل من ٤٥ سنة	13	26.5
	٤٥ سنة فأكثر	12	24.5
المجموع		49	١٠٠

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

كما يوضح الجدول (٥) أن 57.1% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس في اختصاصاتهم، وأن 26.5% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الدبلوم في إختصاصاتهم، كما بينت النتائج أن نسبة أفراد عينة الدراسة من حملة درجة الماجستير في إختصاصاتهم ١٢,٢%. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمديرين في هذه الشركات أصبح مطلبا أساسياً، سيما وان العمل في هذه الشركات يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات التي تواجه العاملين من عينة الدراسة في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول (٥)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	13	26.5
	دبلوم عال	2	4.1
	بكالوريوس	28	57.1
	ماجستير	6	12.2
	دكتوراه	0	0
المجموع		49	100

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وبالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج والموضحة بالجدول (٦) أن ما نسبته 12.2% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تقل عدد سنوات خبرتهم العملية عن ٥ سنوات، وأن 14.3% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية (من ٥ – أقل من ١٠ سنوات)، وأن 46.9% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية (من ١٠ – أقل من ١٥ سنة)، وأخيرا، تبين أن إجمالي النسبة المئوية للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة ممن لديهم خبرة (أكثر من ١٥ سنة) بلغت 26.5%. وهذا يعكس الطبيعة الدقيقة لعمل الشركات الصناعية والتي تحتاج إلى مستويات خبرة عالية. كما إن ارتفاع نسبة المديرين الذين تزيد سنوات خبرتهم التي تبتدئ من خمسة سنوات وإلى أكثر من خمسة عشر سنة دليل على ارتفاع خبرتهم العملية، ذلك أن الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تتبنى إستراتيجية من أجل الاحتفاظ بالموارد البشرية التي تمتلك خبرات طويلة في مجال عملها والذي يضمن الاستقرار في عمل هذه الشركات وفي سياستها الداخلية والخارجية أيضا.

الجدول (٦)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	6	12.2
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	7	14.3
	من ١٠– أقل من ١٥ سنة	2.3	46.9
	١٥ سنة فأكثر	13	26.5
المجموع		49	100

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وأخيراً، وبما يرتبط بمتغير بالمنصب الوظيفي يوضح الجدول (٧) المناصب الوظيفية ونسبها المئوية لأفراد عينة الدراسة. إذ تبين أن ما نسبته 4.1% هم مدير ادارة الموارد البشرية، وأن 10.2% هم من مدير ادارة الشؤون المالية، وأن 14.3% هم من مدير الانتاج والعمليات، وأخيرا، تبين أن إجمالي النسبة المئوية للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة رؤساء الاقسام بالشركة بلغت 71.4%. وهو ما يعكس التمثيل الصحيح للمناصب الوظيفية، وهذا يعطي مجالاً للحصول على إستجابات موضوعية على فقرات الدراسة.

الجدول (٧)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المسمي الوظيفي	مدير ادارة الموارد البشرية	2	4.1
	مدير ادارة الشؤون المالية	5	10.2
	مدير الانتاج والعمليات	7	14.3
	رؤساء الاقسام بالشركة	35	71.4
المجموع		49	100

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدم الباحث عددا من أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل النتائج، وتبين الجداول من (٨) الى (١٤) النتائج التي تم التوصل إليها لأسئلة المتغير المستقل لارتباط العاملين على النحو التالي.

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الاشراف المباشر:

إذ يظهر الجدول (٨) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير الاشراف المباشر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.60 - 4.43) بمتوسط مقداره (4.158) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير الاشراف المباشر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**هناك اتصال ايجابي مع مشرفي المباشر**" بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وانحراف معياري بلغ (0.736)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.158)، فيما حصلت الفقرة " **يهتم مشرفي بمشاكلي بصورة شخصية**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.162) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.158).

وبشكل عام يتبين أن متغير الاشراف المباشر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة الى اهمية الاسلوب الاشرافي حيث يمثل التعاون بين المشرفين والعاملين أهمية قصوى في تحقيق اهداف الشركة.

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاشراف المباشر

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
١	هناك اتصال ايجابي مع مشرفي المباشر	4.43	0.736	1	مرتفع
٢	اتعامل مع مشرفي المباشر بحرية وبدون عوائق	4.41	0.705	2	مرتفع
٣	يتعامل مشرفي المباشر بعدالة وشفافية	4.19	0.867	3	مرتفع
٤	يهتم مشرفي بمشاكلي بصورة شخصية	3.60	1.162	4	متوسط
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام للاشراف المباشر		**4.158**	**0.868**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير فرق العمل

كما يظهر الجدول (٩) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير فرق العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.96 . 4.48) بمتوسط مقداره (4.205) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير فرق العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**اشارك زملائي بالمعلومات والافكار الجديدة**" بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.580)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.205)، فيما حصلت الفقرة "**يقدم الزملاء في العمل افضل ما لديهم من أداء**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.947) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.205).

وبشكل عام يتبين أن متغير فرق العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة لإهمية العمل ضمن فرق متجانسة تسعى الى تحقيق اهداف الشركة من خلال التعاون لمصلحة الشركة بشكل عام، ويعتبر العمل من ضمن فرق وبشك خاص في الصناعة اساس نجاح هذه الشركات.

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير فرق العمل

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
٥	اشارك زملائي بالمعلومات والافكار الجديدة	4.48	0.580	1	مرتفع
٦	يقدم الزملاء في العمل افضل ما لديهم من أداء	3.96	0.947	4	مرتفع
٧	يتعاون الزملاء في العمل عند الحاجة	4.22	0.582	2	مرتفع
٨	اشعر بالسعادة مع زملائي في العمل	4.16	0.766	3	مرتفع
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لفرق العمل		**4.205**	**0.719**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير بيئة العمل:

ويبين الجدول (10) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير جودة بيئة العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.78 . 4.40) بمتوسط مقداره (4.108) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير جودة بيئة العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**أشعر بالفخر عندما اتحدث عن الشركة التي أعمل فيها**" بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وانحراف معياري بلغ (0.833)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.108)، فيما حصلت الفقرة "**يوزع حجم العمل بالتساوي في الوحدة التي أعمل بها**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.864) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.108).

وبشكل عام يتبين أن متغير جودة بيئة العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة لإهمية خلق بيئة عمل مريحة للعاملين تساعد على التعاون فيما بينهم في تحقيق أهداف ومصلحة الشركة.

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير جودة بيئة العمل

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
٩	اشعر بارتياح في مكان عملي	4.14	0.969	3	مرتفع
١٠	أشعر بكفاتي واقوم بعملي بشكل كامل	4.22	0.932	2	مرتفع
١١	أشعر بالفخر عندما اتحدث عن الشركة التي أعمل فيها	4.40	0.833	1	مرتفع
١٢	يوزع حجم العمل بالتساوي في الوحدة التي أعمل بها	3.78	0.864	5	مرتفع
١٣	يهتم زملائي بصحتي وسلامتي	4.00	0.782	4	مرتفع
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لجودة بيئة العمل		**4.108**	**0.876**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

رابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الاتصال:

كما يوضح الجدول (11) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير الاتصال في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.74 . 4.24) بمتوسط مقداره (3.98) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير الاتصال في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يتوافر لدي التجهيزات والمواد التي احتاجها في عملي**" بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وانحراف معياري بلغ (0.797)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.98)، فيما حصلت الفقرة "**تهتم الادارة بكافة العاملين في جميع المستويات الادارية**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.986) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.98).

وبشكل عام يتبين أن متغير الاتصال في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة لإهمية الاتصال ووضوحه سواء كان ذلك من قبل الادارة العليا الى المستويات الادارية بالشركة أو الاتصال من قاعدة الهيكل التنظيمي للشركة الى الادارة العليا.

الجدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاتصال

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
١٤	يتوافر لدي التجهيزات والمواد التي احتاجها في عملي	4.24	0.797	1	مرتفع
١٥	اثق بما تخبرني به الادارة	3.86	1.118	4	مرتفع
١٦	لدى الحرية في تقديم أي تعليق وأي اقتراحات	4.10	0.863	2	مرتفع
١٧	أشعر بان الاعمال التي أنجزت تم الاخذ بها من مقترحاتي	3.96	0.856	3	مرتفع
١٨	تهتم الادارة بكافة العاملين في جميع المستويات الادارية	3.74	0.986	5	مرتفع
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لتصال		**3.98**	**0.924**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

رابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير تكافؤ الفرص:

كما يبين الجدول (12) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير تكافؤ الفرص في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.48 . 4.08) بمتوسط مقداره (3.75) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير تكافؤ الفرص في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**اعرف تقدمي بعملى في الشركة من خلال ادائي**" بمتوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري بلغ (0.778)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.75)، فيما حصلت الفقرة "**التقدم الوظيفي في الشركة يتم بصورة عادلة**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (1.111) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.75).

وبشكل عام يتبين أن متغير تكافؤ الفرص في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة الى أهمية متغير تكافؤ الفرص ومعاملة العاملين بعدالة وخاصة فيما يتعلق بقضايا الترقيات داخل الشركة، وهو ويعتبر عنصر هام في تحسين الأداء وارتباط العاملين في هذه الشركات الصناعية.

الجدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير تكافؤ الفرص

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
١٩	اعرف تقدمي بعملى في الشركة من خلال ادائي	4.08	0.778	1	مرتفع
٢٠	لدى تصور واضح لمساري الوظيفي في الشركة	3.66	1.022	3	متوسط
٢١	التقدم الوظيفي في الشركة يتم بصورة عادلة	3.48	1.111	4	متوسط
٢٢	في السنة الاخيرة كان لدي تكافؤ الفرص للتعلم والنمو	3.78	0.737	2	مرتفع
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام للفرص		**3.75**	**0.912**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

خامساً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير التقدير والمكافآت:

ويبين الجدول (13) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمتغير التقدير والمكافآت في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.48 . 4.08) بمتوسط مقداره (3.55) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير التقدير والمكافآت في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يمدحني زملائي في العمل عندما اقوم بعمل جيد**" بمتوسط حسابي بلغ (3.80) وانحراف معياري بلغ (0.808)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.55)، فيما حصلت الفقرة "**إذا قمت بعمل جيد في عملي استطيع ان اتوقع بأنني ساحصل على مكافآة**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.121) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.55).

وبشكل عام يتبين أن متغير التقدير والمكافآت في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة متوسطاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة الى ضعف هذه الشركات لتقديم مكفآت مالية او تلك المتعلقة بالتقدير سواء ذلك من خلال كتب الشكر أو المدح البناء امام الزملاء بالشركة.

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير التقدير والمكافآت

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
٢٣	لدى القدرة ان اتوقع بأنني سأحصل على مكافآة	3.42	1.032	3	متوسط
٢٤	إذا قمت بعمل جيد في عملي استطيع ان اتوقع بأنني ساحصل على مكافآة	3.26	1.121	4	متوسط
٢٥	يمدحني زملائي في العمل عندما اقوم بعمل جيد	3.80	0.808	1	مرتفع
٢٦	اشعر بالسعادة مع زملائي في العمل	3.72	0.734	2	مرتفع
	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لتقدير والمكافآت	**3.55**	**0.924**	**متوسط**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وصف أداء الشركات الصناعية:

لوصف مستوى تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية لخاصة، لجأ الباحث إلى إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع أداء الشركات الصناعية، كما هو موضح بالجداول (١٤). إذ يظهر الجدول (14) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بتحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (4.04 . 4.59) بمتوسط مقداره (4.398) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمتغير تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**يساهم ارتباط العاملين في تحسين أداء الشركات**" بمتوسط حسابي بلغ (4.59) وانحراف معياري بلغ (0.788)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.398)، فيما حصلت الفقرة "**يساهم ارتباط العاملين في تقليل معدل الاستقالات**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.988) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.398).

وبشكل عام يتبين أن متغير تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعاً. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنخفاض النسبي للإنحراف المعياري يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء الأفراد حول فقرات هذا المتغير. بالإظافة الى إبراز اهمية ارتباط العاملين في تحسين أداء الشركات وبالتالي تحسين الانتاج وجودته مما ينعكس إجابياً على تحقيق الارباح في تحسين الأداء لهذه الشركات.

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: أداء الشركات الصناعية

ت	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	المستوى
٢٧	يساهم ارتباط العاملين في تحسين أداء الشركات	4.59	0.788	1	مرتفع
٢٨	يساهم ارتباط العاملين في تحسين الربحية	4.42	0.906	3	مرتفع
٢٩	يساهم ارتباط العاملين في تحسين جودة الانتاج	4.56	0.812	2	مرتفع
٣٠	يساهم ارتباط العاملين في تحسين ادائهم	4.38	0.901	4	مرتفع
٣١	يساهم ارتباط العاملين في تقليل معدل الاستقالات	4.04	0.988	5	مرتفع
	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لأداء الشركات الصناعية	**4.398**	**0.879**	**مرتفع**	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في إختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الإختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لإفتراضات تحليل الإنحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multi-collinearity بإستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، وإختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة، حيث أن قيمة معامل تضخم التباين VIF تساوي (١/ قيمة التباين المسموح به Tolerance) مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (١٠). وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (٠,٠٥). وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution بإحتساب معامل الإلتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإلتواء تقل عن (±١)، والجدول رقم (١٥) يبين نتائج هذه الإختبارات.

جدول (١٥)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة الفرعية	VIF	Tolerance	Skewness
١	التغير في الاشراف المباشر	1.818	0.550	-0.843
٢	التغير في فرق العمل	1.923	0.520	-0.258
٣	التغير في جودة بيئة العمل	1.689	0.592	-0.615
٤	التغير في الاتصال	1.377	0.726	-1.765
٥	التغير في تكافؤ الفرص	1.511	0.662	-0.160
٦	التغير في التقدير والمكافآت	1.587	0.630	-0.064

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إذ يتضح من النتائج الواردة في الجدول (١٥) عدم وجود تداخل خطي متعدد Multicollinearity بين أبعاد المتغير المستقل (إرتباط العاملين)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) والبالغة (1.818؛ 1.923؛ 1.689؛ 1.377؛ 1.511؛ 1.587) على التوالي والتي تقل عن (١٠). كما يتضح أن قيم إختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (0.520 - 0.726) وهي أكبر من (٠,٠٥) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بإحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (١). وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغير المستقل، وإن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان إختبار فرضيات الدراسة.

نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة $H0_1$:

لا يوجدلارتباط العاملين (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) أثر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة ارتباط العاملين (الاشراف المباشر، فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص، التقدير والمكافآت) وأثره في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكما هو موضح في الجدول (١٦).

جدول (١٦)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير ارتباط العاملين في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β درجة التأثير لإرتباط العاملين		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
تحسين أداء الشركات	0.687	0.472	الإنحدار	6	6.269	0.000	الاشراف المباشر	-0.126	-1.084	0.285
			البواقي	42			فرق العمل	-0.248	-2.065	0.045
			المجموع	48			جودة بيئة العمل	0.376	2.041	0.048
							الاتصال	0.364	2.197	0.034
							تكافؤ الفرص	-0.262	-1.779	0.082
							التقدير والمكافآت	0.195	1.236	0.224

ملاحظات: * يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (2.766) .قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الجدول (١٦) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإرتباط العاملين (فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص) في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.687) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.472)، أي أن ما قيمته (0.472) من التغيرات في أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ناتج عن التغير في إرتباط العاملين (فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.248-) للتغير في فرق العمل، (0.376) للتغير في جودة بيئة العمل، (0.364) للتغير في الاتصال، للتغير في (0.262-) تكافؤ الفرص. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بارتباط العاملين (فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص) يؤدي إلى زيادة في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بقيمة (0.248-) للتغير في فرق العمل، (0.376) للتغير في جودة بيئة العمل، (0.364) للتغير في الاتصال، للتغير في (0.262-) تكافؤ الفرص.

ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (6.269) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "وجد لارتباط العاملين (فرق العمل، جودة بيئة العمل، الاتصال، تكافؤ الفرص) أثر في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة".

وللتحقق من ارتباط العاملين في تحسن أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة محل الدراسة، تم تقسيم الفرضية الرئيسة إلى ستة فرضيات فرعية، وكما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى ($H0_{1\text{-}1}$):**

وتنص الفرضية على أنه: **لايوجد لارتباط العاملين التغير في الاشراف المباشر أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (١٧). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: تقبل الفرضية الصفرية Ho وترفض الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (١٧).

جدول (١٧)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في الاشراف المباشر

الفرضية الفرعية الأولى $H0_{1-1}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لايوجد لارتباط العاملين التغير في الاشراف المباشر أثر في تحسين الأداء	48	0.799	0.428	قبول العدمية

ملاحظات:* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (١٧) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (0.799) أقل من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (0.428) أكبر من (٠,٠٥) مما يوجب قبول الفرضية الصفرية ($H0_{1-1}$) ورفض الفرضية البديلة (Ha_{1-1}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاشراف المباشر أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة التي تنص على أن: " الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لا تهتم بتطبيق التغير في الاشراف المباشر لتحسين الأداء". الامر الذي يتطلب من مدراء الشركات الاهتمام بالمشرفين وخاصة في عملية الاستقطاب والاختيار كونهم حلقة الوصل الادارة العليا والادارة التنفيذية بحيث تطلب منهم خلق بيئة عمل ايجابية من خلال معاملة العاملين بعدالة وتكافؤ الفرص بحيث يؤدي ذلك الى تحسين أداء هذه الشركات.

- **الفرضية الفرعية الثانية $H0_{1-2}$:**

وتنص الفرضية على أنه: **لا يوجد لارتباط العاملين التغير في فرق العمل أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (١٨). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: تقبل الفرضية الصفرية Ho وترفض الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (١٨).

جدول (١٨)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في فرق العمل

الفرضية الفرعية الثانية $H0_{1-2}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لا يوجد لارتباط العاملين التغير في فرق العمل أثر في تحسين الأداء	49	0.540	0.591	قبول العدمية

ملاحظات:* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (١٨) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (0.540) أقل من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (0.591) أكبر من (٠,٠٥) مما يوجب قبول الفرضية الصفرية ($H0_{1-2}$) ورفض الفرضية البديلة (Ha_{1-2}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة لا يوجد لارتباط العاملين التغير في فرق العمل أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة التي تنص على أن: "الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لا تهتم بتطبيق التغير في فرق العمل لتحسين الأداء". ويعزو ذلك الى عدم تعديل الهياكل التنظيمية والانتقال من التصميم التقليدي والذي يعتمد على ادارات واقسام وشعب الى التصميم الحديث اي

الهيكل التنظيمي النبسط والذي يعتمد على فرق العمل المتجانسة والمتعاونة فيما بينهم في عمليات الانتاج متحسين الأداء.

- **الفرضية الفرعية الثالثة $H0_{1-3}$:**

وتنص الفرضية على أنه: **لا يوجد لارتباط العاملين التغير في جودة بيئة العمل أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (١٩). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: ترفض الفرضية الصفرية H_o وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (١٩).

جدول (١٩)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في جودة بيئة العمل

الفرضية الفرعية الثالثة $H0_{1-3}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لا يوجد لارتباط العاملين التغير في جودة بيئة العمل أثر في تحسين الأداء	49	2.129	0.038	رفض العدمية

ملاحظات:* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (١٩) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (2.129) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (0.038) أقل من (٠,٠٥) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية ($H0_{1-3}$) وقبول الفرضية البديلة (Ha_{1-3}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة يوجد لارتباط العاملين التغير في جودة بيئة العمل أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم بتطبيق التغير في جودة بيئة العمل لتحسين الأداء".

- **الفرضية الفرعية الرابعة $H0_{1-4}$:**

وتنص الفرضية على أنه: **لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاتصال أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (٢٠). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: ترفض الفرضية الصفرية H_o وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (٢٠).

جدول (٢٠)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في الاتصال

الفرضية الفرعية الرابعة $H0_{1-4}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاتصال أثر في تحسين الأداء	49	3.916	0.000	رفض العدمية

ملاحظات:* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (٢٠) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.916) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (٠,٠٠٠) أقل من (٠,٠٥) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية ($H0_{1-4}$) وقبول الفرضية البديلة (Ha_{1-4}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة يوجد لارتباط العاملين التغير في الاتصال أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم بتطبيق التغير في الاتصال لتحسين الأداء".

- **الفرضية الفرعية الخامسة $H0_{1-5}$:**

وتنص الفرضية على أنه: **لا يوجد لارتباط العاملين التغير في تكافؤ الفرص أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (٢١). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (٢١).

جدول (٢١)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في تكافؤ الفرص

الفرضية الفرعية الخامسة $H0_{1-5}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لا يوجد لارتباط العاملين التغير في تكافؤ الفرص أثر في تحسين الأداء	49	3.553	0.001	رفض العدمية

ملاحظات:* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (٢١) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.553) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (0.001) أقل من (٠,٠٥) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية ($H0_{1-5}$) وقبول الفرضية البديلة (Ha_{1-5}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة يوجد لارتباط العاملين التغير في تكافؤ الفرص أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم بتطبيق التغير في تكافؤ الفرص لتحسين الأداء".

- **الفرضية الفرعية السادسة $H0_{1-6}$:**

وتنص الفرضية على أنه: **لايوجد لارتباط العاملين التغير في التقدير والمكافآت أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.**

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول (٢٢). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي: ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (.Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (٠,٠٥)، وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (٢٢).

جدول (٢٢)
نتائج اختبار T لعينة واحدة لارتباط العاملين في الشركات الصناعية للتغير في التقدير والمكافآت

الفرضية الفرعية السابعة $H0_{1-6}$	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*	القرار الإحصائي
لايوجد لارتباط العاملين التغير في التقدير والمكافآت أثر في تحسين الأداء	49	7.000	0.000	رفض العدمية

ملاحظات: * يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (١,٦٧٠).
المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (٢٢) إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (7.000) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧٠)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) والبالغة (0.000) أقل من (٠,٠٥) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية ($H0_{1-6}$) وقبول الفرضية البديلة (Ha_{1-6}) أي أن الشركات محل الدراسة جميعها كوحدة واحدة يوجد لارتباط العاملين التغير في التقدير والمكافآت أثر في تحسين الأداء في تلك الشركات. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم بتطبيق التغير في التقدير والمكافآت لتحسين الأداء".

النتائج والتوصيات:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال نتائج التحليل الإحصائي بما يلي:

النتائج:

توصلت الدراسة من خلال نتائج التحليل الإحصائي إلى:

١. لا يوجد لارتباط العاملين التغير في الاشراف المباشر أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. ويعزو ذلك الى ضعف معرفة اهمية المشرف في تحسين الأداء وجودة الانتاج اضافة الى ذلك عدم اهتمام المشرفين في خلق بيئة عمل جيدة تؤدي الى تحفيز العاملين وزيادة التزامهم وبالتالي تحقيق ارتباط عاطفي واخلقي لهذه الشركات.

٢. لا يوجد لارتباط العاملين التغير في فرق العمل أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحسين الأداء في الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. ويعزو ذلك الى تطبيق الهيكال التنظيمية التقليدية في هذه الشركات وهذا يمثل عكس الهيكل التنظيمي المنبسط الذي يعتمد على فرق العمل وله أثر كبير في تحقيق نتائج اجابية لهذه الشركات من خلال التعاون بين اعضاء هذه الفرق.

٣. ان الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم في بئية العمل وان ارتباط العاملين التغير في جودة بيئة العمل أثر في تحسين الأداء، وهذا ما تؤكدة الابحاث والدراسات السابقة من ان خلق بيئة عمل ايجابية للعملين تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وبتالي زيادة الارباح.

٤. أوضحت النتائج وجود أثر لإجودة بيئة العمل في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهذا ما تؤكدة الابحاث والدراسات السابقة من ان خلق بيئة عمل ايجابية للعملين تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وبتالي زيادة الارباح.

٥. ان للاتصال أثر في تحسين الأداء لهذه الشركات. ان وضوح خطوط الاتصال الاداري سواء كانت من اعلى الى اسفل أو العكس بالاضافة الى الاتصال الافقي فهو يساعد على معرفة وفهم التعليمات التي تأتي من مستوى الادارة العليا وبالتالي تطبيقها بوعى وادراك مما يؤثر في تحسين أداء تلك الشركات.

٦. وجود أثر للاتصال في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهذا ما ينعكس على وضوح خطوط الاتصال الاداري سواء كانت من أعلى الى أسفل أو العكس، بالاضافة الى الاتصال الافقي فهو يساعد على معرفة وفهم التعليمات التي تأتي من مستوى الادارة العليا وبالتالي تطبيقها بوعى وادراك مما يؤثر في تحسين أداء تلك الشركات.

٧. ان الشركات العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهتم بتطبيق التغير في تكافؤ الفرص لتحسين الأداء. ان تحقيق العدالة سواء كان ذلك من خلال عمليات الترفيع من وظيفة الى مستوى اعلى أو في التطوير من خلال مسارات وظيفية بالتزامن مع التدريب المستمر يؤدي ذلك الى شعور العاملين بالاطمئنان مما ينعكس ايجاباً على التزام العاملين نحو اعمالهم في الشركة وزيادة الانتاج وتحسينه.

٨. بينت النتائج وجود أثر لإتكافؤ الفرص في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهو ما يعكس نتائج تحقيق العدالة سواء كان ذلك من خلال عمليات الترفيع من وظيفة الى مستوى اعلى أو في التطوير من خلال مسارات وظيفية بالتزامن مع التدريب المستمر يؤدي ذلك الى شعور العاملين بالاطمئنان مما ينعكس ايجاباً على التزام العاملين نحو اعمالهم في الشركة وزيادة الانتاج وتحسينه.

٩. تهتم هذه الشركات كذلك بالتقدير والمكفأت لتحسين الأداء. ان تقدير العاملين ومكفأتهم عملية اساسية في شركات الاعمال وهو ما يطلق علية بالتحفيز سواء كان ذلك مادياً أو معنوياً من خلال الشكر أو التقدير للعاملين المبدعين في اعمالهم. حيث يؤدي ذلك الى التزام وانتماء العاملين للشركة وارتباطهم عاطفياً نحو اهداف الشركة ورسالتها هو جوهر ارتباط العاملين.

١٠. كما أشارت النتائج وجود أثر للتقدير والمكفأت في تحسين أداء الشركات الصناعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة،

التوصيات:

بعد أن تمت معالجة مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها ضمن إطارين نظري وتحليلي، في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يوصي الباحث بمايلي:

١. استقطاب واختيار مشرفين لديهم الرغبة والقدرة على التعامل مع العاملين بصورة ايجابية والاهتمام بالمشرفين الحالين وتدريبهم وابراز اهميه الدور الذين يقوم فيه من خلال طكونهم حلقة الوصل بين الادارة العليا ومستوى الاشراف الاول "الادارة التنفيدية" وان لهم دور ايجابي في خلق بيئة عمل جيدة وبتالي تحسين أداء الشركة.

٢. الانتقال من الهيكال التنظيمية التقليدية والتي تعتمد على ادارات واقسام وشعب الى الهياكل التنظيمية المنبسطة والتي تعتمد على فرق العمل والتعاون بين اعضاء الفريق الواحد في عملية تحقيق انتاج عالى المستوى.

٣. إتاحة الفرصة للعاملين في المشاركة في صنع القرارات الإدارية، وخاصة تلك المتعلقة بعملهم، مما يؤدي إلى جعلهم أكثر قبولاً وتجاوباً مع هذه القرارات الأمر الذي ينعكس على أدائهم لواجباتهم على الوجه المطلوب.

المراجع:

[1] Albrecht, S.L. (2010). Handbook of employee engagement: Perspectives, issues, research and practice. Glos, England: Edward Elgar.

[2] Bersin, J. (2015). Becoming irresistible: A new model for employee engagement. Deloitte Review Issue 6, 2015 Accessed: April 2016 http://d27n205l7rookf.cloudfront.net/wp-content/uploads/2015/01/DR16_becoming_irresistible.pdf.

[3] Bhuvanaiah, T., & Raya, P. (2014). Employee engagement: Key to organizational success. SCMS Journal of Indian Management, 11(4), 61-71.

[4] Czarnowsky, M. (2008). Learning's role in employee engagement: An ASTD research study. Alexandria, VA: American Society for Training & Development.

[5] Fleming, J.H., & Asplund, J. (2007). HumanSigma: Managing the employee-customer encounter. New York, NY: Gallup Press.

[6] Frank, F.D., Finnegan, R.P. & Taylor, C.R. (2004). The race for talent: Retaining and engaging workers in the 21st century. Human Resource Planning, 27(3), 12-25.

[7] Gallup (2016). Employee Engagement in U.S. Stagnant in 2015. Gallup.com.

[8] Groysberg, B., & Robin, A. (2014). Mange your work, mange your life. Harvard Business Review, 92(3), 58-66.

[9] Gruman, J.A., & Saks, A.M. (2011). Performance management and employee engagement. Human Resource Management Review, 21, 123-136.

[10] Harter, J.K., Schmidt, F.L., & Hayes, T.L. (2002). Business-unit-level relationship between employee satisfaction, employee engagement, and business outcomes: A meta-analysis. Journal of Applied Psychology, 87, 268-279.

[11] Kahn, W.A. (1990). Psychological conditions of personal engagement and disengagement at work. Academy of Management Journal, 33(4), 692-724.

[12] Luthans, F. (2002). Organizational behavior. (9th Ed.,), McGraw-Hill Irwin, Boston.

[13] Madan N. (2017). Making People Decisions: At Various Large Companies during the Past Decade, Madan Nagaldinne Has Seen HR Get a Seat at the Table and Achieve Results. Talent Development, 71(1). https://www.questia.com/magazine/1G1-476561421/advancing-talent-development-as-a-strategy-for-growth.

[14] Markos, S., & Sridevi, M.S. (2010). Employee engagement: The key to improving performance. International Journal of Business and Management, 5(12), 89-96.

[15] May, D.R., Gilson, R.L., & Harter, L.M. (2004). The psychological conditions of meaningfulness, safety and availability and the engagement of the human spirit at work. Journal of Occupational and Organizational Psychology, 77, 11-37.

[16] Newstorm, J., & Davis, K. (2002). Organizational behavior: Human behavior at work (11th ed.,). New York: McGraw-Hill/Irwin.

[17] Ram, M., Woldesenbet, K., & Jones, T. (2011). Raising the table stakes? Ethnic minority firms and supply chain relations. Work, Employment and Society, 25, 309-326.

[18] Rich, B.L., LePine, J.A., & Crawford, E.R. (2010). Job engagement: Antecedents and effects on job performance. Academy of Management Journal, 53(3), 617-635. doi:10.5465/AMJ.2010.51468988.

[19] Richman, A. (2006). Everyone wants an engaged workforce how can you create it? Workspan, 49, 36-9.

[20] Robinson, D., Perryman, S., & Hayday, S. (2003). The Drivers of Employee Engagement, (online) Available at: http://www.employmentstudies.co.uk/system/files/resources/files/408.pdf, last accessed July, 14th, 2017.

[21] Rothbard, N.P., & Brett, J.M. (2000). Promote equal opportunity by recognizing gender differences in the experience of work and family. In Locke E. A. (ed.), The Blackwell Handbook of Principles of Organizational Behavior, 389-403. Oxford: Blackwell.

[22] Saks, A.M. 2006). Antecedents and consequences of employee engagement. Journal of Managerial Psychology, 21(7), 600-619.doi:10.1108/02683940610690169.

[23] Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research methods for business: A skill building approach. (5th ed.,). West Sussex, UK: John Wiley & Sons Ltd.

[24] Tzvetana, S., & Lvaaylo, I. (2017). Employee engagement factor for organizational excellence. International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research, 10(1), 23-29.

[25] Venkateswarlu, K. (2016). Employee engagement: Hotel industry, SCMS Journal of Indian Management, July-September.

[26] Wollard, K.K., & Shuck, B. (2011). Antecedents to employee engagement: A structured review of the literature. Advances in Developing Human Resources, 13(4), 429-446.

[27] Yupono, B. (2014). Leadership style in improving performance through engagement. Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 16(5), 40-49.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 182 – 205
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Employee Engagement and its Impact to Improve the Performance of Industrial Companies in Aqaba Special Economic Zone

Awni Halaseh

Faculty of Business Administration and Financial Sciences
Aqaba University of Technology- Jordan
awnihalaseh2@yahoo.com

Abstract:

The aim of this study is to measuring employee engagement and its impact to improve the performance of operating companies at the Aqaba Special Economic Zone (ASEZ) in the Hashemite Kingdom of Jordan. The questionnaire was used to achieve the objectives of the study. The study population consists of all employees in the middle, executive and supervisory management at the industrial companies in the ASEZ which represented by the directors of the departments and the heads of departments (60). A total of 60 questionnaires were distributed, bringing the total number of valid questionnaires to statistical analysis (49) by 90.74%. To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive method was used, and the applied method was used to collect data, analyze and test hypotheses. A single sample T-test and multiple regression analysis were used. After conducting the analysis of the study data and hypotheses, a number of results were reached: There is a statistically significant impact of employee engagement (quality of the work environment, communication, opportunities, appreciation and efficiency) to improve the performance of industrial companies at ASEZ, while there is a statistically unsignificant impact of employee engagement (direct supervision and working teams) to improve the performance of industrial companies at ASEZ. The study recommended the importance of maintaining the continuity of the concept of employee engagement and follow-up of global developments to improve the performance of companies at ASEZ. Thus need to consolidate the concept of linking employees and methods of measurement among employees in the field of management and research in improving the performance of these companies. Besides address the problems faced by industrial companies in the implementing the concept of employee engagement through training and qualifying those responsible for how to put it into a clear and understandable manner.

Keywords: Employee engagement, Improve performance, Companies operating in ASEZ

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 206 - 223
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
– دراسة ميدانية–

عبد الحق بوقفة[١]، الحاج عرابة[٢]، عبد الله مايو[٣]

[١]جامعة الوادي، الجزائر
[٣،٢]جامعة ورقلة، الجزائر

[1] bougoffa1@yahoo.fr, [2] araba_1979@yahoo.fr ,[3] mayouabdellah@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر التحفيز الجبائي الذي تقدمه الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية على تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت مجموعة من المؤسسات (٢٠٠ مؤسسة) ببعض ولايات الوطن. وكانت أهم النتائج أن للضريبة محل التحفيز الجبائي دور في تحسين الأداء المالي من خلال الوفورات الضريبية الناجمة عن التحفيز، وأن لمختلف الجهات التي لها علاقة بمنح التحفيز دور في تفعيله حتى يتحسن الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، التحفيز الجبائي، الأداء المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة:

من أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي وضعتها الدولة فهي تستخدم السياسة الجبائية لتحقيق مختلف هذه الأهداف وسعيا إلى تحقيقها تكلف مختلف هيئاتها المتمثلة في مصالح الضرائب المتعلقة بالاقتطاع الجبائي والمصالح الأخرى المعنية بمنح الحوافز الجبائية ANDI، ANSEJ...الخ، حيث يتم تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد منها بأشكال مختلفة وهذا يكون عن طريق تقربها من هذه المصالح سواء عند الإنشاء أو التوسع وإبداء الرغبة في الحصول على الحوافز لذلك يتوجب عليها توفر شروط معينة في المؤسسة بحد ذاتها أو في المنطقة التي تنشط فيها المؤسسة، وكذلك إتباع مجموعة إجراءات شكلية تسهر الهيئات الحكومية على توفرها.

ولاستفادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مختلف هذه الحوافز الجبائية فإنها بذلك توفر مقدار معين من الأموال عوضا من دفعه كضرائب يمكنها بالاحتفاظ به واستخدامه في تلبية احتياجاتها المتعددة وهذا ما يجعل من أدائها المالي يتحسن تبعا لهذه الوفورات الضريبية الموفرة.

أهمية البحث:

أهمية موضع البحث تتجلى في الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تؤديهمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية...الخ سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي ، ولعل الجدير بالدراسة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الجانب المالي لها من خلال تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات.

ويعتبر التحفيز الجبائي أحد الاليات التي توفرها الدولة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداءها المالي للعمل في بيئة اقتصادية تتميز بالمنافسة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، كما أن للتحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر الهادفة إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد السوق، بإخضاعها لنظام ضريبي يتجاوب مع خصائصها وأهدافها المستقبلية.

مشكلة البحث:

ولأجل تأكيد كل ما تم سرده سابقا سيتم دراسة سبيل أثر السياسة الجبائية المقدمة من طرف الدولة في أشكالها المختلفة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الساحة الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال معالجة المشكل والمطروح وفق لما يلي:

ما هو أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

ولمحاولة كشف جوانب وخبايا هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة الفرعية المصاغة على النحو التالي:

- ما هو دور الضريبة محل التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- ما هو دور مجال تطبيق التحفيز وشكله على الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- هل توجد فروق في تأثير مختلف أنوع التحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

انطلاقا من التساؤل المطروح سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للضريبة محل التحفيز الجبائي أثر في زيادة وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وذلك من خلال الوفورات الضريبية التي توفرها المؤسسات وتستعملها فيما بعد في احتياجاتها الخاصة؛
- إن مجال تطبيق التحفيز الجبائي يؤدي إلى زيادة الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وهذا عن طريق تنوع التحفيز الجبائي بين الإعفاء والتخفيض الضريبي والفراغ الضريبي...الخ مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل التحفيز؛
- توجد فروقات ذات دلالة في تأثير نوع التحفيز الجبائي المقدم على الأداء المالي بحسب اختلاف نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- توجد فروقات ذات دلالة في تأثير نوع التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات ص م بحسب اختلاف مدة النشاط.

الدراسات السابقة:

أثناء القيام بالدراسة الأولية للموضوع، ومن خلال المسح المكتبي لأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والتي تناولت هذا الموضوع سواء بصفة جزئية أو كلية، حيث تم العثور على بعض الدراسات التي تطرقت لبعض أجزاء هذه الدراسة والتي نذكر من أهمها:

- دراسة الباحث وصفي أحمد محمد المحارمة (٢٠٠٩)، والموسومة بعنوان **أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن يتضح من خلال

هذه الدراسة أنها تهدف إلى تبيان أهمية الحوافز الضريبية ومدى تأثيرها على الاستثمار في الأردن وذلك من خلال كل من ضريبة الدخل والمبيعات ومعرفة ما إذا كانت العوائد التي تخسرها الدولة نتيجة الإعفاء هي ذات أهمية وجدوى بالنسبة للمستثمرين، حيث تمت الدراسة الميدانية على مجموعة من المستثمرين في الاقتصاد الأردني وذلك بتوجيه استبيان لهم ومن ثم استخراج مختلف النتائج التي أهمها أن الخدمات الضريبية في ضريبة الدخل والمبيعات قد جاءت في المرتبة الأولى في اهتمام المستثمرين وذلك لما تحويه على مختلف الحوافز الضريبية التي يهتم بها المستثمرين؛

- الدراسة التي قام بها الباحث Michel Dumont (2012) والموسومة بـ: **Impact des subventions et des Incitation Fiscales sur LA recherche et Le Développement des Entreprises en Belggique** وتمت هذه الدراسة بالمكتب الفدرالي للتخطيط ببروكسل، حيث تناول الباحث المنح الحكومية والحوافز الجبائية والداعي لها وكذا تأثيرها على الإبداع والابتكار والإنتاجية داخل المؤسسات وقد تمت دراسة تأثير هذه المنح والحوافز على الموازنة الحكومية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ وخلص الباحث إلى أنه يجب ان يترتب على المنح الحكومية والحوافز الجبائية على حل وسط بين درجة الحوافز الجبائية الموجهة للمؤسسات من جهة وعلى الهدف العام للسياسة الحكومية الذي يهدف إلى تفعيل هذه الحوافز الجبائية والمنح الحكومية حتى يتسنى تنمية قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- المداخلة التي قام بها Andrew Stone (٢٠٠٨)، والموسومة بـ: De L'efficacité des Incitation fiscale pour Promouvoir L'investissement، معد في برنامج MENE- OCDE Tunisie، حيث تطرق الباحث إلى عناصر البيئة الاستثمارية والى النظام الجبائي المثالي وذلك بعد المقارنة بين النظام الجبائي العادي والأخر المثالي، وكذا عرض للأنظمة الحوافز الجبائية وعرض التحفيز الجبائي المثالي والمشجع للاستثمار وتطرق إلى الاقتصاد التونسي والاقتصاد المصري وكذا التحفيز الجبائي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اثر معالجة الاشكالية ومختلف الاسئلة الفرعية التي تم طرحها سابقا سيتم معالجة الموضوع وفق ما يلي:

أولاً: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحفيز الجبائي بالجزائر

أدّى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات حتى يومنا هذا، إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، ممّا دفعها إلى الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تأهيله و تكييفه مع المنافسة الدولية.

وأمام الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع المؤسسات تحاول الجزائر وضع إجراءات لدعم وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العمومية منها والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، وخلق مناصب شغل جديدة، والمساهمة في ترقية صادراتها خارج المحروقات.

١. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :[١]

لإدراك الجزائر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١. حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي :

- تشغّل من عامل إلى ٢٥٠ عامل؛

[١]. الجريدة الرسمية، القانون رقم٠١/١٨ المؤرخ في ١٢/١٢/٢٠٠١، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد٧٧، ص٢٦ .

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (٥٠٠) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية؛

و يمكن أن نورد هذا التعريف بالشكل المفصل التالي:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين ٥٠ إلى ٢٥٠ شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (١٠٠) وخمسمائة (٥٠٠) مليون دينار؛
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين ١٠ إلى ٤٩ شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (٢٠٠)مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (١٠٠) مليون دينار؛
- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل واحد إلى تسعة عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (٢٠) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار"؛

كما يجب الإشارة إلى انه تم المصادقة على مشروع لقانون توجيهي جديد خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عدل في تعريفها من حيث حدود رقم الأعمال ومجموع الميزانية المذكورة سابقا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (١) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي بـ (مليون دينار)	الحصيلة السنوية بـ (مليون دينار)
المؤسسة الصغيرة جدا	١ إلى ٩	أقل من ٤٠	أقل من ٢٠
المؤسسة الصغيرة	١٠ إلى ٤٩	أقل من ٤٠٠	أقل من ٢٠٠
المؤسسة المتوسطة	٥٠ إلى ٢٥٠	٤٠٠ إلى ٤٠٠٠	٢٠٠ إلى ١٠٠٠

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ٠٢ الصادر بتاريخ ١١ جانفي ٢٠١٧.

٢. مفاهيم أساسية للتحفيز الجبائي

التحفيز الجبائي هو أحد الأساليب والآليات المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات التي تعمل على حث المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاستثمار وتشجيعه أو حث المؤسسات إلى الاستثمار في مجالات أخرى لم يكونوا يرغبون في الاستثمار فيها من قبل، ومنه سيتم التطرق إلى ما يلي:

١,٢. تعريف التحفيز الجبائي

للتحفيز الجبائي عديد التعاريف من أهمها أنه

تخفيف من معدل الضرائب، القاعدة الجبائية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع.[٢]

التحفيز الجبائي هو عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط محددة مسبقا.

هذا وترتكز الدولة على القطاع الخاص دون العام هذا لأن المؤسسة العمومية بحكم انتمائها لقطاع الدولة وخضوعها مباشرة لمخططات تنموية مسطرة وكذلك إلى ما يميز القطاع الخاص عن العام بـ:[٣]

- ضعف حجم الاستثمار ويترتب على ذلك نقص حجم الإنتاج والتشغيل؛

---

[٢]. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٣، ص ١١٨.

[٣]. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ص ١١٨ – ١١٩.

- التمركز في المدن الكبرى الأكثر تطورا خصوصا الشمالية مما يترتب عنه اختلال في التوازن؛
- الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية الأكثر ربحا والتي لا تتطلب قدرات وكفاءات عالية.

٢,٢. خصائص التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها ما يلي:[٤]

١,٢,٢. إجراء اختياري: حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الحوافز.

٢,٢,٢. إجراء هادف: إن هدف أي دولة من خلال منح هذا التحفيز الضريبي للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.

٣,٢,٢. إجراء له مقاييس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من التحفيزات.

٤,٢,٢. وجود الثنائية (فائدة– مقابل): إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.

٥,٢,٢. الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برامج التحفيز الجبائي، قد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالاً، وتعرف بالتحفيزات الجبائية حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزامات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الإجراءات.

٣,٢. أهداف التحفيز الجبائي

تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسة التحفيز الجبائي إلى تحقيق العديد من الأهداف المختلفة من حيث الطبيعة نجد أن هناك نوعين من الأهداف هي ما يلي:

١,٣,٢. الأهداف الاقتصادية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاقتصادية إلى ما يلي:[٥]

تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا ومن ثم ينقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها توجه هذه الوفورات الجبائية إلى الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لحياة المؤسسة الخاصة؛
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛

---

[٤]. لعلا رمضاني، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص ص ٤١، ٤٢.

[٥]. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، مصر: الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٢، ص ٦٠.

- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية.

٢,٣,٢. الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي:

- **امتصاص البطالة:** المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة؛
- **تحقيق التوازن الجهوي:** ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليص الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان؛
- **توزيع العادل للدخل:** يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفاقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة، التعليم، المرافق العمومية...الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين، فالاقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.[٦]

٤,٢. أدوات التحفيز الجبائي:

يتسنى للسياسة التحفيز الجبائي أن تؤدي دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وحقيق مختلف الأهداف المسطرة مسبقا والمتعلقة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد عليها من الاعتماد على أدوات لتحقيق ذلك، بما يتماشى ما هو مسطر مسبقا، ومنه سيتم تناول مختلف الأدوات التي تعتمد عليها السّياسة التحفيزية والتي يتمثل أهمها في ما يلي:

١,٤,٢. الإعفاء الضريبي: يعتبر الإعفاء الضريبي من بين، أهم أدوات التحفيز الجبائي، حيث هو الذي تعتمد عليه السّياسة الجبائية التحفيزية في تحقيق مختلف أهدافها، نظرا لما يتميز به من خصائص عن باقي الأدوات الأخرى، ويمكن إبراز مختلف جوانب الإعفاء الضريبي في ما يلي ونظر لمفهوم الإعفاء الجبائي كتحفيز تقدمه الدولة من خلال إسقاط مباشر لحقها في الضريبة تجاه المكلف. ويعتبر حافزا ضريبيا مهماً للاستثمارات حيث يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة مما يجعل لديه أثر ايجابي على الهيكل التمويلي وتختلف قوة الإعفاء الضريبي والدور الذي يؤثر به على قرار الاستثمار من نظام ضريبي إلى آخر وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة .

٢,٤,٢. الفراغ الضريبي: يتعلق الفراغ الضريبي بوجود أو عدم وجود الضريبة في نشاط معين، وهو يعتبر أحد أهم التحفيزات التي تعتمد عليها الدولة لجلب الاستثمار وتشجيعه. ويمثل أسلوب من أساليب التدخل غير المباشر للدولة والمتمثل في تخليها عن بعض إيراداتها المالية من الضرائب سواء كان ذلك بصفة جزئية أو كلية لفترة زمنية محددة في إطار سياساتها الاقتصادية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية الوجهة التي تتفق وأهداف سياستها العامة. ويمكن تعريفه على

---

[٦]. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص ٢١١.

أنه إعفاء جزئي أو كلي لفترة زمنية محدودة، ليجذب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا إليه، فيؤدي ذلك إلى التوسع فيه وتوجيه الاستثمارات الموجهة المرغوبة من حيث النوع والزمان والمكان.[٧]

٣,٤,٢. نظام الاهتلاك: يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الآثار الإيجابية من خلاله، فنجده يستخدمه كأداة لتشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في اتجاه الأنشطة الاستثمارية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية.

كما أن هناك أدوات أخرى للتحفيز الجبائي أهمها (المعاملة الضريبية للخسائر، إعانات الاستثمار، التخفيضات الضريبية)

ثانياً: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي:

الاداء المالي يعتبر من بين أهم العناصر التي تعنى بها المؤسسات الاقتصادية فالمؤسسات الناجحة يتوجب عليها معرفة وضعيتها المالية في كل سنة وهل هي في تطور أو تدني ولذلك تجد المؤسسة تهتم بالاداء المالي بشكل كبير وفي ما يلي سيتم تسليط الضوء على أهم عناصره.

١. تعريف الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي مجموعة العمليات التي تتعلق بالحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في تخصيص مواردها المالية المتاحة وتحقيق خططها المستقبلية وأهدافها المسطرة انطلاقا من معلومات متوفرة ومتاحة ضمن القوائم المالية المعدة.

٢. مصادر معلومات الأداء المالي:

تعد المعلومات نقطة الانطلاقة الأساسية للأداء المالي بحيث يجب أن تكون ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى معلومات داخلية وخارجية وهذا ما سيتم عرضه في ما يلي:

- **المصادر الداخلية:** تتمثل المصادر الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغييرات الأموال الخاصة والملاحق[٨].
- **المصادر الخارجية:** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات معلومات عامة، ومعلومات قطاعية .[٩]

٣. الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية:

معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف المالية، ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في: التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، وسيتم عرضها في ما يلي:

- **السيولة واليسر المالي :** تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة–المخزونات والقيم القابلة التحقيق–إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم

---

[٧]. عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٤٩.

[٨]. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

[٩]. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها كما أن عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي بالإضرار بثلاث مصالح هي (المؤسسة، أصحاب الحقوق، عملاء المؤسسة).[١٠]

- **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.[١١]
- **المردودية:** المردودية بشكل عام تدل على قدرة الوسائل المتمثلة (الرأس المالي الاقتصادي، الرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة، وهو ما يعكس المردودية الاقتصادية و المردودية المالية، على التوالي. فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.[١٢]

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

١. فرضيات الدراسة التطبيقية:

تم القيام بصياغة الفرضيات التي سيتم اختبارها بناء على إجابات أفراد العينة، للوقوف على مدى تطابق وجهات النظر المعبر عنها من خلال الفرضيات مع توجهات وآراء أفراد العينة، وعليه كانت الفرضيات التي تم صياغتها على شكل الفرضية الصفرية ومن ثم الفرضية البديلة لها حتى يتسنى اختبار صدق الفرضية ومن ثم قبولها أو رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وعليه كانت فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى H_1: الفرضية الصفرية(h_{10}): لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين الاقتطاع الجبائي والأداء المالي للمؤسسة ص م.

- الفرضية البديلة(h_{11}): توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين الاقتطاع الجبائي والأداء المالي للمؤسسة ص م.

الفرضية الثانيH_2: الفرضية الصفرية(h_{20}): لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا بين أشكال التحفيز الجبائي والأداء المالي للمؤسسة ص م.

- الفرضية البديلة(h_{21}): توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين أشكال التحفيز الجبائي والأداء المالي للمؤسسة ص م.

الفرضية الثالثة H_3 : الفرضية الصفرية(h_{30}): لا توجد فروق دالة إحصائيا في تأثير نوع التحفيز الجبائي على الأداء المالي بحسب اختلاف نوع المؤسسة ص م.

- الفرضية البديلة(h_{31}): توجد فروق دالة إحصائيا بين تأثير نوع التحفيز الجبائي على الأداء المالي بحسب اختلاف نوع المؤسسة ص م.

الفرضية الرابعة H_4 : الفرضية الصفرية(h_{40}): لا توجد فروق دالة إحصائيا في تأثير نوع التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات ص م بحسب اختلاف مدة النشاط.

- الفرضية البديلة(h_{41}): توجد فروق دالة إحصائيا في تأثير نوع التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات ص م بحسب اختلاف مدة النشاط.

---

[١٠]. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٤.

[١١]. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص. ٢٤٧.

[12] . Alain Capiez, **Elément de Gestion Financière**, 4 éd, Masson, Paris, 1994, p121.

حدود الدراسة، المجتمع وعينة:

١. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** حيث أخذت الدراسة على مستوى الجزائر وذلك بالتطرق إلى العديد من ولايات الوطن لتكون الدراسة أشمل وأدق، ومن بين أهم الولايات التي تم توزيع الاستبيان فيها (الجزائر، البليدة، سطيف، قسنطينة، تبسة، المدية، ورقلة، الوادي)، وتم اختيار هذه المناطق بسبب سهولة التنقل إليها وكذا وجود البعض من الأصدقاء الذين سهلوا علينا عملية توزيع الاستبيان.
- **الحدود الزمنية:** هي السنة التي تم خلالها توزيع الاستمارات واستلامها ومعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وهي سنة ٢٠١٥ كانت المدة حوالي أربعة أشهر بداية من فيفري ٢٠١٥.
- **الحدود البشرية:** تستند في هذه الدراسة لآراء وإجابات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تربطهم علاقة بمتغيرات الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسًا بموضوع أثر السياسة الجبائية الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢. مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** من أجل تحديد مجتمع الدراسة تم الاعتماد كحد أدنى أن يكون الشخص المستجوب صاحب مؤسسة أو مسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة وذلك حتى يتسنى قبوله في المشاركة ضمن عينة الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من أصحاب ومسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي العلاقة بأحد متغيرات الدراسة، سواء كانت هذه المؤسسات الصغيرة متحصله على التحفيز الجبائي من احد الوكالات الوطنية المخصصة لذلك . أو من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في النظام الجبائي العام.
- **عينة الدراسة:** نظرا لتعقيدات الموضوع إذ وجدت صعوبة في تحديد مجتمع الدراسة بدقة نظرا لتغير حجم المجتمع من مصدر لآخر ومنه صعوبة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة عشوائية قوامها ٢٠٠ مؤسسة من مختلف أفراد المجتمع محل الدراسة، حيث تم القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة، والجدول الآتي يوضح الإحصاءات الخاصة باستمارات الاستبيان:

الجدول رقم (٢): طرق توزيع استمارة الاستبيان

طريقة تسليم الاستبيان	التسليم العادي	التسليم الإلكتروني	المجموع
إجمالي الاستمارات الموزعة	١٥٠	٥٠	٢٠٠
الاستمارات المسترجعة	١٤٠	٣٠	١٧٠
الاستمارات الملغاة	١٠	٠٦	١٦
الاستمارات الصالحة للدراسة	١٣٠	٢٤	١٥٤

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتبين من خلال الجدول السابق أن مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة بلغت ١٥٤ استمارة وتمثل ما يقارب ٧٧ % من مجموع الاستمارات الموزعة ٢٠٠، وهذا بعد عملية الفرز والتنظيم، وتم استبعاد حوالي ١٦ استمارة نظرا لعدم استكمالها أو وجود تضارب في إجاباتها.

وتبين كذلك أن نسبة استرجاع استمارات الاستبيان عن طريق التسليم العادي بلغت حوالي ٩٣ % والتسليم الالكتروني ٦٠ %، مما يدل على أن التسليم العادي للاستمارات لأفراد العينة المستهدفة في الدراسة أكثر فاعلية من التسليم الالكتروني.

تحديد منهجية وخطوات الدراسة المتبعة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً في أي دراسة ميدانية إذ سيتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي المتعلق بإيجاد أثر السياسة الجبائية على الأداء المالي للم ص م والتي من خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للتوصل إلى نتائج تحقق الأهداف التي تسعي إليها الدراسة، حيث تم الاستعانة بأداة بحثية معينة ألا وهي الاستبيان، وفي ما يلي عرض لمختلف الجوانب التي تبعت استخدام هذه الأداة من عملية البناء، التوزيع...الخ.

١. مراحل إعداد الاستبيان:

مرت عملية الإعداد الاستبيان الموجه لهذه الدراسة بمرحلتين أساسيتين وذلك من خلال عملية بناء الاستمارة ومن ثم جعلها في شكلها الأولي لتقديمها للتحكيم، ثم تأتي المرحلة الثانية التي تتعلق بالتوزيع، وفي ما يلي عرض لهذه المراحل بشيء من التفصيل.

١,١. عملية بناء الاستمارة: بالنسبة للاستبيان العادي تم عرض استمارة الاستبيان على ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية، أما بالنسبة للاستبيان الالكتروني لقد تم تحميله باستخدام البريد الالكتروني للباحث.

بعد ذلك قمنا باستشارة مجموعة من الأساتذة المختصين في مجالي المحاسبة والإدارة والإحصاء لتحكيم الاستبيان وذلك بانتمائهم لجامعات مختلفة منها جامعة البليدة، ورقلة، وكذا من جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، بهدف إعطاء صورة واضحة لمحتوى هذا الاستبيان والتأكد من سلامة صياغته.

٢,١. توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان: قام الباحث بتوزيع واسترجاع استمارة الاستبيان اعتمادا على عدة قنوات، منها الاتصال المباشر بأفراد العينة، أو الاستعانة ببعض مكاتب المحاسبة ومحافظة الحسابات كونهم يعتبرون مرعية محاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وكذا الاستعانة ببعض الأساتذة الزملاء من الولايات الأخرى للتنقل لمختلف أفراد العينة المحتلمين.

أما بالنسبة للاستبيان الالكتروني فتم الاعتماد في توزيع الاستبيان على توجيه رسائل الكترونية لأفراد العينة عن طريق البريد الالكتروني وهذا بعدما تم الحصول على مختلف العناوين الالكترونية، تتضمن رسالة الدعوة للمشاركة في الاستبيان مع إرفاقه معها.

٣,١. عملية معالجة الاستبيان: استخدمنا لمعالجة بيانات الاستبيان البرنامج الإحصائي SPSS إصدار ٢٠، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك لأن مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

- اختبار ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينات الدراسة وآراءهم حول فقرات الاستبيان.
- اختبار (one simple t test) لاختبار الفرضيات وتعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها والتي مرت على عديد المراحل المنهجية المختلفة والمستعملة في البحوث الميدانية، حيث قام الباحثين باختبار صدق اداة الصدراسة ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص أهم النتائج الاساسية، وفي ما يلي عرض لأهم العناصر:

١. صدق وثبات أداة الدراسة:

في هذا الصدد تم القيام بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين، وقيام بإجراء التعديلات في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك أصبح الاستبيان في شكله النهائي، كما تم قيام الباحثين بتحليل إحصائي للاستبيان للتأكد من ثباته وصدقه وعلى هذا الأساس تمّ اختبار ثبات محاور الاستبيان الخاصة بهذه الدراسة من خلال حساب معامل الفا–كرونباخ وكانت نتائج الاختبار الثبات وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (٣): معاملات الثبات وفقا لطريقة ألفا– كرونباخ

البيان	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا	معامل الصدق (جذر الفا)
مجموع فقرات الاستبيان	١٢	٠,٧٦٥	٠,٨٧٤

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه انه تم حساب كل فقرات الاستبيان، وتبين النتيجة إلى أن قيم معامل ألفا–كرونباخ لفقرات الاستبيان المعتمدة في البحث كان معامل الثبات يساوي ٠,٧٦٥، وهو معامل جيد يبرهن على صلاحية الاستبيان، أي كلما كانت قيمة ألفا قريبة من الواحد دلت على وجود ثبات عالي، وبالتالي يمكن القول بأن فقرات الاستبيان المستخدمة تتميز بالثبات، ومن خلال ملاحظة معامل الصدق الذي يقدر بـ ٠,٨٧٤ هذا ما يدل على وجود صدق في الاستبيان أي لو تم توزيعه مرة أخرى يمكن أن نتحصل على نفس النتائج. ومن مما سبق ذكره وبعد التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان، يصبح صالح للتطبيق على عينة الدراسة.

٢. تحليل نتائج الاستبيان:

في هذا الصدد سيتم معالجة كل الأجزاء المتضمنة للاستبيان وتحليلها واستخلاص النتائج منها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٠، وسوف يستخدم في تحليل المعلومات المجمّعة ميدانيا مقياس ليكارت الثلاثي وفي ما يلي سيتم عرض مختلف التحاليل المتعلقة بالاستبيان:

١,٢. عرض لطريقة معالجة الاستبيان:

بعد فرز وتحليل الإجابات المتضمنة في استمارات الاستبيان، قصد بناء قاعدة معطيات ومن ثم تفريغ الاستمارات الصالحة للدراسة (كما تم توضيحه سابقا)، في شكل جدول مصفوفي يتضمن ٣٨ عمود و١٥٤ سطر، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة، وبهذا حصلنا على قاعدة بيانات للاستبيان تتكون من ٩٩٢، أي: (٣٨×١٥٤= ٥,٨٥٢)، وقد تم ترميز هذه المعطيات على النحو التالي:

- بالنسبة للمعلومات العامة لعينة الدراسة: يرمز للخيار الأول بالعدد ١، الخيار الثاني بالعدد ٢، الخيار الثالث بالعدد ٣، وهكذا...
- أما بالنسبة لفقرات المحاور اعتمدنا على مقياس ليكارت الثلاثي في تحديد مقاييس الإجابات لمعرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات الاستبيان.

٢,٢. تحليل خصائص عينة الدراسة:

يتضمن الاستبيان أسئلة مختلفة متعلقة بالمعلومات الديموغرافية وأخرى بالخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة مثل نوع المؤسسة، عدد العاملين بها، مدة النشاط...الخ، وكذلك تمت دراسة ما إذا كانت المؤسسة مستفيدة من التحفيز الجبائي الممنوح من الجهات الرئيسية المانحة له، وفي ما يلي عرض لمختلف الخصائص الاساسية لعينة الدراسة.

١,٢,٢. توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة:

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب الأنواع المعتمدة في القانون التجاري والذي يعرف بمصطلح الشكل القانوني للمؤسسة فقد قسم هذا العنصر إلى الأجزاء الأربعة التي من الممكن أن تكون عليها مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي ما يلي عرض لتوزيع عينة الدراسة وفق نوع المؤسسة أو الشكل القانوني للمؤسسة.

الجدول رقم (٤): توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة

المهنة	شخص طبيعي(١)	شركة فردية (٢)	شركة ذ م م (٣)	شركة تضامن(٤)	**المجموع**
التكرار	١٠٣	١٩	٢٩	٣	١٥٤
النسبة%	٦٦,٩	١٢,٣	١٨,٨	١,٩	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة المهيمنة على أفراد العينة تتمثل في أصحاب المؤسسات ذات الشخص الطبيعي حيث كانت النسبة ٦٦,٩ % ثم من بعد ذلك نجد فئة أصحاب الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة ١٨,٨ % ثم تليها الفئتين الأخريين المتعلقتين بفئة الشركات الفردية بنسبة ١٢,٣%، وأصحاب شركات التضامن بنسبة ١,٩ %. وعدد الأشخاص الطبيعيين المتزايد في المجال الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى توجه أصحاب هذه المؤسسات إلى العمل الريادي من غير الدخول في الشركات، وكذلك راجع إلى إمكانية إنشائها بسهولة ويسر، والشكل الموالي يوضح توزيع أنواع المؤسسات على عينة الدراسة.

٢,٢,٢. توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين بالمؤسسة

من الجدول الموالي نلاحظ أن معظم أفراد العينة المدروسة يمتلكون يوظفون عدد من العمال اقل أو يساوي ٩ عمال وذلك بنسبة ٦٨,٢ %، وما نسبته ٢٦,٠ % يوظفون عدد من العمال يتراوح من١٠ إلى ٤٩ عامل، وتأتي الفئة القليلة في أفراد العينة المدروسة والتي توظف عدد من العمال اكبر من ٥٠ عامل والتي هي بنسبة ٥,٨ %.

الجدول رقم (٥): توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين

العاملين	أقل من ٩ عمال (١)	من ١٠ إلى ٤٩ عامل (٢)	أكثر من ٥٠عامل (٣)	المجموع
التكرار	١٠٥	٤٠	٩	١٥٤
النسبة%	٦٨,٢	٢٦,٠	٥,٨	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

٣,٢,٢. توزيع أفراد العينة بحسب مدة النشاط

من خلال دراسة العينة الموجه إليها الاستبيان تم اختيار التقسيم لهذه العينة بحسب نوع مدة النشاط الفعلي في المجال الاقتصادي وذلك حتى يتسنى معرفة مدى حداثة أفراد العينة المدروسة في ممارستها النشاط الاقتصادي ومن ثم مدى حداثتها آو خبرتها في حصولها على الحوافز الجبائية من الجهات المختلفة، وقد تم تقسيمها إلى أربعة أجزء رئيسية والتي هي اقل من سنتين، ما بين سنتين إلى خمس سنوات، من خمسة إلى عشرة سنوات، وفي الأخير اكبر من عشرة سنوات، والجدول الموالي يلخص مختلف نتائج توزيع أفراد العينة على مدة النشاط الفعلي.

الجدول رقم (٦): توزيع أفراد العينة حسب مدة النشاط

العمر	أقل من سنتين	بين ٢ و٥سنوات	بين ٥ و١٠ سنوات	أكبر من ١٠ سنوات	المجموع
التكرار	٢٢	٦٠	٤١	٣١	١٥٤
النسبة%	١٤,٣	٣٩,٠	٢٦,٦	٢٠,١	١٠٠

المصدر: من إعداد طالب بناء على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح توزيع أفراد العينة بحسب مدة النشاط حيث نجد أن متقاربة إلى حد ما بين اكبر نسبة ٣٩,٠ % لأصحاب المؤسسات التي تنشط منذ سنتين إلى خمس سنوات، وتليها أفراد المؤسسات التي تنشط بين خمس إلى عشرة سنوات بنسبة ٢٦,٦ %، وتأتي في المرتبتين الثالثة والرابع اكبر من عشرة سنوات بنسبة ٢٠,١ %، ونسبة ١٤,٣% إلى المؤسسات التي تنشط لمدة اقل من سنتين، ومن ملاحظة هذه النسب نجد أن اقلهم هي التي لها مدة اقل من سنتين وهذا ما يضفي على الاستبيان نوع من المصداقية في النتائج حيث إن إجابة صاحب مؤسسة استفاد من الحوافز الجبائية لمدة معتبرة ليس كإجابة فرد حديث ، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة بحسب مدة النشاط.

٣,٢. معالجة فقرات الاستبيان

وفي ما يلي سيتم القيام بتحليل فقرات الاستبيان من خلال التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبيان، حتى يتسنى للباحث معرفة مدى اتفاق عينة الدراسة على الإجابات المختلفة ومنه استخراج مدى قبول أو عدم قبول لكل محور من محاور الدراسة، وسيتم ذلك في ما يلي.

١,٣,٢. المحور الأول والمتعلق بتأثير الاقتطاع الجبائي على الأداء المالي للم ص م

ويتكون هذا المحور من ستة فقرات، والجدول الآتي يبين ملخص النتائج المحصل عليها من أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (٧): نتائج دراسة المحور الأول

الرقم	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار t	القيمة sig
١	تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.7597	.52462	17.97	.000
٢	تؤثر الضريبة على الدخل الإجمالي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.8636	.41331	25.93	.000
٣	تؤثر الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور على الأداء المالي للم الصغيرة والمتوسطة	2.6104	.59751	12.67	.000
٤	يؤثر الرسم على النشاط المهني TAP على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.8182	.44947	22.59	.000
٥	يؤثر الرسم العقاري TF على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.3052	.69853	5.42	.000
٦	تؤثر الرسوم الجمركية للسلع المستوردة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.2792	.75405	4.59	.000
جميع فقرات المحور الأول		2.5195	.50773	12.69	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول أعلاه أن أراء أفراد العينة على المحور الأول المتمثل في تأثير الاقتطاع الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين ٢,٢٧ و ٢,٨٦، ونلاحظ أن إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة موافق.

وبصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول المتمثل في تأثير الضريبة محل التحفيز على الأداء المالي للمؤسسة هو ٢,٥١ والانحراف المعياري له ٠,٥٠٧، مما يدل على أن جميع أفراد العينة مجتمعة متوافقون وبدرجة كبيرة على موافقة على فقرات هذا المحور.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t لفقرات المحور الأول محصورة بين ٤,٥٩ و٢٥,٩٣ أما القيمة الاحتمالية sig لفقرات المحور كانت كلها ٠,٠٠٠ أي أن فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

أما جميع فقرات المحور فكانت قيمة t تساوي ١٢,٦٩ أما القيمة الاحتمالية sig تساوي ٠,٠٠٠ أي أن جمع فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥، بهذا يمكن القول بصحة الفرضية البديلة الأولى ورفض الفرضية الصفرية لها.

٢,٣,٢. المحور الثاني والمتعلق بتأثير التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتكون هذا المحور من ستة فقرات، والجدول الآتي يبين ملخص النتائج المحصل عليها من أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (٨): نتائج دراسة المحور الثاني

الرقم	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار t	القيمة sig
١	يساهم الإعفاء الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.8766	.38481	28.270	.000
٢	يساهم التخفيض الضريبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.8636	.39718	26.984	.000
٣	يساهم الفراغ الضريبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.3182	.70205	5.624	.000
٤	يساهم نمط الاهتلاك المطبق في المؤسسة على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.3377	.71602	5.852	.000
٥	تساهم المعاملة الضريبية للخسائر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.1753	.79322	2.743	.000
٦	تساهم المعاملة الضريبية للأرباح المعاد استثمارها في تحسين الأداء المالي للم الصغيرة والمتوسطة	2.2597	.81494	3.955	.000
جميع فقرات المحور الثاني		2.5682	.44673	15.783	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أراء أفراد العينة على المحور الثاني المتمثل في تأثير شكل التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين ٢,٨٧ و٢,٢٧، وحسب مقياس ليكارت الثلاثي الذي تم تحديده سابقا يشير أن أغلب إجابات أفراد العينة جاءت بدرجة موافق.

باستثناء الفقرة السادسة، إذ كان متوسطهما الحسابي ٢,٢٥ ، وانحراف معياري قدر بـ ٠,٨١٤ مما يشير إلى محايد وبصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني المتمثل في تأثير التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ٢,٥٦ والانحراف المعياري له ٠,٤٤٦، مما يدل على أن جميع أفراد العينة مجتمعة متوافقون وبدرجة كبيرة على فقرات هذا المحور.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة t لفقرات المحور الثاني محصورة بين ٢٨,٢٧ و٢، ٧٤، أما القيمة الاحتمالية sig لفقرات المحور كانت كلها ٠,٠٠٠ مما يشير إلى أن فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ .

أما جميع فقرات المحور الثاني فكانت قيمة t تساوي١٥,٧٨ أما القيمة الاحتمالية (sig) تساوي ٠,٠٠٠ أي أن جمع فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا ما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الثانية.

الجدول رقم (٩): تحليل التباين الأحادي لتأثير التحفيز الجبائي حسب نوع المؤسسة

مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	7.481	201.930	.000	دال إحصائيا
داخل المجموعات	30.214			
المجموع الكلي	37.695			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات برنامج spss

يتبين من الجدول أعلاه أن النسبة الفائية بلغت ٢٠١,٩٣ وأن قيمة مستوى دلالتها الإحصائية ٠,٠٠٠ وهي قيمة أصغر من ٠,٠٥، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة المقابلة لها ومعنى ذلك أنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه توجد فروق دالة إحصائيا

الجدول رقم (١٠): تحليل التباين الأحادي المتعلق بتأثير التحفيز الجبائي بحسب مدة النشاط

مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	6.728	271.558	0.000	دال إحصائيا
داخل المجموعات	36.539			
المجموع الكلي	43.267			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات برنامج spss

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الفائية بلغت ٢٧١,٥٥٨ وأن قيمة مستوى دلالتها الإحصائية ٠,٠٠٠ وهي قيمة أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة الرابعة ومعنى ذلك أنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه توجد فروق دالة إحصائيا.

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة يستخلص الباحثين عديد النتائج والتي يقترح على اثرها مختلف التوصيات المترتبة عليها وفي ما يلي عرض لاهم النتائج المستخلصة من الدراسة واهم التوصيات:

النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها والمتعلقة بتأثير السياسة الجبائية على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي من خلالها تم دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم توزيع استبيان يدرس مختلف جوانب الموضوع، وانطلاقا من إجابة أفراد العينة المدروسة ومن اختبار فرضيات الدراسة المحددة سابقا يمكن الخروج ببعض النتائج أهمها ما يلي:

- أنه بحسب الفرضية الأولى التي تم خلالها قبول الفرضية البديلة والتي تقول أنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين الاقتطاع الجبائي والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستوى دلالة ٠,٠٥ %، وهذا ما يتبين من خلال المبالغ من الأموال التي يأخذها الاقتطاع الجبائي من عند المؤسسة والتي تجعلها تؤثر على الأداء المالي لها ومؤشر الخزينة من خلال تأثيرها على التوازن المالي المرحلي.
- بحسب الفرضية الثانية والتي تم من خلالها قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين التحفيز الجبائي والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وإنه من خلال الأنواع المختلفة للتحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الإعفاء الجبائي، التخفيض الفراغ الضريبي...الخ تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق وفرات ضريبية هذه الأخيرة التي لها دور كبير في زيادة وتحسين الأداء المالي في هذا النوع من المؤسسات.

- بحسب الفرضية الثالثة حيث من خلال اختبار هاته الفرضية فانه تم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها انه توجد فروق دالة إحصائيا في أثار التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحسب اختلاف نوعية المؤسسات، حيث انه عديد أنواع المؤسسات التي تحصل على الحوافز الجبائية والتي منها الشخص الطبيعي، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، الشركة الفردية وشركة التضامن فكل هذه المؤسسات تحصل على الحوافز الجبائية ولكن بنسب متفاوتة ومختلفة في الشكل ونوع الضريبة التي هي محل التحفيز وهذا ما يجعل تأثير التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف باختلاف أنواع المؤسسات.
- بحسب الفرضية الرابعة التي تم اختبارها وتوصلنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين أتثير التحفيز الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحسب اختلاف مدة النشاط، وفي الدراسة تم تقسيم مدة النشاط إلى أربعة فئات أساسية أقل من سنتين، من سنتين إلى خمس سنوات، من خمسة إلى عشر سنوات وأكثر من عشر سنوات، حيث انه مع زيادة مدة النشاط يمكن من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من التحفيز الجبائي المقدم بشكل أحسن والتي هناك أنواع من الحوافز تمنحها الدولة لفترة زمنية طويلة نوعا ما مما يجعل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تستفيد منها خلال كل هذه المدة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والتي نوجزها فيما يلي:

- إعطاء حوافز جبائية لأصحاب المؤسسات حديثة الإنشاء مهما تكن طبيعتها ونشاطها.
- وضع سياسة على المدى البعيد تدرس مختلف الأمور الإدارية وتعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والعراقيل التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على التكوين من خلال الدورات والدروس للتعريف بمختلف جوانب التحفيز الجبائي وكيفية الاستفادة منه وكذا المسؤوليات المترتبة عن ذلك.
- العمل على ثبات القرارات السياسية وسعيها إلى أن تكون في صالح المؤسسات الموجه إليها التحفيز الجبائي.
- السهر على توسيع نطاق تطبيق الحوافز الجبائية حيث من الممكن ان تمنح التحفيز الجبائي للعديد من المناطق الخاصة مثلا حوالي ١٠ مناطق خاصة، وهذه المناطق تحوي بلدان معينة وذلك ما يتناسب مع الاهداف العامة للدولة.

المراجع:

١. الجريدة الرسمية، القانون رقم٠١/١٨ المؤرخ في ١٢/١٢/٢٠٠١، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد٧٧، ص٢٦ .
٢. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٣٩.
٣. أحمد عبد العزيز الشرقاوي، السياسة الضريبية والعدالة في مصر، معهد التخطيط القومي، جوان ١٩٨١، مصر، ص ١٠.
٤. عبد اللطيف بالقاسم، تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية: مقارنة تحليلية برؤية واقعية، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي ٢٠٠٣، ص٢٤٠.
٥. وليد زكريا صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، ط٣، دار المسيرة للنشر ودار الصفاء للنشر، الأردن، ١٩٩٧، ص ١٧.
٦. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٤٩.

٧. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠.
٨. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٣، ص ١١٨.
٩. لعلا رمضاني، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص ص ٤١، ٤٢.
١٠. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٣٩.
١١. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٤.
١٢. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص. ٢٤٧.
١٣. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص ٢١١.
١٤. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، مصر: الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٢، ص ٦٠.
15. Alain Capiez, Elément de Gestion Financière, 4 éd, Masson, Paris, 1994, p121.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 206 - 223
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

The impact of Fiscal Stimulus on Improving the Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Algeria -A field study-

Abdelhak Boukafa [1], Haj Arrabeh [2], Abdullah Mayo [3]

[1] University of Al-Wadi, Algeria
[2,3] University of Ouargla, Algeria

[1] bougoffa1@yahoo.fr, [2] araba_1979@yahoo.fr ,[3] mayouabdellah@gmail.com

Abstract:

This study aims to determine the contribution of fiscal stimulus policy pursued by the State through the various procedures, legislative and regulatory acts to improve the financial performance of small and medium-size enterprises through a field study included a group of enterprises (200 enterprises) in Some states of the country. The most important results show that tax stimulus have a role in improving financial performance throughout tax savings resulting from the stimulus, and that various entities which is having a relationship to the stimulus granting have a role in its activation to improve financial performance.

Key words: fiscal Policy, tax deduction, tax incentives, Small and Medium-size enterprises.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 224 - 235
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Vector Autoregressive Analysis -VAR Foreign Direct Investment and Unemployment: Sudan, 1990-2016

Omer Ahmed Sayed Mohamed

University of Tabuk, Saudi Arabia
omer@ut.edu.sa

Abstract:

The relationship between foreign direct investment (FDI) and Unemployment (UN) is a debatable issue. Accordingly, while some studies showed a positive impact of FDI on UN, others remarked a negative relationship between the two variables. In this study, we to use the analysis of vector autoregressive type (VAR), to examine the relationship between FDI and UN in Sudan for 1990-2016. we concluded that the FDI volume does not initiate UN, and that UN is not attracting FDI in Sudan.

Keywords: foreign direct investments, unemployment, VAR model, impulse functions.

Introduction:

Unemployment is a significant concern problem to policymakers especially for developing countries as it affects the economic welfare and social instability. Further, unemployment may causes some other problems of hopelessness frustration, which may lead unemployed youth into all manner of criminal behavior.

Sudan suffers from acute unemployment problem since it considered within the last worst six countries regarding Unemployment in the world. The reasons mentioned by Almosharaf and Tian (2014), who attributed the problem to the economic stagnation and recession in addition to some internal government policies such as privatization and non-oriented education and some of the foreign policies that led to the ban of Sudan in the international community. This problem includes all kinds of graduates including doctors, agricultural, engineers, and skilled or unskilled workers, even the government started to encourage immigration, but its external policy does not help, for that, the demand for Sudanese labor decreased in Arab labor markets, especially in the Gulf countries after the Sudanese.

The Government of the United States Imposed the set of economic constraints on Sudan at several stages started in 1997 on the pretext of Sudan's government contribution in support of international terrorism, destabilize neighboring governments, and human rights violations. That may cause an extraordinary threat to national security and foreign policy of the United States, according to U.S. government estimates. The sanctions are designed to restrict foreign investments, and prevent military sales and exports, and terminate the commercial activities between the two countries, where

Washington government imposed a trade embargo against the entire Sudan territory and suspended Sudan government total assets.(Almosharaf and Tian (2014)).

Wang and Blomström (1992), argued that Foreign Direct Investment (FDI) inflows are well known as a critical part of the economic growth of developing countries. FDI also encourages the creation of new jobs, enhances technology transfer and boosts overall economic growth in host countries. The presence of foreign firms creates competition with local companies. Hence, domestic enterprises are forced to use the existing resources more efficiently and adopt new technologies.

The Government of the United States raised the economic sanctions recently. This encourages the FDI to inflow to Sudan in the coming period with the hope of positive effect on unemployment and economic growth.

This paper studies the relationship between unemployment rates, foreign direct investments in Sudan using annual time series data for the period 1990 to 2016. Vector Autoregressive Analysis (VAR) is applied.

The results reveal that there is no causality between unemployment and foreign direct investments in Sudan. These findings offer new perspectives and insight into new policies for how to get benefit from the expected flows of FDI to Sudan.

The organization of this study is as follows; we outlook to the unemployment situation in Sudan in section two. In section three we review the Literature concerning the relationship between our two variables, then, in section four mentioned the method of analyzes and results. Finally, we conclude in section six.

Unemployment in Sudan Outlook:

To explain the situation of unemployment in Sudan recently, we adopt the outlook presented by United Nations Development Program (UNDP) and UN Development Assistance Framework (UNDAF) for Sudan for the year 2016.

- **UN Development Program (UNDP) Outlook:**

  According to UNDP, OECD et al. (2016), the growth rate of Sudan's economy was above 5% in 2015 and is expected to increase further to above 6% in 2016 and 2017.

  (UNDP, OECD et al. 2016) Continue that The employment rate for people aged 15 and older grew by 2.5% between the household labor force surveys (HLFS) of 1990 and 2011, while the total population increased by 2.8% reflecting a high dependency burden on workers. The proportion of workers in vulnerable jobs (unpaid and single self-employed) is high and contributes to poverty. Ominously, fewer than 2% of all employees participated in formal technical and vocational education and training, which highlights the need for more investment in the skills base to sustain economic transformation, including that propelled by agriculture. Sudan does not have an unemployment insurance scheme. Formal social safety nets are few and include the Social Security Fund, the National Pension Fund, and the Zakat Fund, based on Islamic Sharia principles. However, the coverage of these schemes is limited. The HLFS 2011 showed that about 80% of workers had not paid social contributions and 74% have no health insurance plan available in their workplace. The national graduate Fund (NGF) and microfinance with financing portfolios of SDG 100 million and SDG 44.3 million (2014), respectively, are critical policy interventions. Over 2005-12, the NGF has trained 28 468 graduates and financed 3 736 small enterprises, while the cumulative number of beneficiaries from microfinance since its inception in 2007 is about 1.11 million. Nevertheless, the demand for jobs is increasing. According to the HLFS 2011, the number of the new entrants into the labor market was 1.1 million, (about 61% are unemployed who have never worked). There is a need to increase spending on the SSNs, improve their governance and refine the targeting system. The Ministry of Human Resources Development and Labour is developing a coherent national employment policy, which is expected to ensure minimum standards and protection of workers.

- **UN Development Assistance Framework (UNDAF) Outlook:**

According to (UNDAF) (2016), and basing on data from 2009, labor force participation was only 48 percent.25 The level of economic activity is especially low for women, at 23 percent, compared to men, at 73 percent. As mentioned, the expansion of the public sector is partly a reflection of the responsibility of Government to provide job opportunities. This, among other factors, inflated chapter one of the budget expenditure. As such, and because the country's population is predominantly young, the issue of countering unemployment became central, particularly in the face of widespread poverty (about 46 percent of the population was poor in 2009). However, the rapidity of the expansion raises a structural workforce problem, as the rate of the increase of the workforce is almost half that of population growth. The development of the absorptive capacity of the economy is too limited to accommodate the increasing numbers of job seekers, resulting in an annual growth rate of unemployment of 4.1 percent per year, while the rate of population growth is estimated at 2.4 percent annually during the period 1993-2011.

It should be mentioned that according to the 2008 Census results about 53 percent of the total population was under 20 years of age. Those aged between 5 and 14 years comprised about 28 percent of the people and the group that was aged less than five years constituted 15 percent. This implies a growing need for employment opportunities shortly.

Although agriculture is still a significant source of employment, the role of farming has been weakened by long-term conflicts; rural-urban migration; inconsistent agricultural and macroeconomic policies. Such as excessive agricultural taxation and unstable exchange rates; and the emergence of gold mining opportunities attracting masses of people, especially young people from rural—and particularly war-affected—areas.28

The total unemployment rate was estimated in 2008 at 16.8 percent29—13.9 percent for males and 24.7 percent for females. Disparities also appear between rural and urban areas, with unemployment rates of 17.5 and 12.3 percent, respectively. Youth are disproportionally affected by unemployment, pointing partially to a mismatch between the skills of new graduates and those demanded by the labor market. There is also a lack of market-oriented skills training, a missing link between technical and entrepreneurial skills, and limited access of the urban poor to existing training facilities .

The inability of the economy to create job opportunities to match the growth in the population and workforce is demonstrated by (me) the high rate of unemployment growth due to elevated levels of people and workforce growth, and (ii) the low level of increase in employment (0.9 percent). The current low rate of economic growth, the non-conducive environment for private investments, the congested and burdened public sector, and the lack of a clear policy for creating income-earning opportunities for the unemployed make the unemployment issue one of the critical challenges facing the country.(UNDAF) (2016).

Literature Review:

FDI has been regarded in the last years, by the developing countries, as one of the best alternatives to fuel their economic growth. The macroeconomic stability and the labor market of an economy have been identified by the literature, as some of the most important aspects that are analyzed by foreign investors before deciding on a future host country. The reverse impact is also mentioned by the researchers who provide substantial evidence supporting the hypothesis that FDI brings significant benefits to a host country. Consequently, studying the interdependencies between the inflow of FDI and the unemployment becomes of high importance for each country which shows increased interest in attracting foreign direct investments. Strat, Davidescu et al. (2015).

A lot of research has been undertaken in an attempt to measure the extent to which foreign direct investments affects economic growth and reduce unemployment and vice versa.

Al Amarat (2016), tried to recognize the size of direct foreign investment in Jordan and its impact on the rate of unemployment in Jordan using *OLS* technique. It also tried to identify the constraints against the foreign investment. It concludes that the low levels of these investments are

attributed to the lack of regulating legislation that encourages foreign investment in Jordan. The study recommends the development of services and infrastructures; besides, the Jordanian concerned departments should prepare and disseminate the information on investment opportunities in Jordan.

Balcerzak and Zurek (2011), devoted their study to investigate the influence of FDI in labor markets. The VAR analysis for the period 1995-2009 has proved interdependencies between FDI and employment in Poland. FDI impulse leads to decreasing the unemployment rate. However, the positive influence of FDI on Polish labor market tends to be a term. It can suggest that government policies designed for encouraging FDI investment should be reformed to make conditions for a positive long-term influence of foreign capital inflow on Polish labor market.

Bayar (2014), examined the relationship between unemployment, economic growth, export and foreign direct investment inflows in Turkey during 2000 -2013 by using the bound testing approach based on autoregressive distributed lag. He found that there was the long run relationship among unemployment، economic growth, export and foreign direct investment inflows. Moreover, empirical findings demonstrated that there was a negative correlation between unemployment and economic growth, export, while there was a positive relationship between unemployment and foreign direct investment inflows.

Irpan, Saad et al. (2016), intended to focus on the impact of FDI on employment rate in Malaysia. Other factors such as the number of foreign workers, gross domestic product (GDP) and exchange rate (EXCR) are also included in the study. Data used in the survey is annual data spanning from 1980 to 2012. Autoregressive distributed lag (ARDL) model is used to determine the long-run relationship between the variables. The study finds that FDI, some foreign workers, and GDP significantly influence the unemployment rate in Malaysia.

Jaouadi (2014), tried to shed light on the effect of the FDI on unemployment of host countries. He attempted to determine the essential foundations of the relationship between FDI and unemployment in short and in the long run. The empirical research focused on the co-integration approach in econometrics. The empirical survey also underlined the harmful impact of FDI on unemployment in KSA in short and long-term, due to the inefficiency of the Saudi labor market that remains particular compared with other developing countries.

Mayom (2015), explored the effect of FDI on the labor market measures using panel data of 48 Sub-Saharan African Countries from 1991 to 2009. They found that there is a significant positive affect of FDI on the employment there.

Stamatiou and Dritsakis (2014), examined the relationship between foreign direct investments, unemployment rate and economic growth in Greece using annual time series data for the period 1970 to 2012. Several econometric models are applied including (ARDL) approach and ECM-ARDL model. He found a long run relationship between the examined variables. The VECM Granger causality results indicated both in the short term and in the long term strong unidirectional causality between economic development and foreign direct investments with direction from economic development to foreign direct investments.

Trimurti, Sukarsa et al. ((2015), Intended to find the determinants of foreign direct investment coming into the Java-Bali and analyze the impact of foreign investment on economic growth and unemployment in the Java-Bali. The research methodology used in this research is the quantitative method using secondary data 2004-2012 period, using key informants and some witnesses who cooperate with foreign investors for a deeper investigation of some of the results of this study. This study uses Path analysis through partial least square (PLS). The study found wages and no significant adverse impact on FDI; Economic Stability does not significantly affect the FDI, Human Capital and significant positive effect on FDI, Human Capital and significant positive effect on wages, FDI powerful and significant impact on economic growth, FDI effect powerful and meaningful impact on unemployment.

Zeb, Qiang et al. (2014), tried to explore the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Unemployment in Pakistan among some other explanatory variables namely Corruption, Population size, and Inflation. The study covers the period from 1995 to 2011. Multiple regression analysis is used to examine the effect of selected explanatory variables on unemployment in Pakistan. Results

reveal that Foreign Direct Investment plays a significant role in unemployment reduction in Pakistan. Policy recommendations are given in the light of results obtained by this research paper.

Stamatiou and Dritsakis (2013), investigated the relationship between exports, foreign direct investments (FDI) and economic growth in five Eurozone countries (Greece, Portugal ،Ireland, Spain, and Italy) using panel data for the period 1970 to 2011. The panel data causality results revealed that there is bidirectional causality between exports and economic development, while there is no causality between economic growth and FDI nor between FDI and exports.

In spite of the huge number of studies concerning the relationship between FDI and UN in the world, unfortunately, we didn't find such study in Sudan recently. Butting in mind, that the Government of the United States raised the economic sanctions recently. This encourages the FDI to inflow to Sudan in the coming period with the hope of positive effect on unemployment and economic growth. This point explains the importance of this study.

Description of the analyzed variables:

Consider the statistical data analyzed, one can notice from the graphic representation in **Figure 1**, the inflow of foreign investment in Sudan is the very low throughput of the analyzed period, and the American economic constraints can explain this on Sudan. But we can notice the rising trend of FDI in Sudan starting from the year 2000 until to the year 2006 because of the positive effect of oil in Sudan.

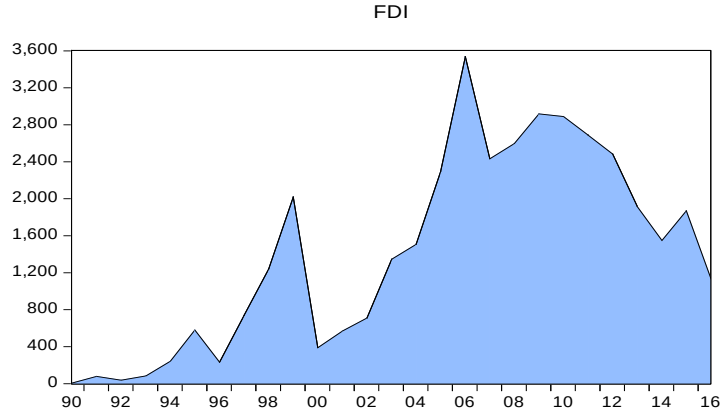

Figure 1. FDI evolution in Sudan, during 1990-2016

As we notice from the graphic representation in **Figure 2**, the rising trend of the unemployment in Sudan throughout the analyzed period, with three periods of inflections represented by the years 1990, 2006 and 2014 which may be explained by political instability in Sudan at that time.

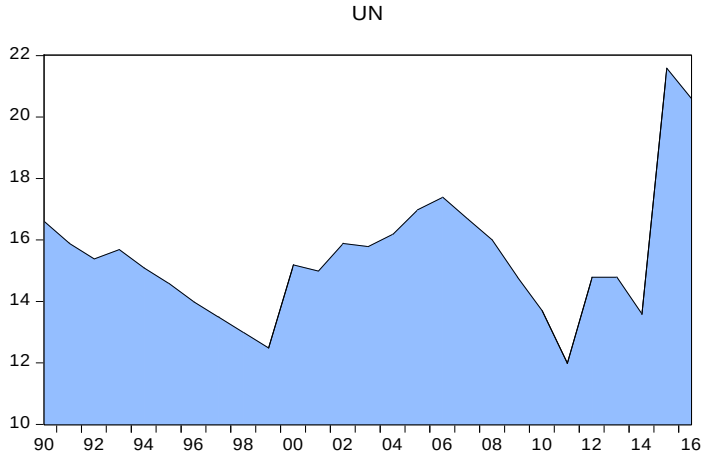

Figure 2. UN evolution in Sudan, during 1990-2016

In Table 1 we have included the main statistic parameters which characterize the two variables:

Table1
Statistic characteristics of GDP and FDI
in Sudan, 1990-2016

	UN	FDI
Mean	15.45926	1414.733
Median	15.20000	1349.200
Maximum	21.60000	3541.300
Minimum	12.00000	12.30000
Std. Dev.	2.114648	1065.192
Skewness	1.144916	0.236725
Kurtosis	4.879934	1.808833
Jarque-Bera	9.874664	1.848413
Probability	0.007174	0.396846
Sum	417.4000	38197.80
Sum Sq. Dev.	116.2652	29500489
Observations	27	27

Method of Analysis and Results:

In order test whether there is a relationship between foreign direct investment (FDI) and the unemployment rate (UN) in Sudan for the period (1990 - 2016), we considered the following assumptions:

H1: FDI ≠ f (UN)..... (1)
H2: UN ≠ f (FDI)..... (2)

The demonstration will be performed by using a VAR model, the econometric analysis used are:
a) Administering of stationary tests;
b) Checking Granger causality between the variables considered;
c) VAR model selection and the appropriate lag;
d) Estimations of the "Unrestricted FDI-UN autoregressive vector";
e) Identification of impulse functions.

a) For the variables studied, we have first tested the level stationary of the series using ADF (Augmented Dickey-Fuller) test, and it showed that the time series is not stationary, or in other words, show a unit root (Tables 2 and 3). Therefore, we have proceeded to the differentiation of order 1 of the series, and the results indicate that these integrated series are stationary of 1 order

Table 2
Testing the level stationary of FDI series

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.765198	0.3884
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Table 3
Testing the level stationary of UN series

Null Hypothesis: UN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.101912	0.0405
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Table 4
Testing the level stationary of FDI series

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.453127	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Table 5
Testing the level stationary of UN series

Null Hypothesis: D(UN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.927837	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

The Pairwise Granger causality test checks on the proportion in which the current level of (UN) is due to its previous levels, proving at the same time that if, by adding the previous values of the other variables (FDI), the explanation could be improved.

The Pairwise Granger causality test, shown in Table 6, suggests (for a lag equal to 4) that we can accept the null hypothesis in the first case, which means that UN does not cause FDI volume Granger in Sudan. The null hypothesis is also accepted in the latter case, which means that FDI volume does not cause UN level Granger.

Table 6
Pairwise Granger causality test

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/12/17 Time: 10:02
Sample: 1990 2016
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
UN does not Granger Cause FDI	23	1.12596	0.3837
FDI does not Granger Cause UN		0.88740	0.4967

c) Next, we shall explain the selection criterion of the lag and the VAR model construction. As for lag selection, we considered the "VAR Lag Order Selection Criteria" test, which in Table 7 illustrates that for six theoretical lags, two criteria (LR, FPE) recommend a lag equal to 4 for the VAR model" FDI-UN."

Table 7
VAR Lag order selection criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FDI UN
Exogenous variables: C
Date: 10/11/17 Time: 10:16
Sample: 1990 2016
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-230.7670	NA	5309479.	21.16063	21.25982	21.18400
1	-216.8966	23.95797	2171631.	20.26332	20.56088*	20.33342*
2	-214.2935	4.022951	2497293.	20.39032	20.88624	20.50714
3	-212.8643	1.948839	3249591.	20.62403	21.31833	20.78759
4	-203.4551	11.12000*	2101663.*	20.13228*	21.02495	20.34257
5	-202.1683	1.286766	2959141.	20.37894	21.46998	20.63596

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

d) Estimations of the “Unrestricted FDI-UN autoregressive vector”:
Depending on a lag equal to 4 for the VAR model" FDI-UN", the estimation of the VAR model can be found in Table 8 below:

Table 8
Estimations of the "Unrestricted FDI-UN autoregressive vector."

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/11/17 Time: 10:17
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	FDI	UN
FDI(-1)	0.522280	0.000547
	(0.26147)	(0.00064)
	[1.99748]	[0.85405]
FDI(-2)	0.070673	-0.000541
	(0.29868)	(0.00073)
	[0.23662]	[-0.73894]
FDI(-3)	0.062333	0.001109
	(0.31472)	(0.00077)
	[0.19806]	[1.43861]
FDI(-4)	0.062678	-0.000698
	(0.25347)	(0.00062)
	[0.24729]	[-1.12489]
UN(-1)	-45.48507	0.599732
	(75.2966)	(0.18444)
	[-0.60408]	[3.25165]
UN(-2)	127.3762	-0.259238
	(145.542)	(0.35651)
	[0.87519]	[-0.72716]
UN(-3)	159.9322	1.024932
	(186.902)	(0.45782)
	[0.85570]	[2.23874]
UN(-4)	-42.97305	-1.463966
	(149.608)	(0.36646)
	[-0.28724]	[-3.99483]
C	-2431.916	16.13609
	(2030.62)	(4.97400)
	[-1.19762]	[3.24409]
R-squared	0.719203	0.693694
Adj. R-squared	0.558747	0.518663
Sum sq. resids	5849005.	35.09435
S.E. equation	646.3637	1.583269
F-statistic	4.482251	3.963250
Log likelihood	-175.7679	-37.49487
Akaike AIC	16.06677	4.043032
Schwarz SC	16.51110	4.487356
Mean dependent	1651.004	15.38261
S.D. dependent	973.0454	2.282075

Determinant resid covariance (dof adj.)	1041532.
Determinant resid covariance	385898.3
Log-likelihood	-213.1995
Akaike information criterion	20.10430
Schwarz criterion	20.99295
Number of coefficients	18

The models can be written as follows:
FDI = C(1)*FDI(-1) + C(2)*FDI(-2) + C(3)*FDI(-3) + C(4)*FDI(-4) + C(5)*UN(-1) + C(6)*UN(-2) + C(7)*UN(-3) + C(8)*UN(-4) + C(9)
UN = C(10)*FDI(-1) + C(11)*FDI(-2) + C(12)*FDI(-3) + C(13)*FDI(-4) + C(14)*UN(-1) + C(15)*UN(-2) + C(16)*UN(-3) + C(17)*UN(-4) + C(18)

e) Identification of impulse functions.

As a conclusion, the VAR "FDI-UN" model can be considered representative to describe autoregressive connections between FDI and unemployment of Sudan. Based on the model, we can identify four impulse responses (illustrated in Figure 4), which evaluates the effect of a shock on variations in current or future values of the FDI and UN variables.
Based on the chart analysis we can state that FDI level (top right chart) generates almost no effect on the UN in Sudan in the years of the forecast, and also UN level (below right chart) generates almost no effect on the FDI in Sudan in the years of the forecast.

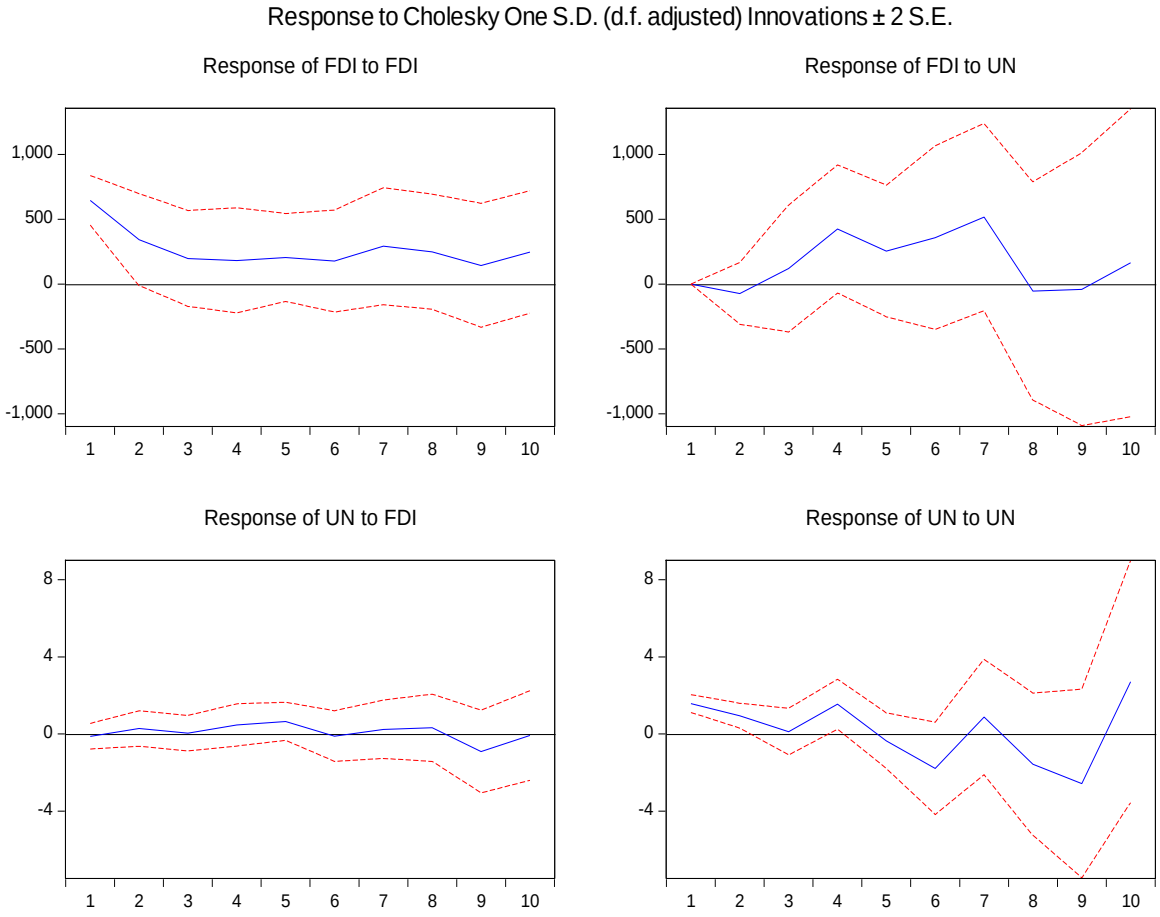

Figure 4. Impulse functions of the VAR "FDI-GDP" model

Conclusion:

In spite of the expectations and results of other empirical studies undertaken, we concluded that there is no causality between unemployment and foreign direct investments in Sudan. This conclusion is perhaps the expected one because (as we mentioned above) the Government of the United States imposed the set of economic constraints on Sudan. The sanctions are designed to restrict foreign investments, and prevent military sales and exports, and terminate the commercial activities between Sudan and other countries in the world.

After the Government of the United States raised the economic sanctions recently, this will encourage the FDI to inflow to Sudan in the coming period with the hope of positive effect on unemployment and economic growth.

References:

[1] (UNDAF), U. D. A. F. (2016). "Common Country Analysis for Sudan/ Desk Analysis".

[2] Al Amarat, M. H. E. (2016). "The Impact of Direct Foreign Investment on Unemployment in Jordan." Modern Economy **7**(06): 737.

[3] Almosharaf, H. A. and F. D. Tian (2014). "The Causes of Sudan's Recent Economic Decline." IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933.

[4] Balcerzak, A. P. and M. Zurek (2011). "Foreign direct investment and unemployment: VAR analysis for Poland in the years 1995-2009." European Research Studies **14**(1): 3.

[5] Bayar, Y. (2014). "Effects of economic growth, export and foreign direct investment inflows on unemployment in Turkey." Investment Management and Financial Innovations **11**(2): 20-27.

[6] Irpan, H. M., et al. (2016). Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate in Malaysia. Journal of Physics: Conference Series, IOP Publishing.

[7] Jaouadi, S. (2014). "Could foreign direct investment increase unemployment: case of KSA." The international journal's research journal of economics and business studies **3**(9): 51-56.

[8] Mayom, D. A. (2015). "The Impact of Foreign Direct Investment on Labor Market Measures: Evidence from Sub-Saharan Africa".

[9] Stamatiou, P. and N. Dritsakis (2013). A Causal Relationship between Exports, Foreign Direct Investment and Economic Growth for five European countries: A Panel Data Approach. twelfth Annual EEFS Conference, Berlin, Germany.

[10] Stamatiou, P. and N. Dritsakis (2014). The Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate and Economic Growth in Greece: A Time Series Analysis. International Work-Conference on Time Series Analysis (ITISE.(

[11] Strat, V. A., et al. (2015). "FDI and The Unemployment-A Causality Analysis for The Latest EU Members." Procedia Economics and Finance **23**: 635.٦٤٣-

[12] Trimurti, C. P., et al. "Determinants And The Impact Foreign Investment To Economic Growth And Unemployment In Java-Bali Region".

[13] UNDP, et al. (2016). African Economic Outlook / Sudan.

[14] Wang, J.-Y. and M. Blomström (1992). "Foreign investment and technology transfer: A simple model." European economic review **36**(1): 137-155.

[15] Zeb, N., et al. (2014). "Foreign direct investment and unemployment reduction in Pakistan." International Journal of Economics and Research **5**(02): 10-17.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 224 - 235
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة: السودان، ١٩٩٠-٢٠١٦

عمر أحمد سيد محمد

جامعة تبوك– المملكة العربية السعودية
omer@ut.edu.sa

الملخص:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والبطالة (UN) هي قضية قابلة للنقاش. وبناءً على ذلك، وبينما أظهرت بعض الدراسات أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر في الأمم المتحدة، لاحظ آخرون وجود علاقة سلبية بين المتغيرين. في هذه الدراسة ، نستخدم تحليل النمط النازع الذاتي (VAR) ، لفحص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأمم المتحدة في السودان للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦. استنتجنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشرع الأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة لا تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، البطالة، نموذج VAR ، وظائف الدفع.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 236 - 244
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Impact of Small and Medium Scale Enterprises on Economic Growth: Evidence from Nigeria

[1]Aminu Bello, [2]Adamu Jibir, and [3]Ibrahim Ahmed

[1,2] Department of Economics, Gombe State University, Nigeria

[3]Department of Business Administration, Gombe State University, Nigeria

[2] Email: adamujibir@gmail.com

Abstract:

Small and medium scale enterprises play an important role in terms of growth and development of an economy. This is due to the fact that creation, sustenance, and growth of SMEs is believed to be the key ingredient for development of the industrial sector of an underdeveloped economy. The study examines the impact of small and medium scale enterprises on economic growth of Nigeria using time series data spanning between 1986 and 2016. The data is obtained from the statistical bulletin published yearly by the Central Bank of Nigeria (CBN). Regression analysis is employed for interpretation and analysis of the data collected for the study. The finding of the study reveals a positive and significant relationship between small and medium scale enterprises and output growth indicating that small and medium scale enterprises in Nigeria make positive contribution towards the development of Nigerian economy. The study recommends that government should formulate new economic policy to restrict massive importation of foreign goods especially those goods that the SMEs can produce locally in order to protect the local producers against competition with foreign firms. Efforts should also be made to ensure that adequate infrastructural facilities are in place for proper operation of SMEs in the country.

Keywords: Economic Growth, Industrial Sector, SMEs
JEL Classification: L26, L32, O10, O40

Introduction:

In recent time, interest in the linkages between Small and Medium Scale Enterprise (SMEs) and economic performance of countries has attracted the attention of researchers and policy makers and spawned volume of studies on this research area (see Kadiri, 2012; Taiwo, Ayodeji & Yusuf, 2012; Thurik & Wennekers, 2004; Vijayakumar, 2011). This is not surprising considering the role of SMEs in promoting economic growth and development through various channels including job creation, income redistribution, poverty reduction and maintaining a healthy economy (Beck, Demirguc-kunt & Levine, 2005).

The small and medium scale enterprises sub sector of the economy holds the key to the nation's quest for economic growth and development. Today, regardless of the level of growth and development the world over, countries continue to embark on viable policies and programs that would create and pave way for the sustainable development of their economies through SMEs development. Numerous studies have shown that small and medium scale enterprises act as a

catalyst for growth and development of a national economy (Anthony & Arthur, 2008; Chinweuba & Sunday, 2015 & Vijayakumar, 2013).

In recent decades, Nigeria has made it one of the nation's prime objectives to expand its industrial base through creation, sustenance and growth of small and medium scale enterprises for attainment of economic growth. This has remained the focus of various administrations in Nigeria particularly during the present democratic dispensation.

Moreover, a major obstacle limiting the development of SMEs in Nigeria is the death of infrastructural facilities and financial sources for the sub sector. In most cases, the operators often find financing options particularly banks inaccessible. This phenomenon has pushed many operators to explore other alternative funding sources with high interest rate and other implications. In response to that, government came with various financial windows for the SMEs through the Central Bank of Nigeria. This include Micro, Small and Medium Scale Development Fund (MSMSDF), microfinance banks, direct loans from state governments among many other financial windows. Over a short period, it has yielded significant improvement in their activities (Jibir, 2015).

On the other hand, the decay of infrastructural facilities especially power has negatively affected the performance, growth and development of SMEs in Nigeria over the years. However, there are efforts by both states and central government to provide a supporting power supply for industrial development. This development in SMEs activities has spawned volume of empirical studies trying to ascertain the nexus between their activities and general performance of the economy. Studies such as Aremu and Adeyemi (2011); Cravo, Gourly and Becker (2009); Kaigama, Talib, and Ashari (2016); Nagaya (2017) and Taiwo, Ayode and Yusuf (2012) among many others have looked into the relationship between SMEs and economic growth and came up with different and conflicting results which call for further investigation. Besides that, it is observed that majority of the studies applied primary data in the case of Nigeria. There are very few studies that used time series data. Thus, the present study plans to undertake the anatomy of the relationship between SMEs activities and economic growth using dataset for Nigeria. The study goes beyond the existing studies in two ways: firstly, it has applied more recent time series data and secondly, it considers wide specification and robust econometric techniques. On the basis of that, it provides fresh insight to the existing literature on the relationship between SMEs and economic growth.

The remainder of the paper is organized in six sections as follows: following the introduction (section 1), Section 2 deals with empirical literature. Respectively, methodology, results and discussions are treated in sections 3 and 4 followed by conclusion in the last section.

Literature Review:

Given the significance of SMEs in economic growth and development, numerous studies have assessed the role of SMEs sector in light of various activities stimulating growth and development. For instance, Nagaya (2017) examines the impact of SMEs on economic growth using dataset for India and found that SMEs activities are growth enhancing through various channels like employment and poverty reduction. Correspondingly, Aremu and Adeyemi (2011) finds similar evidence that SMEs are vital agent in creating job opportunities and reducing poverty.

In another study for a sample of 45 countries conducted by Beck, Dunt and Levine (2005) show that there is a strong positive correlation between SMEs activities and output growth. This implies that SMEs are vital instrument for promoting growth and development. However, no link is found between SMEs, poverty and inequality. Taiwo, Ayodeji and Yusuf (2012) in their study of the role of SMEs in promoting economic growth in Nigeria have revealed that there is strong nexus between SMEs activities and economic performance in Nigeria. Moreover, the study found that SMEs in Nigeria are faced with several challenges including financial constraints, high level of corruption and lack of training and capacity building which have hindered their smooth activities.

Additionally, Chinweuba and Sunday (2015) investigate the relationship between SMEs and economic growth of Nigeria. Their findings reveal that SMEs activities are growth enhancing through expansion in output and other various means of survival. In the same vein, Motilewa, Ogbari and Aka (2015) established that SMEs are found to be engine of growth in Nigeria. They also state

that such enterprises operate with multiple challenges including financial and managerial constraints. In another study for the economy of Pakistan by Nalini, Alamelu, Amudha and Motha (2016), they note that SMEs are making significant role in promoting job opportunities and commodities for export.

Availability of finance has been widely viewed as a problem to growth and development of SMEs particularly in developing countries. For instance, Bekele and Zekele (2008) and Jibir (2015) have examine the role of finance in the development of SMEs and found that smooth financing has a strong link with the running and growth of SMEs and can boost their performance.

Furthermore, there are some studies that found no significant impact of SMEs on economic growth. For example, Cravo, Gourly and Becker (2009) find that SMEs activities is negatively correlated with the level of growth and development. They further assert that human capital embodied in SMEs may be more significant for promoting economic growth than the SMEs activities.

Using time series data for Sri Lanka, Vijayakumar (2013) find an insignificant nexus between SMEs and growth and development of Sri Lankan economy. Also, Olukayode and Somoye (2013) investigate the impact of finance on entrepreneurship growth in Nigeria using endogenous growth framework, the results show that the finance, interest rate, real gross domestic product, unemployment and industrial productivity are significant to entrepreneurship in Nigeria.

Afolabi (2013) evaluates the effect of SMEs financing on economic growth in Nigeria between 1980 and 2010. The study employed ordinary least square (OLS) method to estimate multiple regression models. The study reveals that SMEs output proxy by wholesale and retail trade output as a component of gross domestic product and commercial banks' credit to SMEs exert positive and significant impact on the economic development. Furthermore, Onakoya, Fasanya and Abdurrahman (2013) examine the impact of financing small scale enterprises on economic growth using quarterly time series data from 1992 to 2009 using OLS. The result shows that loan to small scale entrepreneurs have a positive impact on the economic performance.

Also, the role of SMEs in employment generation has also been acknowledged in the literature. Anthony and Arthur (2008) investigates the role of micro, small, and medium enterprises in the growth of per capita income in the United States, using database for firms in the formal manufacturing sector with fewer than 10, 20, 100, or 250 employees. Employing regression model, the result of the study shows a positive relationship between economic growth and the prevalence of firms of medium size or smaller (250 employees or less). However, they find only limited connection between growth and the prevalence of small or micro firms with fewer than 10, 20, or 100 employees.

Kadiri (2012) examines the contributions of small and medium scale enterprises (SMEs) to employment generation in Nigeria. The binomial logistic regression analysis was employed as tools for statistical analysis. The results show that SMEs has not impacted positively on economic growth partly due to poor financing and commitment from the government. Iyigun and Owen (1998) show a negative relationship between the level of economic development and the level of self-employment in the labour force. Carree, Van Stel, Thurik and Wennekers (2002) find a non-linear relationship between economic development and entrepreneurship activities.

Also, Beck, Demirguc-Kunt, and Maksimovic (2005) estimate the standard growth regression including the relative size of the SMEs sector in terms of employment and find a positive but not robust impact on economic growth for a cross-section of countries. Using similar approach, Audretsch and Keilbach (2004) and Mueller (2007) obtain a positive impact of measures of entrepreneurship on economic growth in the context of developed countries.

In addition, there are some panel studies that investigate the role of SMEs in promoting growth and development. In this regard, Andre, Carree and Thurik (2004) investigate the contribution of total entrepreneurial activity in GDP growth for a sample of 36 countries and test whether this contribution depends on the level of economic development measured as GDP per capita. The result shows that entrepreneurial activity by nascent entrepreneurs and owner/managers of young businesses affects economic growth, but the effect depends upon the level of per capita income.

In another cross country study, Ming-Wen (2010), uses a dataset covering thirty-seven countries including developed and developing countries to examine the contribution to economic growth from the SMEs sector spanning between 1960 and 1990. The findings reveal that small scale businesses contribute positively towards economic prosperity of a country. Also, it is observed from the study that, in pursuance of economic growth, SMEs in the high- income economies generally help in the promotion of entrepreneurship activities, whilst in the less-developed economies they contribute in terms of job creation to the people.

Thus, it can be observed that studies on the impact of SMEs on economic growth still remain inconclusive. There are mixed findings on the subject matter. In the case of Nigeria, besides inconclusiveness of the results, most of the studies used descriptive statistics (see Taiwo, Ayodeji and Yusuf, 2012; Motilewa, 2015). Very few studies have applied econometric techniques and they have not properly check the time series properties of the data. Again, it is noted that they used small sample size which affected the reliability of their findings. Therefore, this study plans to improve on the weaknesses identified in the literature by extending the study period and using robust econometric techniques.

Materials and Methods:

- **Type and sources of data**

  The data used in this study were all collected from secondary sources including annual time series data for Nigeria on real gross domestic product which was taken as proxy for economic growth, SMEs output and commercial banks credits to SMEs collected for the period spanning between 1986 and 2016. The data were obtained from the statistical bulletin of the Central Bank of Nigeria (CBN), 2017.

- **The Model**

  Over the years, economic growth models developed by Barro (1990); Mankiw, Romer and Weil (1992) have been used by many researchers provide a theoretical framework for the analysis of the factors promoting economic growth. This development in the growth literature has brought a break-through where many other variables are now considered into the growth framework in addition to the traditional factors like capital, labour and technology. This has brought extension in the growth model to include other variables like SMEs in the analysis of economic growth. In this vein, this study follows Cravo, Gourlay and Becker (2010) approach to specifically analyse the impact of SMEs on economic growth of Nigeria.

  The model for this study is specified in equation 1 as follows:

$$RGDP_t = f(SMEO_t, BCSME_t + \mu_t) \text{----------(1)}$$

  Where RGDP represents real gross domestic product, which is taken as proxy for economic growth while SMEO and BCSME represent total output of SMEs and bank credit to SMEs respectively. Bank credit to SMEs is taken as proxy for the input of the enterprises.

  Equation 1 can also be estimated in econometric form as:

$$RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 SMEO_t + \alpha_2 BCSME_t + \mu_t) \text{----------(2)}$$

  Where:

  α_0 denote the constant term, and $\alpha_1$and α_2 are slope of coefficients representing parameters to be estimated and μ_t is the stochastic error term which represents all other variables that are not captured in the model.

  All the coefficients are expected to be positive. We can equally expressed it in econometric form as α_0, α_1, α_2>0.

- **Tools of analysis**

  The study employed regression technique to model the relationship between SMEs activities in Nigeria and the performance of its economy. In view of the fact that this study used time series data and inherently it might exhibit some strong trends, the non-random

disposition of the series might undermine the use of some of econometrics tests such as F and t-tests. This is because they can cause rejection of a hypothesis which would have otherwise not been rejected. This study conducted stationary test using ADF test to mitigate such situations. After that, a fully modified simple ordinary least square is applied with a view to find the nexus between the dependent variable and independent variables used in the model.

- **Unit root tests**

As explained earlier, testing for unit root of the variables is necessary in order to rule out the possibility of non-stationery of the data. Therefore, testing for unit root test will be done using Augmented Dickey Fuller (ADF) test unit root test. The test is based on an estimate of the following regression:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta y_i + \mu_t \text{ ---------(3)}$$

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \sum_{i-1}^{n} \alpha_1 \Delta yi + \delta_t + \mu_t \text{ -------(4)}$$

Where:

Y is a time series, t is a linear time trend, Δ is the first difference operator, α_0 is a constant, n is the optimum number of lags on the dependent variable and μ is the stochastic error term. The difference between equation (3) and (4) is that, the first equation includes just drift. Moreover, the second equation includes both drift and linear time trend.

Results and Discussions:

This section presents and discusses the result of Augmented Dickey Fuller (ADF) and Philips unit root tests of individual series, followed by modified ordinary least square (OLS) regression technique. Table 1 depicts the result of the ADF unit root test. It can be seen that all the variables (real gross domestic product (RGDP), small and medium scale enterprise output (SMEO) and bank credit to small and medium scale enterprises (BCSME) are not stationery at levels but they become stationery after differentiating once at 5 percent level of significance.

Table 1: ADF Unit Root Test

At Level			At First Difference		
Variable	Constant and no trend	Constant and Trend	Constant and no trend	Constant and trend	Order of integration
RGDP	-2.5901	-2.8600	-5.4567**	-5.4321**	I(1)
SMEO	-1.3209	-2.4321	-4.8976**	-6.7650**	I(1)
BCSME	-1.7902	2.4560	-6.3211**	-6.3211**	I(1)

Source: Computed by authors using E-views 9.0.

Note that, ** denotes rejection of null hypothesis at 5 percent significant level.

Perron (1989) opines that in the presence of structural changes and breaks, the power of ADF unit root tests to reject the unit root hypothesis decreases. This can affect the reliability and robustness of the result. In this case, the application of ADF statistics may be misleading, for several time series data used in the study have been subjected to structural changes over the study period (see Fambon, 2013). In this regard, the study applied PP unit root test and the result is presented in table 2.

Table 2: PP Unit Root Test

At Level			At First Difference		
Variable	Constant and no trend	Constant and trend	Constant and no trend	Constant and Trend	Order of integration
RGDP	-1.4310	-2.0123	-4.5432**	-5.6721**	I(1)
SMEO	-2.0119	-2.1345	-4.3256**	-4.5432**	I(1)
BCSME	-1.0981	-2.3110	--5.0123**	-5.2978**	I(1)

Source: Computed by authors using E-views 9.0.
Note that, ** denotes rejection of null hypothesis at 5 percent significant level.

Interestingly, as obtained in the ADF test, all the variables (real gross domestic product (RGDP), small and medium scale enterprise output (SMEO) and bank credit to small and medium scale enterprises (BCSME) are not stationery at level but they become stationery after differentiating once at 5 percent level of significance.

Table 3: Modified OLS regression result, real GDP as the dependent variable

Variables	Coefficient	Std. Error	T-Statistics	Probability
C	124.4370	141.0983	2.00579	0.0010
SMEO	12.6734	2.0694	3.2754	0.0001
BCSMEs	3.6793	1.7923	2.4792	0.0261
R-Squared	0.88348			
Adj R-square	0.87612	MeanDepVar	295077.4	
S.E of REG	42.44567	S.D DepVar	242544.1	
Sum squared	253.16			
Log likelihood	-96.54353	F–stat	42.7649	
Durbin Watson T-test	1.44567	Prob (F-stat)	0.49000	

Source: Computed by authors using E-view 9.0.

The results of the estimated regression equation indicate that the dependant variable (RGDP) and independent variables (SMEO and BCSME) are in line with our apriori expectation. All the coefficients are positive and significant at 5 percent level of significance. A unit increase in SMEO increases the RGDP by 12.6734 and a unit increase in BCSME increases RGDP by 3.6793. Therefore, it is very clear that changes in the dependant variable depend on changes in the explanatory variables used in the study. This shows that the explanatory variables used in the model have significant influence (positively) on economic growth in Nigeria. The findings of this study is in line with previous studies like Nalini, Alamelu, Amudha and Motha (2016); Anthony and Arthur (2008) and Onakoya, Fasanya and Abdurrahman (2013) and in contrast with studies conducted by Cravo, Gourly and Becker (2009); Vijayakumar (2013) and Kadiri (2012).

The result indicates that the explanatory variables included in the model explain about 88 percent variation in the explained variable. Within the context of the model, the independent variables explain about 88 percent variability in economic growth during the study period while the remaining 12 percent is controlled by the stochastic error term.

Further Diagnostic test

The reliability of the OLS regression result depends on the ability of the model to pass all the necessary diagnostic tests and meet the OLS assumptions. On the basis of that, Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test, Ramsey RESSET test, JarqueBera normality test and Heteroscedasticity test are conducted and the results are presented in table 4.

Table 4: Diagnostics Results

Test	**Test Statistic**	**P-Value**
$X_{2\ Breusch\text{-}Godfrey\ LM\ test}$	5.4356	0.1926
$X_{2\text{Ramsey RESSET test}}$	0.6651	0.9911
$X_{2\text{JarqueBera normality test}}$	2.4577	0.0055**
$X_{2\text{Heteroscedasticity test}}$	1.3666	0.6999

Source: Computed by authors using E-view 9.0.

**, denotes significance at 5 percent.

The results from table 4 depicts that the regression model passes all the diagnostic tests against serial correlation, functional form misspecification and non-normal errors.

Conclusion and Policy Recommendations:

Contribution of small and medium scale enterprises towards economic growth of a country cannot be over emphasized. Many industrial countries of today have used such enterprises in one way or the other to expand the industrial base of their economies for attainment of economic growth.

The study is conducted to examine the impact of small and medium scale enterprises on economic growth in Nigeria. The study is carried out using secondary data. Regression analysis is employed to analyse and interpret the data collected for the study. It is found from the study that small and medium scale enterprises contribute positively towards economic growth in Nigeria. Stimulation for exploration of local resources and creation of employment opportunities for the citizens of the country signify their contribution to the economy of Nigeria. It is known to everyone that small and medium scale enterprises predominates the industrial base of the Nigerian economy. This highlights that the country's industrial sector highly depends on the activities of small and medium scale enterprises. On the basis of the findings of the study, the following recommendations are proposed for policy action in the country:

1. Effort should be made to ensure that adequate infrastructural facilities are in place for proper operations of small and medium scale enterprises in the Nigerian economy. Availability of adequate electricity and efficient transport system is very essential for survival, growth and development in any given economy.
2. New economic policy should be introduced in the country to prevent massive importation of foreign goods particularly those that our local industries can produce domestically in order to protect the local producers against stiff completion with foreign firms.
3. Financial institutions especially banks should be encouraged to increase their loans and advances to SMEs in the country to address the financial challenges confronting the operations and survival of many enterprises in the country.
4. Seminar, Workshop and training should be organised from time to time for managers and operators of SMEs in the country in order to improve their technical and managerial skills for better performance from such enterprises.

References:

[1] M. O. Afolabi. (2013). Growth effect on small and medium enterprises (SMEs) financing in Nigeria, Journal of African Macroeconomic Review. 3(1), 193-205.

[2] L. Anthony & S. Arthur, (2008). The role of micro, small and medium enterprises in economic growth: across-country regression analysis,United States Agency for International Development Micro-Report, No. 135.

[3] M. A. Aremu & S. L. Adeyimi, (2011). Small and medium scale survival as a strategy for employment generation in Nigeria. Journal of Sustainable Development, 4(1), 25-37.

[4] R.Barro , (1991). Economic growth in a cross section of countries. Quarterly Journal
a. of Economics, 106(2), 407-43.

[5] T.Beck , Demirguc-kunt, A. & Levine, R. (2005). SMEs, growth and poverty. NBER working paper No. 11224.

[6] Beck, T., A. Demirguc-Kunt , L. Laeven, R. Levine , (2008). Finance, firm size and growth. Journal of Money, Credit, and Banking, 40(7), 1379-1405.

[7] Beck. T. Demirguc-Kunt. A. &Maksimovic. V. (2005). Financial and legal constraints to firm growth: does firm size matter? Journal of Finance. 60, 137-177.

[8] Bekele, E. Zeleke, W. (2008). Factors that affect the long-term survival of micro, small and medium enterprises in Ethiopia. South African Journal of Economics. 76(3),1-33.

[9] M. A. Carree., Vanstel. A. J. Thurik. A. R. & A. R. M. Wennekers. (2002). Economic development and business ownership: an analysis using data of 23 OECD countries in the period 1976-1996",Small Business Economic.19, 217-290.

[10] Central Bank of Nigeria. (2016). Statistical Bulletin. Abuja, Nigeria.
[11] E. T. Chinweuba, & C. O. Sunday, (2015). Quantitative analysis of the impact of small and medium scale enterprises on the growth of Nigerian economy: (1993-2011). International Journal of Development and Emerging Economics, 3(1), 26-38.
[12] T. A. Cravo , A. Gourlay, & B. Becker, (2009). SME and regional economic growth in Brazil. WP 2010-01.
[13] D. Dickey, and W. Fuller, 1979. Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association, 74(366), 427–731.
[14] A. Jibir, (2015). Microfinance institutions and the development of SMEs in Gombe State of Nigeria. International Journal of Banking, Finance, Management and Development Studies. 1(5), 72-88.
[15] I. B. Kadiri. (2012). Small and medium scale enterprises and employment generation in Nigeria: the role of finance. Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review. 1(9), 79-94.
[16] Y. M Kaigama, N.A Talib, H. Ashari, (2016). Moderating effect of financial literacy in the relationship between microfinance banks and small business survival. Indian Journal of Innovations and Developments. 5(12), December.
[17] M. F.Lyigun. & A. L. Owen. (1998). Risk, entrepreneurship and human capital accumulation",American Economic Review. 88, 454-457.
[18] G. Mankiw , D. Romer, , D. Weil, , (1992). A contribution to the empirics of economic
a. growth. Quarterly Journal of Economics, 107(2), 404-437.
[19] B. D. Motilewa, M. Ogbari, & D. O. Aka, (2015). A review of the impacts SMEs as social agents of economic liberations in developing economies. International Review of Management and Business Research, 4(3), 903-914.
[20] N. Nagaya, (2017). SME impact on output growth, case study of India. Palma Journal, 16(13),11-170.
[21] R. Nalini, R. Alamelu, R. Amudha, L.C.S. Motha, (2016). Financial literacy and its contributing factors in investment decisions among urban populace. Indian Journal of Science and Technology. 9(27), 1-9.
[22] K. Odubajo. (2001). Relevance of small scale enterprises in development of Nigerian. Economy Journal of Banking. 8(6), 14-19.
[23] P. Perron, (1989). 'The Great Crash, the Oil Price Shock and the Unit Root Hypothesis'. Econometrica, 57(6), 1361–401.
[24] P.C.B. Phillips, & P. Perron, (1988). Testing for a unit root in a time series regression. Biometrika, 75(2), 335-346.
[25] M. A. Taiwo , A. M. Ayodeji, & B. A. Yusuf, (2012). Impact of SMEs on Economic Growth and Development. American Journal of Business and Management, 1(1), 18-22.
[26] R. Thurik, & S. Wennekers, (2004). Entrepreneurship, small businesses and economic growth. Journal Small Business and Entrepreneurship Development, 1(1), 140-149.
[27] R.E. Ufot, E.G. Reuben, M. Baghebo. (2014). Small and medium scale enterprises (SMEs) and Nigeria's economic development. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(7), 1-7.
[28] S. Vijayakumar. (2013). The trend and impact of SMEs on economic growth of Sri Lanka. Journal of Global Business Management and Research, 2(1), 39-47.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 236 - 244
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دليل من نيجيريا

أمانو بيللو[١]، أدامو جيبير[٢]، ابراهيم أحمد[٣]
[١،٢] قسم الاقتصاد، جامعة ولاية غومبي، نيجيريا
[٣] قسم إدارة الأعمال، جامعة ولاية غومبي، نيجيريا
[٢]ايميل:adamujibir@gmail.com

الملخص:

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا من حيث نمو وتطور اقتصاد ما. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدامتها ونموها يُعتقد أنها العنصر الأساسي لتنمية القطاع الصناعي للاقتصاد المتخلف. تبحث الدراسة في تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تمتد بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٦. ويتم الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية المنشورة سنويًا من البنك المركزي النيجيري (CBN). يستخدم تحليل الانحدار في تفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها للدراسة. يكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وهامة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة ونمو الإنتاج يشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تساهم بشكل إيجابي في تنمية الاقتصاد النيجيري. توصي الدراسة بأن تقوم الحكومة بصياغة سياسة اقتصادية جديدة للحد من الاستيراد الضخم للسلع الأجنبية وخاصة تلك السلع التي يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تنتجها محليا من أجل حماية المنتجين المحليين من المنافسة مع الشركات الأجنبية. كما ينبغي بذل الجهود لضمان وجود منشآت بنية أساسية مناسبة للتشغيل السليم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ، القطاع الصناعي ، الشركات الصغيرة والمتوسطة

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 245 - 268
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Impact of Financial Analysis on Performance in Industrial Sector in British on Social Responsibility in Corporate

Hassab Elrasul Yousuf. AL Tom shihabeldeen

Prince Sattam Bin Abdul-Aziz University, College of Science & Humanities Studies
Business Administrative Department, KSA
Hyt279091@gmail.com

Abstract:

The aim of this paper is to perform an analysis of the financial position, performance, social and corporate responsibility, SWOT and valuation of the two companies McBride plc. &, Headlam Group is British flooring company.

The financial analysis, that shows that Headlam group Plc is performing much better than the McBride Plc. Further, on conducting the SWOT analysis, it was found that there has been a decline in the market share of McBride Plc with the increase in restructuring and reorganising cost. On the contrary, to this, the Headlam Group Plc has the obsolete equipment and weak brand portfolio.

Keywords: perform, profitability, Market share

Introduction

- **Overview**

The main objective of any business is to maximise the wealth of shareholders investing in it. This could be done by developing any business with proper planning by including financial analysis in its business plan. The business plan consists of the company's organisational, financial and marketing strategies. Financial analysis is the process of evaluation of a business using information from financial statements and reports, accounting ratios and other sources of information to compare against past performance of the business or competitors' performance (Accountingtools.com, 2016). It is helpful in determining market position of the business and outline future goals providing space for further improvements. It also helps the business to improve its profitability, value and cash flow. It is a necessary tool for any business to establish investment, financing and dividend policies (Fridson and Alvarez, 2011).

SWOT analysis helps to evaluate the environment in which a business operates. It helps in analysing the strategic capabilities of the business enterprises and provide outline about their service' description (Helms and Nixon, 2010). Furthermore, it helps in evaluation of strengths and weaknesses of the opportunities and threats prevailing in the business of their respective industries. SWOT analysis is one of the most respected and the highest ranked analysis technique used in strategic planning, which helps in understanding how new opportunities can be achieved through existing strengths and how weaknesses slow progress or magnify threats of the business. When these two techniques are combined, it would be easy for the researchers to create a solid base for determining the position of the business and what lays for them in future (Böhm, 2009).

The aim of this report is to perform an analysis of the financial position, performance, cash flows, social and corporate responsibility, SWOT and valuation of two companies from FT UK 500 index ranking OF 2017- McBride plc and Headlam Group- from household goods and home construction industry.

- **About Companies**

McBride plc is a British manufacturing company providing services in the household and personal care products. It was established in 1927 in Manchester and produces brands such as Oven Pride, Sensei, Fish Stick, Surcare, Gentelle and Limelite and also provides contract manufacturing for other brand owners. It is listed in London stock exchange and is a part of FTSE SmallCap Index. The group is the biggest maker of household products whole over Europe with a profit of over £800m up to 2012 acquired through growth and acquisition. Moreover, the company has over 20 manufacturing operations in various European and Asian countries (Garvey, Stokes and Megginson, 2014). Headlam Group is British flooring company which distributes floor coverings constructions in Europe. It was established in 1992 at Birmingham and is also listed in London Stock Exchange where it was once a part of FTSE 250 Index. It supplies floor coverings like carpets and parquet to independent retailers in international markets of France, Netherlands and Switzerland (Whiteside and Forsyth, 2012).

- **Business Sectors**

The household industry comprises production of goods and products for consumption within a household. They consist of companies engaged in the manufacturing of non-durable goods. They are a significant part of the economy of any country as it helps in increasing supply of services via import and export. They are mostly conglomerates that satisfy a broad customer base. They come under defensive investments and perform well in good times (Turner, 2014). The industry is mature in nature and sales, and earnings streams are relatively steady throughout the business cycle. This industry is expected to reach an estimate of $664 billion by 2020, and with the improvement of lifestyle and income level among the people, there has been a significant increase in growth opportunities in this market (Salvatore, 2016).

Flooring industry is a part of the home construction industry which includes laying materials to cover the floor using carpets, tiles, vinyl, parquet and laminate. This sector is driven by innovations and new trends in floor designs due to which this industry is highly competitive (Geary and Sorrell, 2012). The advent of several new technologies and the increasing use of specialised machinery have led this field to change beyond recognition. The favourable thing for this industry is that construction materials are available in plenty and low-maintenance required. Flooring industry is booming lately and occupies 50% of overall market share by 2020 (CTI Reviews, 2016).

- **Aim and Objectives**

1. **Aim**

To analyse the financial and operating performance of two companies operating in financial sector

2. **Objectives**

- To evaluate financial and operating performance of McBride plc and Headlam Group
- To perform and study financial analysis of both companies
- To perform SWOT Analysis to have comparison between both companies

- **Structure of Study**

The structure of report includes following parts:

1. **Introduction**

This section is the brief overview of the two companies- McBride plc and Headlam Group. Moreover, aim, objectives and research question would be provided by the researcher to define the path to arrive at the result of this topic.

2. **Literature Review**

It is the review of relevant theoretical and empirical research which should be developed comprehensively so as to understand the background problem. It would discuss different sides of SWOT analysis as well as financial analysis, corporate and social responsibility strategy of companies.

3. **Study**

This section comprises the financial analysis of the two companies by using their balance sheets to determine their efficiency, capital structure, cash flows, and corporate social responsibility to provide detail study by the researcher.

4. **Discussion**

The discussion part includes all findings found in the SWOT analysis of the two companies, and then these finding would be discussed to comment on the performance of two companies.

5. **Conclusion**

This section is the final part which would relate the finding of the original problem statement and literature review. This would be followed by a brief summary of the given report, and future recommendation would be provided for this research.

- **Hypotheses**

H1: There is a positive relationship between Performance in Industrial Sector in British and Social responsibility in corporate

H2: There is a positive relationship between Social responsibility in corporate and the competitiveness of Industrial Sector in British

H3: There is a positive relationship between Performance in Industrial Sector in British and Social responsibility in corporate and liquidity.

- **Methodology**

The methodology of this paper used SWOT and valuation of the two companies McBride plc. &, Headlam Group is British flooring company, to compare the financial position, performance, social and corporate responsibility.

Literature Review

1. Introduction

This section will discuss different types of analysis, which will be conducted in the study. First, there would be some discussion on SWOT analysis with emphasis on advantages and disadvantages of the given topic. Next, financial analysis of financial statements as well as corporate and social responsibility strategy for the topic would be discussed. A major part of the section would be devoted to discussion of industries in which McBride plc and Headlam Group conduct their operation.

2. List of Analysis

2.1.1: SWOT analysis

SWOT analysis stands for strength, weakness, opportunity and threats. This analysis evaluates these four elements for an organisation, business venture or any project. It can be carried out for any company, person, product or industry (Helms and Nixon, 2010). It helps to provide a specification to the objectives and helps the business in identifying internal and external factors which might be favourable or unfavourable to achieve the given objective (Ferrell and Hartline, 2012). It helps to evaluate the environment which would be favourable for operation the business. It helps in devising strategic capabilities faced by the company through the description and analysis of strengths and weaknesses of the business and opportunities and threats it possessed as conveyed by Coman and Ronen (2009).

On the other hand, SWOT analysis has a number of serious drawbacks, which must be taken into account by the researcher while conducting the study. Mullins (2010) provided various limitations associated with SWOT analysis one of which is its highly subjective nature which reflects the bias of the individual who is collecting data which is not much reliable, relevant and comparable. Another is its ambiguous nature due to which each attribute is seen as having only one influence on the problem which is to be analysed (Rangan, Chase and Karim, 2012). Furthermore, incomplete analysis and absence of actual possible strategies and much more which lead the researcher for getting inaccurate results. Ferrell and Hartline (2012) suggested four criteria prepare the strength and weakness of any working of any business enterprises. They mentioned that content in the analysis should be concise to limited numbers; actionable to immediately provide goals; significant enough to have a serious impact on company's value and should be authentic to provide actual information based on real data.

2.1.2: Financial Analysis

Financial analysis is the process of evaluation of a business using information from financial statements and reports like income statement, balance sheet and cash flow statement and should include accounting ratios and other information sources to compare against business' past performance or competitors' performance so as to determine the position of the company in the market, its future prospects and suitability for investment in the company by investors (Wood, Sangster and Wood, 2012).

2.2: Household Goods and Flooring Industries

2.2.1: Household Goods Industry

Household goods comprise a wide range of goods for personal and commercial consumption, including household and industrial cleaning supplies, cosmetics, batteries, light bulbs, razors, and soap and other detergents, personal care and much more. Household and personal care products companies operate across the globe and serve both international as

well as domestic customers. Companies related to this industry sell their products to mass merchants, club stores, grocery stores, distributors, e-commerce retailers and drug stores. Industry operators compete heavily on product quality, brand awareness, performance, packaging and price (Stolle and Micheletti, 2013).

2.3: McBride plc and Headlam Group

2.3.1: McBride plc

McBride is the Europe's leading provider of household and personal care products and marketing it through selected channels and markets. The Group has well-established market positions in all of Europe's major economies and supplies its products to a very wide range of customers which includes all of Europe's leading retailers. The principle of its business model is to-"deliver sustainable profit streams to permit appropriate investment in assets to retain its leading position in the industry and deliver earnings growth to shareholders" (McBride, 2017). This has been represented in diagram;

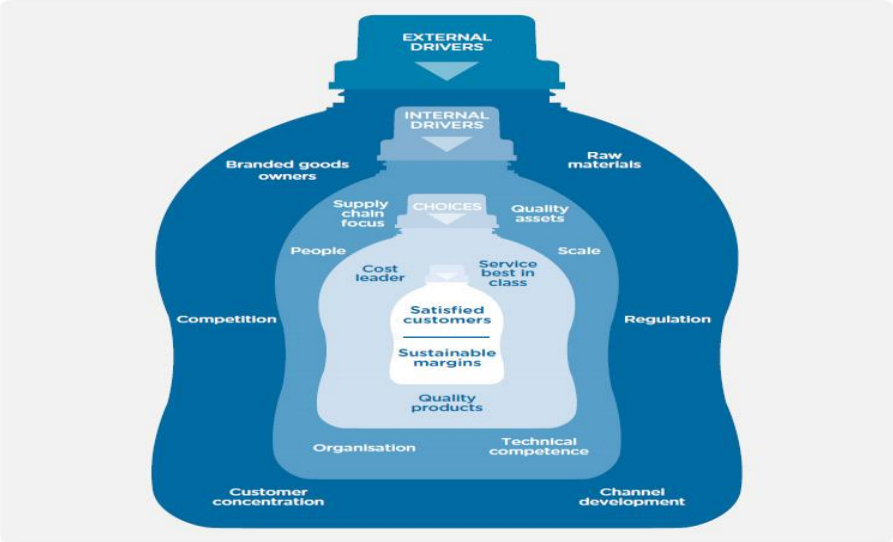

Figure 1: Business Model of McBride PLC
(Source: McBride, 2017)

As it has a sale of almost €1billion, it has significant impact whole over the Europe and also provides benefits to its employees who are evident in the form of employment to more than 5,000 people across the UK with payment of salaries which spends over £130 million for them (McBride, 2017). According to the financial report of the company for 2017, group revenue was £360.6 million in 2016 with 4.8% higher than the previous year. However, sales were lower by 7.2% and personal care by 6.2% than 2016. Based on adjusted operating profit, the improved profitability levels led to an improved return on capital employed ratio (ROCE), with the measure rising to 28.0%, which was greater than 2015 (23.6%). The yearly profit improvement reflects cost saving initiatives, either in overheads or from structural buying improvements (McBride, 2017).

2.4: Summary

There has also been some discussion on the operation and revenue generation of the two companies- McBride plc and Headlam Group. Both the companies are performing well in their respective fields and have become a leader in their sector not only in the UK but also across the whole of Europe.

Study:

1: Introduction

In this part of the chapter, the financial position and performance of the two companies Mc Bride Plc and Headlam group are studied using the annual reports. The data is collected from the site of the company and the annual reports from 2012 to 2016 have been referred to collect the data for the purpose of analysis and evaluation.

2: Ratio Analysis

2.1: Liquidity Ratios

Current ratio

$$\frac{\text{Current Assets}}{\text{Current Liabilities}}$$

The current ratio helps the company in analysing whether the company has enough assets to pay off the liabilities or not. The current ratio which is acceptable is 2:1, but it varies from industry to industry. The high current ratio of the organisation indicates that the company has sufficient assets through which it can repay its debt. However, if the current ratio is below 1 then it is the sign of alert for the organisations as they may face problems in paying off the expenses and bills on time in most of the cases.

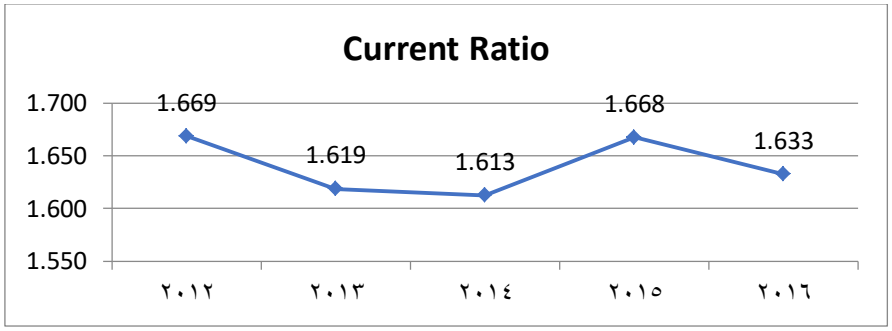

Figure 2: Current Ratio of Headlam Group Plc

The current ratio of Headlam Group plc was always higher than 1 which is a good indicator. The current ratio of the company indicates that the company has sufficient assets to repay off its debt over the business cycle. The current ratio of the company was at its peak in the year 2012 and 2015. The ratio was 1.669 and 1.668 respectively. The ratio of the company declined to 1.619 in 2013 which further declined to 1.613 in 2014. After that, the ratio again increased in 2015.

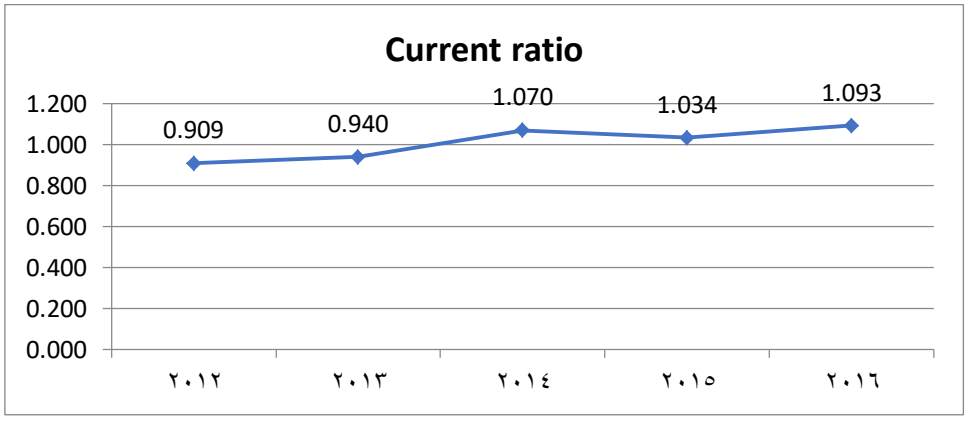

Figure 3: Current Ratio of McBride Plc

From the above graph, it can be said that the operational efficiency of McBride Plc is continuously improving. In 2012 the current ratio of the company was only 0.909 which increased to 1.093 in 2016. From the year 2012 to 2016 the current assets of the company are continuously increasing, and the liabilities are continuously decreasing. Moreover, in 2016 the proportionate increase in currents assets is more as compared to that of current liabilities. This is a good sign as it indicates that the company is heading towards the more secure position.

Acid test ratio

$$\frac{\text{Current Assets} - \text{Inventories}}{\text{Current Laibilities}}$$

This ratio is also known as a quick ratio, and it measures the short-term liquidity of the company. The ideal quick ratio is 1:1. It is the ratio which indicates that how quickly the assets of the company can be converted into cash so as to cover the current liabilities.

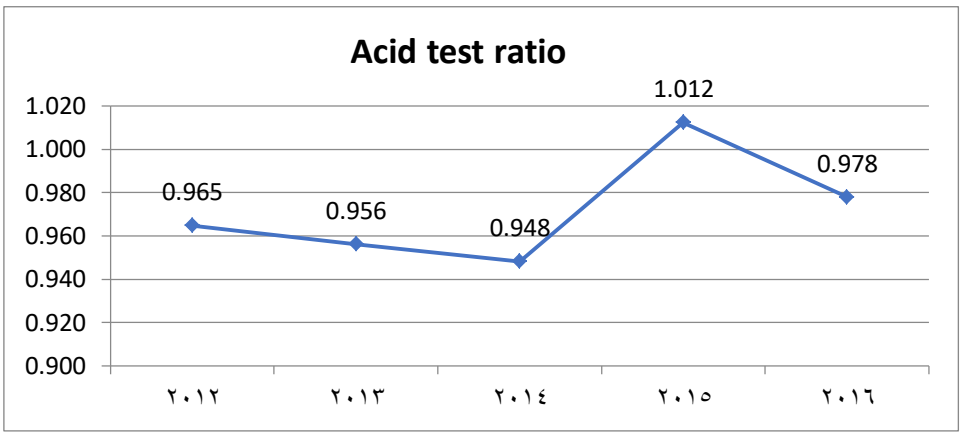

Figure 4: Acid Test Ratio of Headlam Group Plc

The acid test ratio of the company is fluctuating. The ratio of the company in 2014 was 0.948 which is lowest when compared with remaining four years. This is because in 2014 the liabilities of the company was increased and its current assets declined in comparison to 2013. However, in 2015, the ratio of the company was increased to 1.012. Thus it can be seen that the company has achieved the ideal quick ratio of 1:1 through increasing current assets. Also in 2015the proportionate increase in the assets more than that of a proportionate increase in inventories. This indicates that in 2015 the company had sufficient liquid funds to pay off its short-term debt. In 2016 the ratio again declined to 0.978 as the proportionate increase in current liabilities was more than that of quick assets. Further, it can also be seen that in 2016 the inventory of the company also increased when compared to the remaining four years.

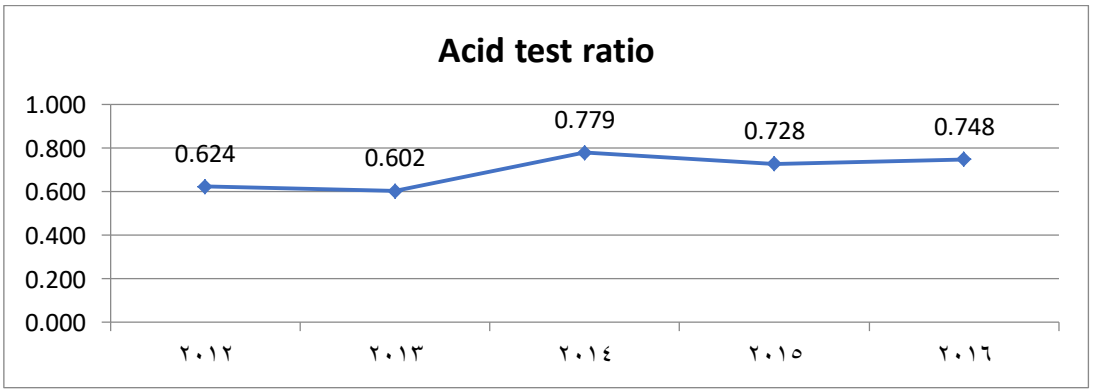

Figure 5: Acid Test Ratio of McBride Plc

The acid test ratio of McBride Plc in 2014 was highest and in 2013 was lowest that is 0.779 and 0.602 respectively. Further on looking at the figures it is seen that the assets of the company are continuously increasing and its liabilities are decreasing. The increasing trend in the acid test ratio of McBride indicates that the company is increasing its quick funds so as to safeguard the company from any unforeseen problems that can arise in future and the company faces difficulty in order to pay off its current liabilities. Moreover, the proportionate increase in assets was more in 2014 as compared to the other years. Thus it can be interpreted that efficiency of the company is improving. However, efforts are required from the side of the company to reduce its liabilities.

2.2: Profitability Ratios

Gross Profit margin ratio

$$\frac{\text{Net sales} - \text{Cost of goods sold}}{\text{Net Sales}} \times 100$$

The gross profit margin ratio analyses that whether the company is able to sell its inventory at a profit or not. The inadequate gross profit margin will indicate that the company is inefficient in meeting its operating expenses.

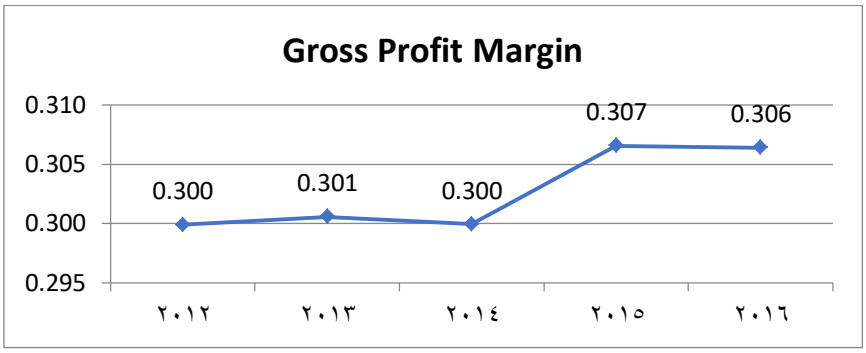

Figure 6: Gross Profit Margin of Headlam Group Plc

The gross profit to sales ratio of the company was stable during the five years with an average of 30 percent. In 2012 company's sales were 585984 which further increased to 693572 in 2016 that is there has been 18.36 percent increase in the sales of the company during the period of five years. Similarly, the profits of the company are also increased. In 2012 the gross profit of the company was 175733 which was increased to 212504 in 2016 that is there has been approximately 20.92 percent increase in the gross profit of the company. However, the proportionate increase in sales and gross profit was approximately similar in all the five years. Thus it can be said that the company has to change its strategies and should deal properly with it vendors so as to reduce its cost of goods sold in order to become more efficient and have economies of scale.

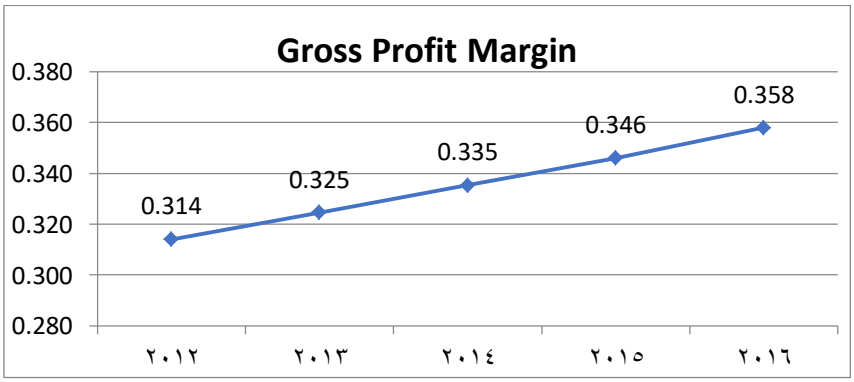

Figure 7: Gross Profit Margin of McBride Plc

There has been an increasing trend in the gross profit margin ratio of the company during the period of five years. In 2012 the sales of the company were 813.9 which further reduced to 680.9 in 2016. This means that the sales of the company are decline by 16.34 percent during the period of five years. Further, the gross profit of the company in the year 2012 was 255.6 which decreased to 243.8. Therefore it can be said that the gross profit is decline by only 4.61 percent in comparison to the sales of the company. Thus it can be said that the company has reduced its production but is also following the efficient sales strategy thereby the profit margin of the company is increasing.

Net Margin ratio

$$\frac{\text{Earnings after tax (EAT)}}{\text{Net Sales}}$$

The net profit margin ratio helps in analysing the costs of the company and whether these are controlled or not. While calculating net profit margin fixed cost of the company are also included so as to get the net results. Further net profit margin ratio of the company is dependent on the pricing strategies and policies of the companies. The high-profit margin indicates that the company is performing better and its pricing strategies are efficient enough to convert the sales into profit.

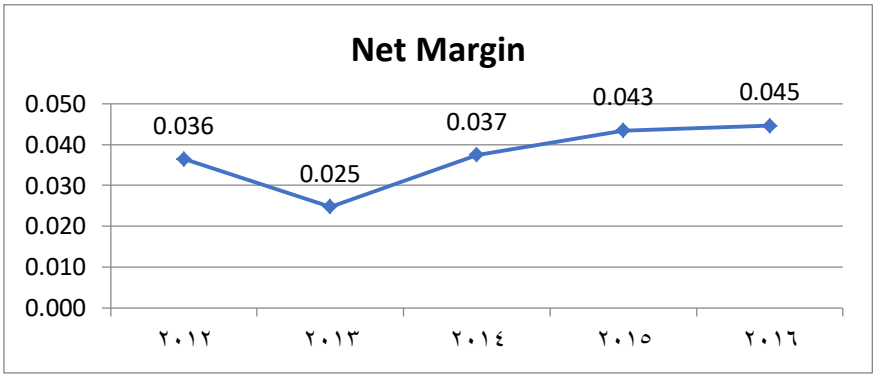

Figure 8: Net Margin of Headlam Group

The net profit margin of the company in 2013 was 0.025 which was lowest in comparison with remaining four years. However, the net margin ratio has shown an increasing trend after 2013. The ratio got increased to 0.045 in 2016 that is there has been the increase of 25 percent in profit during five years. Thus it can be said that company is performing better and is continuously trying to improve its operations.

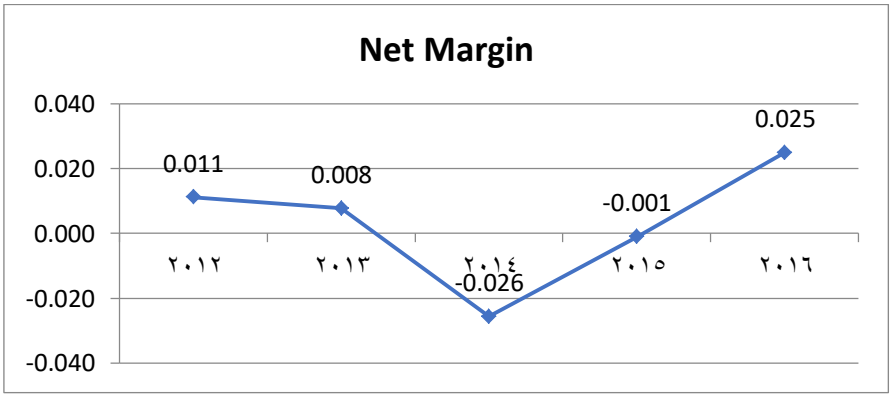

Figure 9: Net Margin of McBride Group

The net profit margin of the company has shown the declining trend from the year 2012 to 2015. In 2012 the ratio was 0.011 which declined to 0.001 in 2015 that is the ratio of the company got declined by 90.9 percent. The company is facing losses, and in 2014 the ratio declined to -0.026. After this, in 2016 there has been a sudden increase in the net margin ratio of the company. In 2016

the ratio increased to 0.025 that there has been a sudden increase in the net profit margin ratio by 26 percent. However, the overall increase in the net margin ratio during the five years was 1.27 percent. Thus it can be interpreted that the company is running in losses and this is because of the increased operating and restructuring costs of the company.

2.3: Efficiency Ratio

Efficiency is defined as the ability of the company to utilise the resources properly so as to minimise the wastage. Efficiency affects the profitability of the company. There are mainly three types of efficiency ratios. These are inventory turnover ratio, accounts receivable turnover ratio and accounts payable turnover ratio.

Inventory turnover in days

$$\frac{365}{\text{Inventory Turnover ratio}}$$

Inventory turnover in days ratio measures the time taken by the company in converting the inventory into sales.

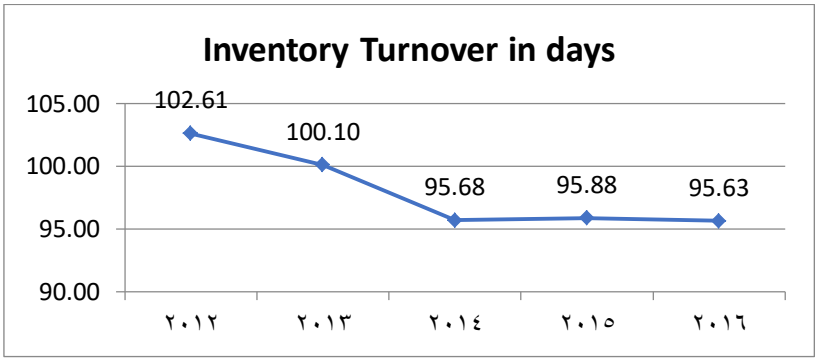

Figure 10: Inventory Turnover in days for Headlam Group

The decline in the inventory turnover in days is the good sign for the company. This means that the company is quickly converting its inventory into sales thereby increasing the liquidity. In 2012 the inventory turnover in days was 102.61 days which was reduced to 95.63 days in 2016 which is lowest when compared with remaining years.

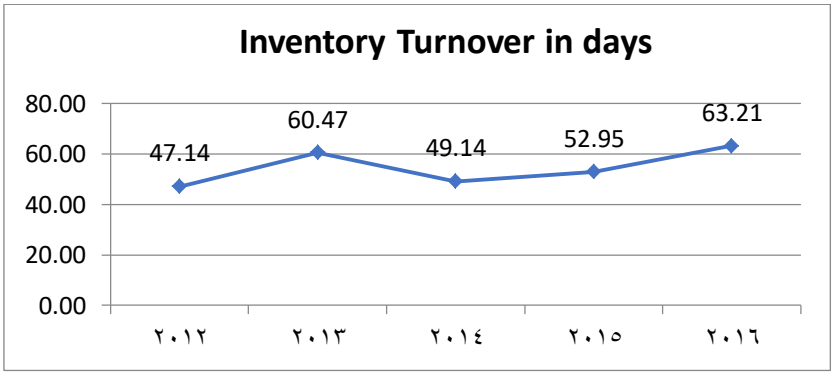

Figure 11: Inventory Turnover in days for McBridge Plc

There has been an increase in the inventory turnover in days of the company. This is not the good sign for the company as this means that the inventory is not being converted into sales easily by the company. In 2012 the inventory turnover in days was 47.14 which increased to 60.47 in 2013 and then to 63.21 in 2016.

Accounts receivable turnover ratio

$$\frac{\text{Net Credit Sales}}{\text{Average accounts receivable}}$$

Accounts receivable turnover ratio measures the ability of the company to collect cash from its debtors during the particular period. The ratio indicates that how many times the company is able to convert its receivables into cash during particular period. The high accounts receivable ratio is a good sign for the company as it indicates that the company is able to frequently collect money from its customers to whom goods are sold on credit.

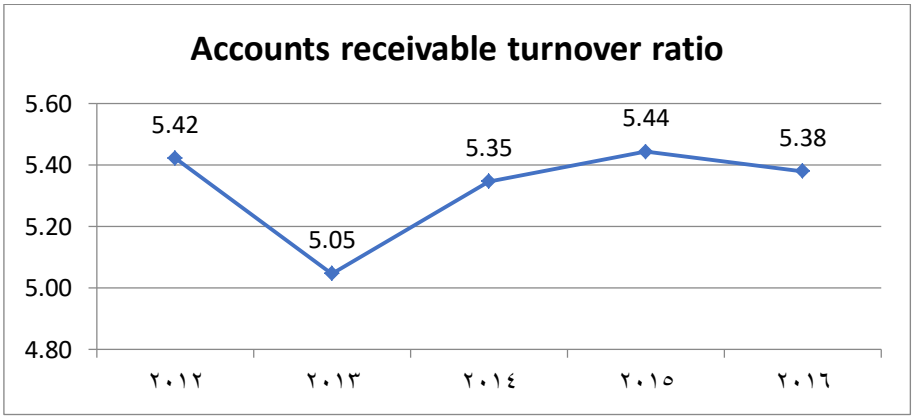

Figure 12: Accounting receivable turnover ratio for Headlam Group

In 2012 the accounts receivable turnover ratio was 5.42 which got declined to 5.05 in 2013. This is not the good sign for the company as the decrease in ratio means that company is not frequently collecting its money from debtors thereby reducing the efficiency and liquidity. However, in 2014, there has been a sudden increase in the ratio, and it has increased to 5.35. This further increased to 5.44 in 2015. This means that the company is making efforts and changing its strategies so as collect cash from its debtors. In 2016 the ratio again declined, but the proportionate decline in comparison to 2013 was less. Thus it can be said that it is very important for the company to have a stable policy so as to convert its debtors into cash easily and thus thereby improving the liquidity.

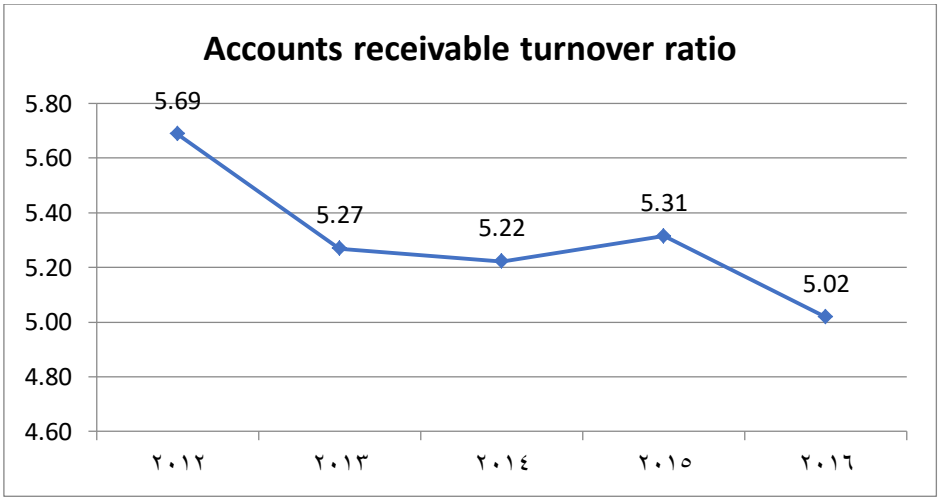

Figure 13: Accounts receivable turnover ratio for McBride PLC

Accounts receivable ratio of the company has been declining. In 2012 the ratio was 5.69 which was further declined to 5.02 in 2016, and it was lowest in comparison to the remaining years. This is not the good sign and means that the company is not able to convert it debtors in cash frequently and easily. Therefore it can be said that this, in turn, is reducing the efficiency and liquidity of the company.

Accounts receivables turnover in days

$$\frac{365}{\text{Accounts receivable turnover ratio}}$$

This efficiency ratio helps the company in determining the number of days in which it is able to collect money from its debtors. It is the ratio which indicates how much time the client of the company takes to their bills. A high ratio is not preferable as it indicates that the credit policy of the company is not reasonable and it decreases the liquidity.

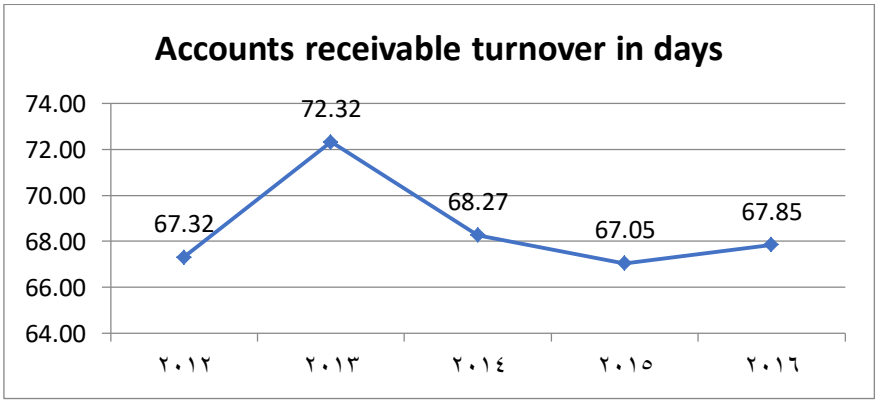

Figure 14: Accounts receivable turnover in days for Headlam Group

In 2013 the accounts receivable turnover in days was 72.32 which was the highest as compared to the remaining years. This indicates that in this period the credit policy of the company was not reasonable. After 2013 there has been declining trend and the number of days in 2016 was 67.85 days. This is the good sign that the company is trying to improve its credit policy and further trying to improve liquidity through collecting accounts receivables.

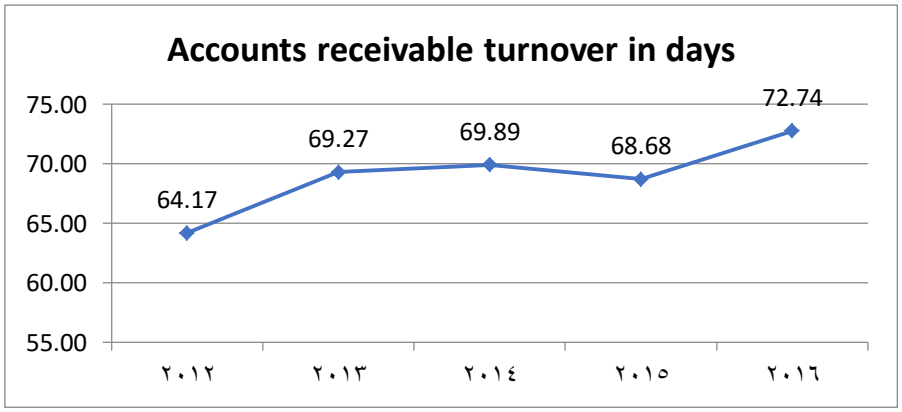

Figure 15: Accounts receivable turnover in days for McBridge PLC

There has been an increasing trend in the number of days of accounts receivables. In 2012 the number of days was 64.17 which increased to 72.74 in 2016. This indicates that company needs to work on its credit policy as it is not reasonable. The increase in the number of days means that the company is unable to timely collect money from its debtors thereby affecting efficiency and liquidity of the organisation.

Accounts Payable Turnover Ratio

$$\frac{\text{Net Credit Purchases}}{\text{Accounts payable}}$$

Accounts payable turnover ratio is also known as creditor's turnover ratio or creditor's velocity. This is the metric that evaluates the company's capacity to pay off its creditors and vendors.

It is measured on how many times a company pay its suppliers during a particular period of time. The ratio must not be too high or too low, as higher the ratio the paying back is too early, i.e., credits have not been enjoyed till one needed. If the ratio is too low, that means we have not paid the creditors for long which is not a healthy business sign. The ratio is also seen by the suppliers to know when their supplies would turn to cash.

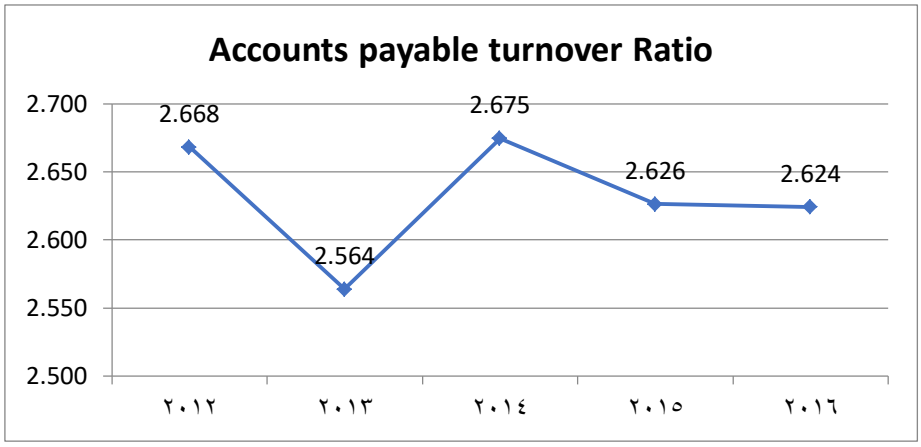

Figure 16: Accounts payable turnover Ratio for Headlam Group

In the years 2012 and 2014, the ratio was the highest and was around 2.67 and 2.68. In 2013 the ratio declined to 2.564 which was lowest when compared with other years. The decline was due to decline in its net purchases and increase in the accounts payable. After being highest in 2014, it again sloped down to 2.6 in 2015, further been approximately same in 2016. Thus from the decreasing trend and fluctuations in the ratio, it can be interpreted that the company is continuously changing its policies which are related to the payment of creditors.

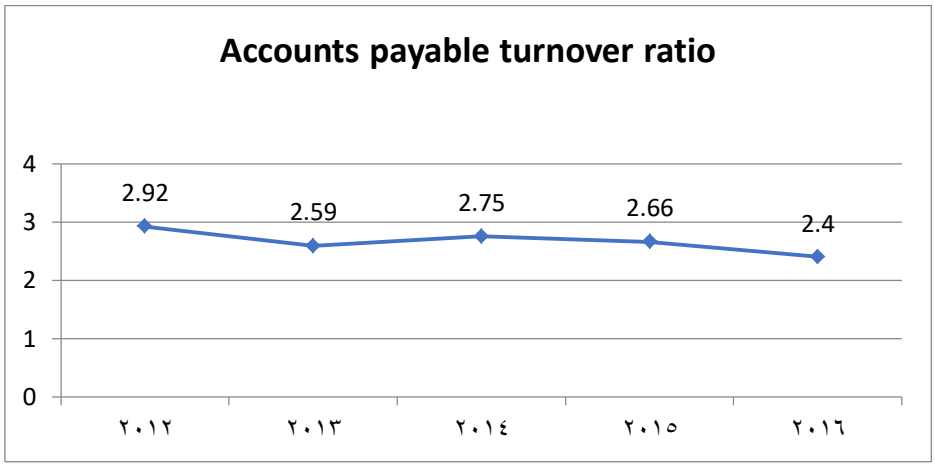

Figure 17: Accounts payable turnover Ratio for McBridge PLC

The Ratio for the accounts payable turnover ratio for McBride Plc is highest in 2012 that is 2.9. This is decreasing to 2.59 in 2013. The ratio slightly moves upwards to 2.75 with again a decline to 2.66 and 2.4 in the consecutive years. The graph tends to show a constant downward sloping trend for payables. Thus it can be interpreted that the company had slowed down in paying off its bills.

Accounts Payable Turnover in days

$$\frac{365}{\text{Accounts payable turnover ratio}}$$

The ratio calculates the company's paying capacity to its creditors in a number of days. This ratio helps in determining that in how many days the company can pay to its suppliers. Not too high

or too low ratios are appreciated for it. This efficiency ratio shows the company's efficiency to deal with the payables.

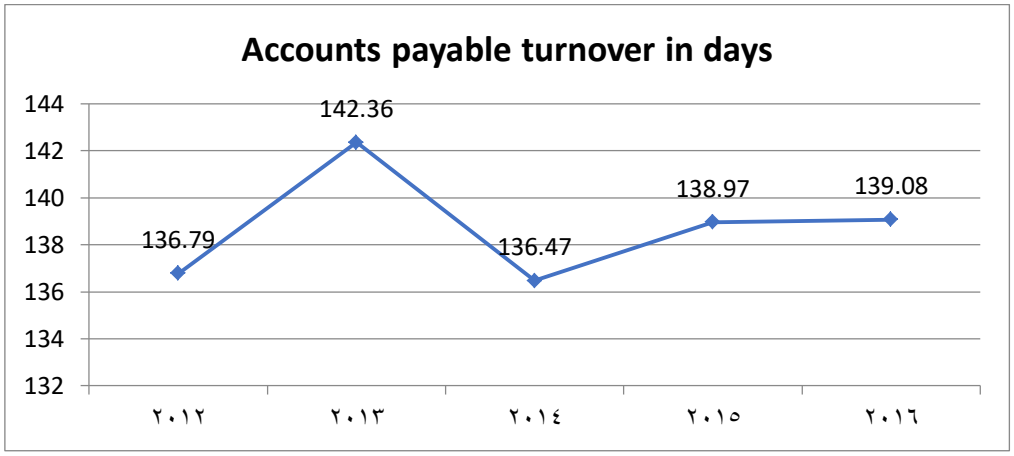

Figure 18: Accounts payable turnover in days for Headlam Group

The Payable capacity of the Headlam group Plc was the highest in 2013 of around 142 days. The lowest was in 2012 and 2014, which was approximately 137 days with a very slight change in both the years. It again increased in 2015 and 2016 to approximately 139 days.

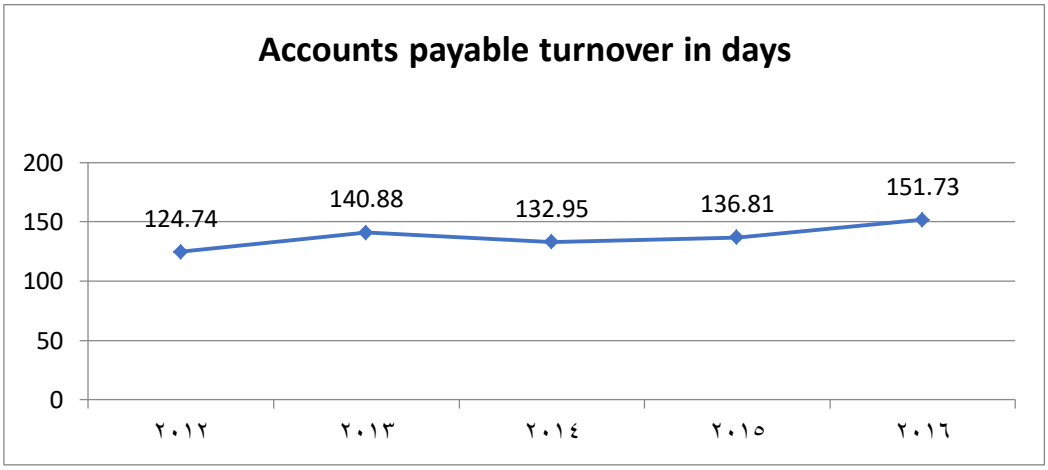

Figure 19: Accounts payable turnover in days for McBridge Plc

The McBride Group's payable capacity is showing an upward trending chart from 2012 to 2016. It was about 124 days in 2012 and showed growth in 2013 to 140 days. The graph moved downwards from 140 days to 132 days payable capacity for the year 2014. With again an increased capacity to pay to the creditors, it moved to 137 days and 152 days in 2015 and 2016, respectively. Thus it can be interpreted that the company is paying off its debt quickly.

2.4: Solvency Ratio

A measure used to interpret an institution's propensity to converge its debts and other responsibilities are known as the Solvency Ratios of the company. The ratio indicates the company is sufficient in cash flow to pay its long term debts in order to meet the short-term and long-term liabilities. The ratios included under the solvency ratio are the debt-equity ratio and the interest coverage ratio.

Debt – Equity Ratio

$$\frac{\text{Total Debt}}{\text{Total Shareholder's Equity}}$$

The finances of the company that are being raised through debt to the proportion of the company's assets are called as a debt-equity ratio. This ratio indicates the firm's long – term financial soundness. The relationship between the Debt and the Stakeholder's of the company is analysed by this ratio, which is the External-Internal Equity ratio. Here, 1:1 ratio is considered to be satisfying for the company, which means the debt and the equity are in equal proportions. This implies that a company has been less aggressive in financing its growth along with debt and has saved itself from financial distress as earning and borrowed costs are at par.

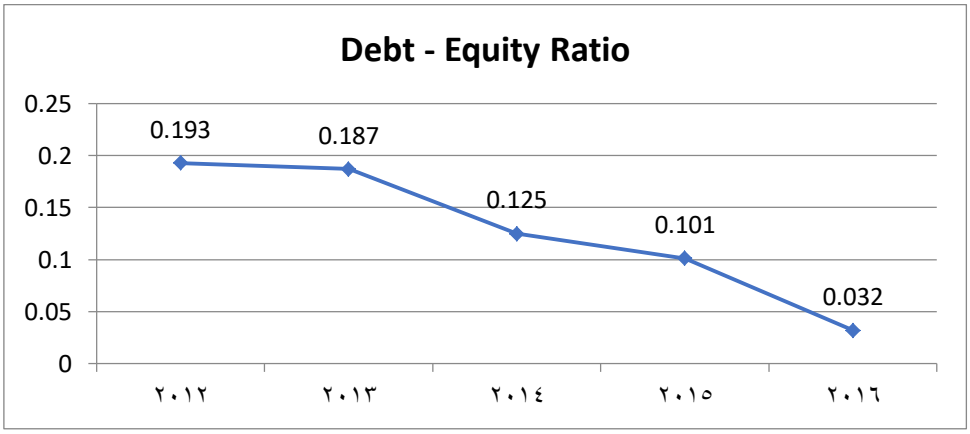

Figure 20: Debt - Equity Ratio for Headlam Group

There has been declining trend in the debt-equity ratio of the company. In 2012 the ratio of was 0.193 which declined to 0.032 in 2016. Thus it can be said that the company is paying off its debt and is sourcing its funds from equity shareholders instead of to debt holders.

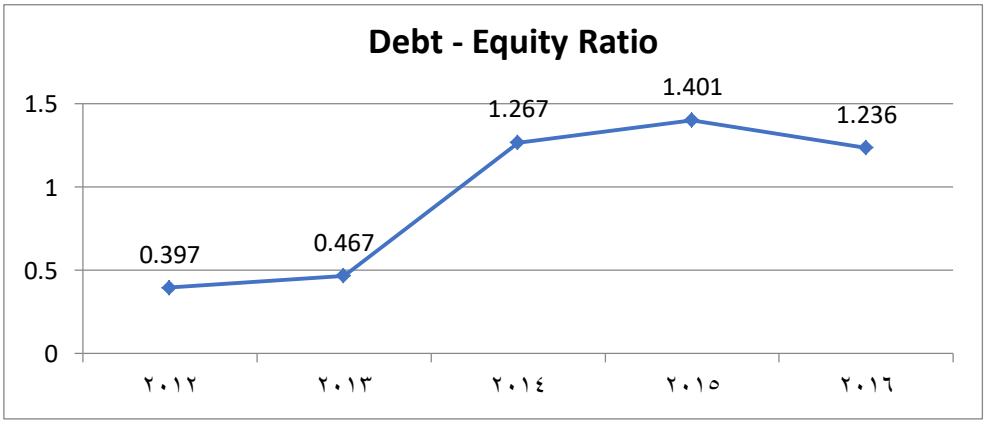

Figure 21: Debt - Equity Ratio for McBride Plc

There has been an increasing trend in the debt-equity ratio of the company. In 2012 the debt-equity ratio of the company was 0.397 which increased to 1.236 in 2016. In 2014 the ratio was 1.401 which was highest when compared with the remaining years. Thus it can be said that the company is issuing more of debt for financing its activities.

Interest Coverage Ratio

$$\frac{\text{Earnings before interest and tax}}{\text{Interest Expenses}}$$

The ability to pay the interests of the company for a specific period, generally a year is known as the Interest Coverage Ratio. The lower the Interest Coverage ratio, the higher is the burden of debt and higher is the chances of bankruptcy. It shows lesser earnings are available to meet out the

payments of the interest. A higher ratio is preferable to meet the company obligations. It is considered that if the ratio is 1.5 or less, the ability to pay interests are doubtful and if it is less than 1, it means the company is not having funds to pay off the interest expenses.

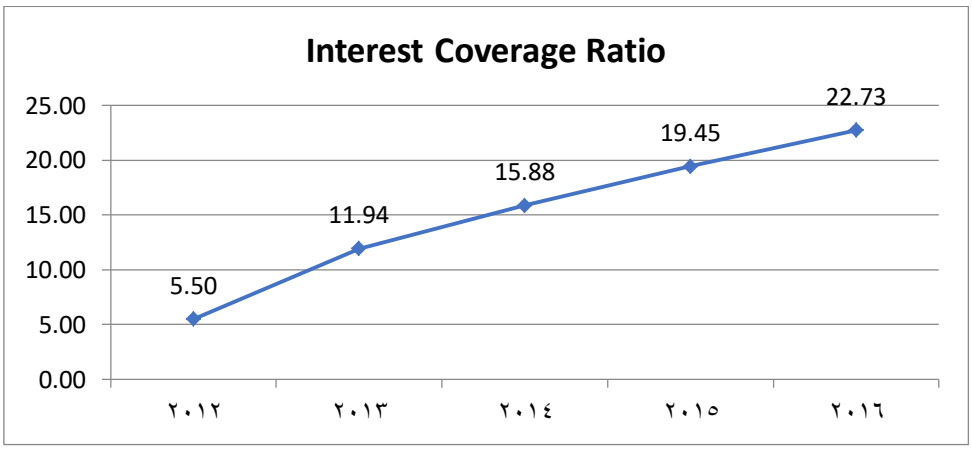

Figure 22: Interest Coverage Ratio for Headlam Group

There has been an increasing trend in the interest coverage ratio of the company. In 2012 the ratio was 5.5 which increased to 22.73 in 2016. Thus there has been an increase of approximately 300 percent in the interest coverage ratio. This means that the company is earning profits and is easily and quickly paying off its interest expenses.

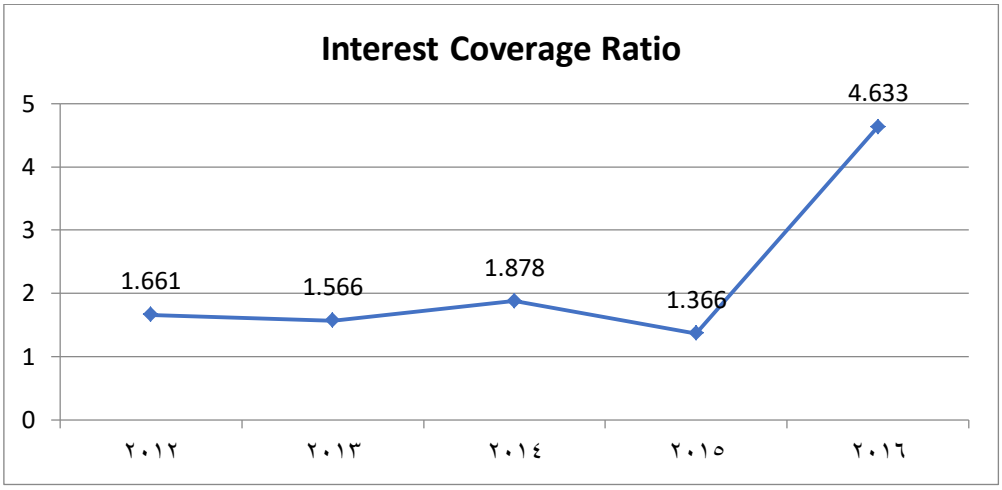

Figure 23: Interest Coverage Ratio for McBride Plc

The interest coverage ratio of the company was fluctuating. In the year 2012, the ratio was 1.66 which declined to 1.365 in 2015. This means that the company does not have enough cash to pay off its interest expenses. However, the ratio got increased to 4.633 in 2016. Thus it can be said that the company needs to work on improving its liquidity and efficiency.

Earnings per Share (EPS)

$$\frac{\text{Total Earning}}{\text{Outstanding Shares}}$$

EPS is a portion of the profit of the company which is allocated to each outstanding share of the common stock. EPS is an indicator of a company's profitability. It reveals about the financial health of the company. High EPS is a good sign for any company.

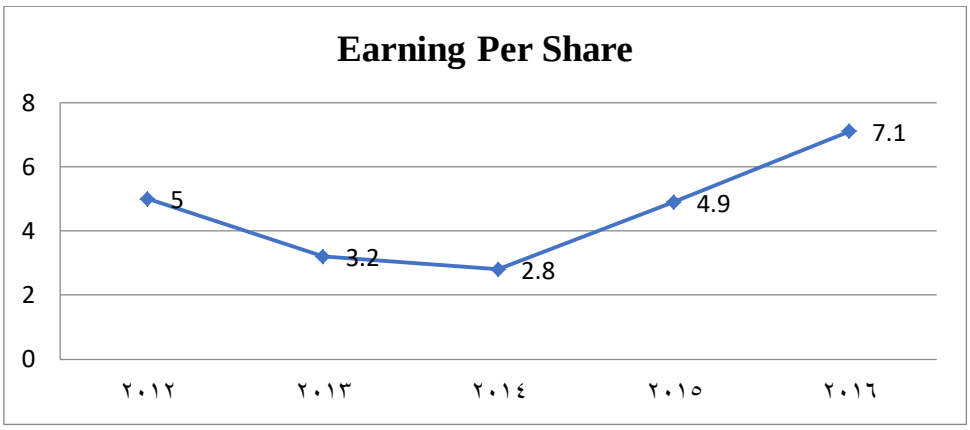

Figure 24: EPS for McBridge Plc

The EPS for the company McBridge Group displayed that it decreased from 5 pence in 2012 to 2.8 pence in 2014. It again increased to 7.1 in 2016. The high EPS indicates that the company's profitability has been increasing and the company is currently in good financial health.

EPS for Headlam Plc

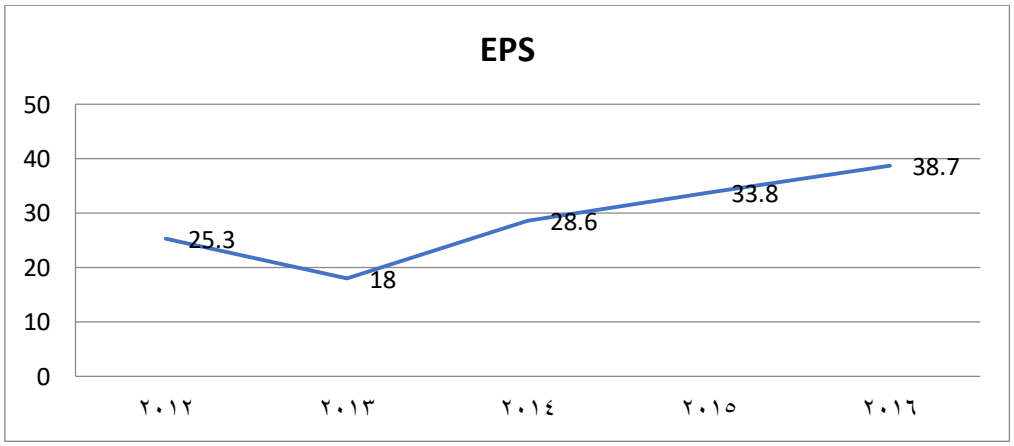

Figure 25: EPS for Headlam Plc

The EPS for the company Headlam Plc was 25.3 pence which decreased to 18 pence. After that, there has been a surge in EPS which is evident with 38.7 pence in 2016. This display that the company is riding on high profitability and its financial health is in very good phase.

2.3: Cash Flow Statement

It is the financial statement which reflects how changes in the balance sheet of the company affect the cash in hand position of the company. This statement shows the inflow and outflow of funds of business during the financial year. The cash flow statement helps in determining whether the company will be able to pay off its expenses or not and whether it will be able to make any new investments or not. A positive cash flow means that the money is coming into the business and a negative cash flow means that money is going out of business.

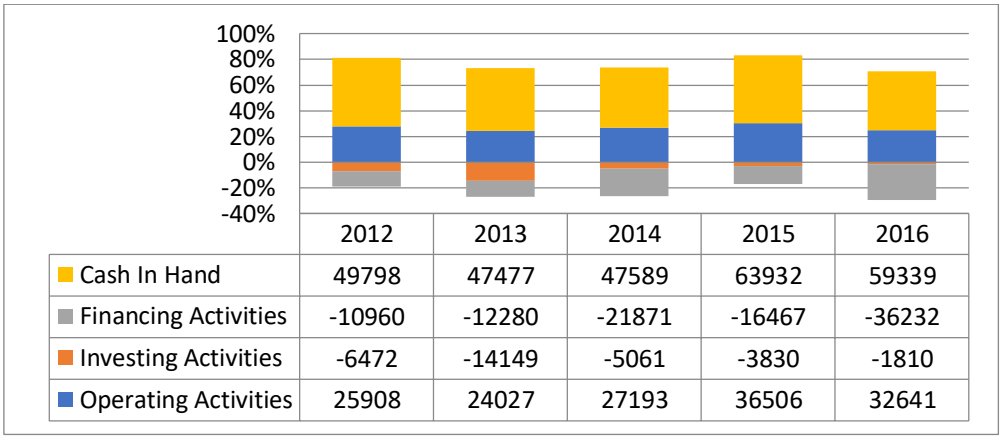

	2012	2013	2014	2015	2016
Cash In Hand	49798	47477	47589	63932	59339
Financing Activities	-10960	-12280	-21871	-16467	-36232
Investing Activities	-6472	-14149	-5061	-3830	-1810
Operating Activities	25908	24027	27193	36506	32641

Figure 26: Cash Flow Statement of Headlam Group

Company's cash flow from operating activities was 25908 in 2012 which increased to 32641 in 2016. When the operating cash flows of the company are compared with the net income, it can be said that the cash flows are consistently increasing with increase in the net income. Thus it can be said that it is a good sign for the company as its income is converting into cash and also the operational efficiency of the company is improving. The cash outflow from investing activities of the company is very unstable. In 2013 the cash flow from investing activities was highest. This means that the company has made a huge investment in plant and equipment and also acquires a property in this year. Further in 2016, the cash outflow from investing activities was lowest. Moreover, the cash outflow from financing activities was highest in 2016. The total outflow in 2016 was (36232). This is because the company has paid off it's borrowing of 20000 and has also paid the dividend of 22464 to its shareholders. Moreover, it can also be seen that the company is not at all taking borrowings from the market so as to grow and expand. Further, from the above graph, it can also be seen that the company is consistently generating cash and is securing its position.

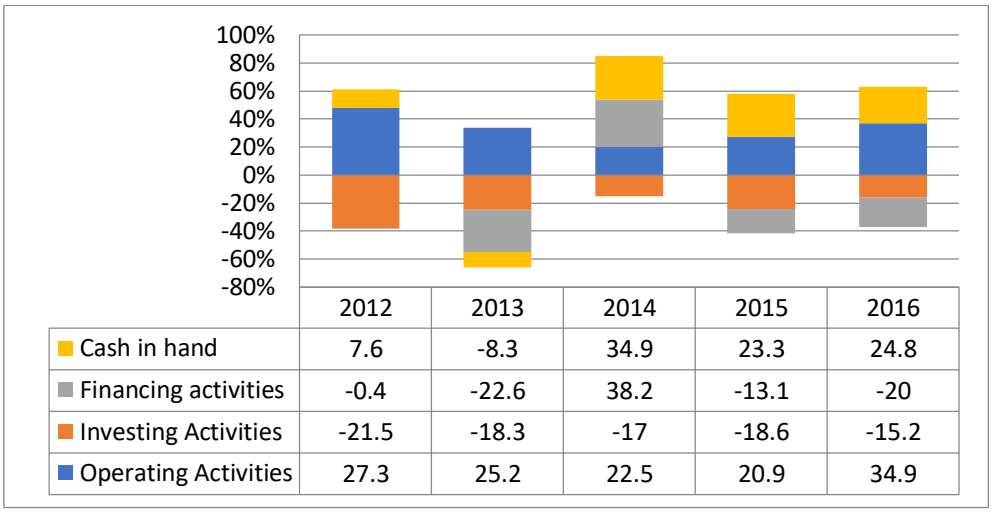

	2012	2013	2014	2015	2016
Cash in hand	7.6	-8.3	34.9	23.3	24.8
Financing activities	-0.4	-22.6	38.2	-13.1	-20
Investing Activities	-21.5	-18.3	-17	-18.6	-15.2
Operating Activities	27.3	25.2	22.5	20.9	34.9

Figure 27: Cash Flow Statement for McBridge Plc

Company's cash flow from operating activities has been decreasing from 2012 to 2015. In 2012 the cash inflow was 27.3 which declined to 20.9 in 2015. However, the company's performance improved and the cash inflow increased to 34.9 which is the positive sign The cash flow from investing activities of the company shows that the company is making a continuous investment in plant and equipment. In 2012 the company made a huge investment of 25.2 in plant and equipment and in acquiring property. In other years also company made investments was it was less as compared to 2012. Further on looking into the cash flow from financing activities there was a cash inflow of 38.2 in 2014. In 2014 the company drew a loan of amount 134.7. Therefore it can be

assumed that the company has taken a loan for further growth and expansion of its operations. Further on looking at the figures of cash in hand it can be said that the company's liquidity position is not much good. Therefore it is important for the company to take steps that will help in improving liquidity position.

Discussion:

This section includes the SWOT analysis of the two companies chosen for the study. The analysis is done company-wise as under:

SWOT Analysis of McBride Plc

Strengths

Being a Household manufacturer, it holds the strength of many years of experience in the market (since 1927). A wide range of products of dishwashers, laundry cleaning stuff, air fresheners and toilet cleaners help it in holding the position in the industry (McBride, 2017). The company has many products with the unique features, and it is one of their biggest strengths. For example, they had made the laundry cleaner keeping in mind the eczema disease and other skin allergies. Shareholders are also one of the greatest strengths of the company. This is evident as they help the company in providing funds, so that company me continue their operations without any problems. Due to their wide reachability, they are valuable for companies and could prove to be beneficial for them in the long run.

Weaknesses

Declining market share and higher restructuring and reorganising cost have resulted in the decline in the company's revenue in the recent times. This has significantly affected the company's goodwill. This is evident from the fact that profit of McBride plc was reduced to £20.0 million by 2016 and revenue decreased to £6.0 million which was approximately half of reduction in group sales from previous sales (McBride, 2017). In the case of Headlam, there has been a decrease in profitability in the company with 37% down from the previous year (Headlam Group, 2017).

Opportunities

The opportunity McBride caters is newer products in the market. It is expected that in the coming years the demands of its new products will be around 54 percent (*McBride*, 2017). Thus, it will result in higher revenues and profits. They cling to a bigger global market of about 41% as well. Further, it has been observed that there has been a constant increase in the disposable income level of the consumers. Moreover, the industry is expected to grow by 4 percent. With newer locations, its supply and dynamism would increase.

Threats

The major threats to McBride are market competition in the same field, changing government norms and regulations (which includes landfill tax, value added tax, consumer protection laws, etc.), changing business strategies and obsolete technologies. Around 27% of the company's equipment is about to obsolete (Swotanalysis24.com, 2017). Further, there is a dearth of suppliers in this industry. Thus, the company has a high threat from suppliers.

SWOT Analysis of Headlam Group Plc

Strengths

The company entered the home construction market with the organic concept in 1992 has. The company has now completed its 25th anniversary in 2017, showing its huge experience in the market. It has a presence in 16 countries with a hold of 60 wholly owned businesses. Having 55 service centres, it is working in the UK and continental Europe. Therefore, it has a wide distribution and sales network. It has a greater presence in the domestic market and as a result, its

revenue increased by 6% in the year 2016 (Jones and Palmer, 2017). Finally, the company has access to huge amount of monetary assistance. This has been able to achieve as the company was performing better than expected. Moreover, there has been remarkable growth which was higher than the previous year. In addition to this, the company have maintained sufficient banking facilities to be able to fund its operations and investments effectively.

Weaknesses

One of the greatest weaknesses of the company is its future productivity. The company is not proactive in the technological department. As a result, it may lose the battle against some of its rivals in terms of productivity. Another weakness of the company is its brand portfolio. Sometimes the extensive use of brand portfolio cannibalise the existing products of the company when they are positioned in a close market. Moreover, when any brand expands, the company is likely to be affected by any damage and if initial steps are not taken; it would severely affect its market.

Opportunities

The untouched market and newer products call for a greater opportunity for the company. Apart from this, it can acquire some smaller competitors to expand its business boundaries. The company can further, expand its global presence with the help of venture capitalists. This is will not only expand its business operations but also its customer base and capital required.

Threats

Political and economic policy changes, pricing policies changes, change in customer demand and tastes are the biggest threats to the business. Another threat to the company is low entry barrier in this business, which has increased the competition as in the recent time many new players have entered the market (Böhm, 2009). Finally, showing resistance to technological changes will also prove a major threat to the growth of the company.

Comparative Analysis of companies

The McBride has an internal strength which is very beneficial for it whereas the Headlam Group is internationally strong as it has its 60 companies which it owns. The organic concept of working makes Headlam group unique as compare to the McBride. On the part of the experience, both the companies are experienced in their respective areas.

As far as the weaknesses of both the companies are concerned, McBride has some financial issues whereas the Headlam has issues related to the product portfolio, equipment and future productivity. The market share of McBride is declining it means the financial performance of the company is degrading, but this kind of aspect is not visible in Headlam group. The McBride is suffering from the decline in revenue which indicates that it is unable to generate incomes from its sources whereas the Headlam group has not shown any such problem.

Since both, the companies are operating in the different sectors. Therefore they have opportunities accordingly. The McBride has the opportunity for the manufacturing of the new products whereas the Headlam group has a golden opportunity to establish in the untouched markets. Due to the increase in the disposable income of the customers, the McBride has ample of opportunities to make them available with the finest products whereas the Headlam group has the opportunity for the new acquisitions.

No business can be said to be free from any kind of threat. Threats are always associated with the businesses and economies. Here both the companies have threats related to their operating domains. Since the McBride is involved in the manufacturing of household products, there are huge chances of increase in the competition. Because of enormous competition, its demand can be affected whereas the Headlam group have threats of change in the tastes and preferences of the customers. The McBride can suffer problems from the suppliers' side, on the other hand, the Headlam group can suffer due to the economic and the political policies of the governments. The technological threats

are similar for both the companies because the use of out-dated technologies can create a big problem in the way of the success of both the companies.

Conclusion and Recommendation:

This research paper sheds light on the financial performance of two companies named McBride Plc and Headlam Group plc. Both the companies are operating in household goods and home construction sector. McBride plc is operating in the household and personal care products while Headlam Group Plc is operating in flooring products. The ratio analysis and SWOT analysis of both companies have been done. From the ratio analysis, it can be interpreted that Headlam Group Plc is performing much better than the McBride Plc. The Headlam company is mainly financing is activities from equity shareholders instead of debt holders. The company is also having cash in hand and has liquidity. The profits of the company are increasing, and the company is also making timely interest payments. On the other hand, the debt-equity ratio of the Mcbride Plc is increasing which means that it is financing its activities through long-term borrowings and debts. Also, there has been a decrease in the liquidity of the company, and the company is running in losses. In 2014 the net income of the company was (19.1) this means that the company suffered huge losses.

Further on conducting the SWOT analysis it was found that there has been a decline in the market share of McBride Plc with the increase in restructuring and reorganising cost. However, there are a lot of opportunities that are present for the company. The company has the bigger global market and better supply chain management system. This will help the company to grow in future. On the contrary to this, the Headlam Group Plc has the obsolete equipment and weak brand portfolio. The opportunities for the company are that there is the huge untouched market which is available to the company so as to expand its market share. Further, there has also been an increase in the demand for products of the company which will help in further improving the profits and have sustainable development.

The researcher has recommended certain aspects for the given study. First is to have a comparison for different companies in the same sector across the world. This would help the researcher to provide accurate information about what is happening in the given sector. Second is to include SWOT Analysis of sector also so that it would be easy for future researchers to evaluate companies belonging to the given sector with ease.

Acknowledgement

With my great happiness I would like to send a stream of thanks to Prince Sattam bin Abdul Aziz University for their unlimited supporting us in this research

References:

[1] Accountingtools.com. (2016). Financial Statement Analysis - AccountingTools. [Online]. Available through: <http://www.accountingtools.com/financial-statement-analysis/>. [Accessed 24th June, 2017].
[2] T. Ballowe, (2009). Strategic Corporate Social Responsibility. [Online]. Available through: <http://onstrategyhq.com/resources/strategic-corporate-social-responsibility/>. [Accessed on 26th June, 2017].
[3] A. Böhm, (2009). The SWOT Analysis. GRIN Verlag.
[4] M. S. Bragg, (2013). Closing the Books: An Accountant's Guide. Accounting Tools.
[5] S. Briese, (2008). The Commitments of Traders Bible: How To Profit from Insider Market Intelligence. John Wiley and Sons.
[6] B. A. Carroll, and K. A. Buchholtz, (2011). Business and Society: Ethics, Sustainability, and Stakeholder Management. Cengage Learning.

[7] A. Coman, and B.Ronen, (2009). Focused SWOT: diagnosing critical strengths and weaknesses. International Journal of Production Research. 47(20). pp.5677-5689.
[8] CTI Reviews. (2016). Accounting and Financial Analysis in the Hospitality Industry. Cram101 Textbook Reviews.
[9] O. C. Ferrell, and M. Hartline, (2012). Marketing Strategy. Cengage Learning.
[10] S. D. Fogel, (2016). Strategic Sustainability: A Natural Environmental Lens on Organizations and Management. Routledge.
[11] S. M. Fridson, and Alvarez, F. (2011). Financial Statement Analysis: A Practitioner's Guide. John Wiley and Sons.
[12] B. Garvey, P.Stokes, and Megginson, D. (2014). Coaching and Mentoring: Theory and Practice. SAGE.
[13] D. B. Geary, and F. C. Sorrell, (2012). On the Plant Floor: A Practical Guide to Daily Leadership in the Manufacturing Factory. CreateSpace Independent Publishing Platform.
[14] Headlam Group. (2017). Company Business Directive. [Online]. Available through: <http://www.mcbride.co.uk/about-us/business-model/>. [Accessed on 26th June, 2016].
[15] M. Helms, and J. Nixon, (2010). Exploring SWOT analysis – where are we now?. Journal of Strategy and Mgt. 3(3). pp.215-251.
[16] M. Helms, and J. Nixon, (2010). Exploring SWOT analysis – where are we now? Journal of Strategy and Management. 3(3). pp.215-251.
[17] C. Hodges, I. Benöhr, and N. Creutzfeldt, (2012). Consumer ADR in Europe. Bloomsbury Publishing.
[18] Jones and Palmer. (2017). Overview of Headlam Group. Available through: <http://www.headlam.com/company/overview>. [Accessed on 24th June, 2017].
[19] Ken Research. (2016). Headlam group plc head : company profile and swot analysis. Available through: <https://www.kenresearch.com/manufacturing-and-construction/infrastructure/headlam-group-plc-head/37221-97.html>. [Accessed on 24th June, 2017].
[20] A. Lee, J. Lee, and C. Lee, (2009). Financial analysis, planning & forecasting. Singapore: World Scientific.
[21] McBride. (2017). About McBride. [Online]. Available through: <http://www.mcbride.co.uk/about-us/business-model/>. [Accessed on 26th June, 2016].
[22] McBride. (2017). Business model. [Online]. Available through: <http://www.mcbride.co.uk/about-us/business-model/>. [Accessed on 26th June, 2016].
[23] McBride. (2017). Half-Year Report 2017. [Online]. Available through: <http://www.mcbride.co.uk/about-us/business-model/>. [Accessed on 26th June, 2016].
[24] McBride. (2017). Laundry and Household Cleaning Products. Available through: <http://www.mcbride.co.uk/leadership-in-private-label/household-categories>. [Accessed on 24th June, 2017].
[25] N. Morley, (2013). Successful Timber Floors: A Guide to Real Timber Flooring. BookBaby.
[26] M. Muller, (2011). Essentials of Inventory Management. AMACOM Div American Mgmt Assn.
[27] L. Mullins, (2010). Management and organisational behaviour. Harlow: Financial Times Prentice Hall.
[28] K. Rangan , L. Chase, and S. Karim, (2012). Why Every Company Needs a CSR Strategy and How to Build It. [Online]. Available through: <http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/12- 088.pdf/>. [Accessed on 26th June, 2017].
[29] D. Salvatore, (2016). International Economics, Binder Ready Version. John Wiley and Sons.
[30] J. Snelling, (2012). The Influence of the SWOT Analysis in Organizational Development Strategic Planning. GRIN Verlag.

[31] D. Stolle, and M. Micheletti, (2013). Political Consumerism: Global Responsibility in Action. Cambridge University Press.
[32] Swotanalysis24.com. (2017). McBride plc SWOT Analysis - Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats ofMcBrideplc.Available through: <https://www.swotanalysis24.com/swot-m/68972-swot-analysis-mcbride-plc.html>. [Accessed on 24th June, 2017].
[33] B. Turner, (2014). The Statesman's Yearbook 2015: The Politics, Cultures and Economies of the World. Springer.
[34] R. Whiteside, and J. Forsyth, (2012). Medium Companies of Europe 1991/92: Volume 2: Medium Companies of the United Kingdom. Springer Science & Business Media.
[35] F. Wood, A. Sangster, and F. Wood, (2012). Frank Wood's business accounting 2. Harlow: Pearson.
[36] T. Woolley, (2016). Building Materials, Health and Indoor Air Quality: No Breathing Space? Taylor and Francis.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 245 - 268
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

تأثير التحليل المالي على الأداء في القطاع الصناعي في بريطانيا على المسؤولية الاجتماعية في الشركات

حسب الرسول يوسف التوم شهاب الدين

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز – كلية العلوم والدراسات الإنسانية

قسم إدارة الأعمال– المملكة العربية السعودية

Hyt279091@gmail.com

الملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة هو اجراء تحليل مالي لمعرفة الموقف المالي والمسؤولية الاجتماعية لشركتين بريطانيتين هما شركة مك برايد بلس ومجموعة هدلام وتعملان في مجال البلاط. وقد أستخدم التحليل الرباعي (سوت) في التقييم. وقد أظهر التحليل ان الاداء بالنسبة لمجموعة هدلام أفضل من مك برايد بلس. وكذلك اظهر التحليل أن هناك تراجع في الحصة السوقية لشركة مك برايد بلس مع زيادة التكاليف. بل على الرغم من أن هدلام لديها الات قديمة ومحفظة علامة تجارية ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: أداء، الربحية، حصة السوق.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 269 - 279
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Consumer Buying Behaviour and Adoption of Green Products in Large Supermarkets in Nairobi City Kenya

Olinjo Samuel Imbambi

Ph.D. student, Kenya
samuelolinjo@gmail.com

Mary Kinoti

Associate professor, Kenya
Mwkinoti2014@gmail.com

Abstract:

In the 21st century the behaviour of the consumer is changing towards being concerned about protecting the environment and changing his consumption pattern towards green products. Protecting the environment has become the necessity for every consumer since most consumers demand green products that are biodegradable and have less impact on the environment. The objective of this study was to investigate consumer buying behaviour and adoption of green products in large supermarkets in Nairobi City Kenya. Descriptive cross sectional survey design was used for the above study and 151 respondents were able to answer the questionnaires out of 180. Correlation and regression analysis was used to test on the relationship between the variables studied. In correlation analysis there existed a relationship between consumer buying behaviour and adoption of green products. Social-cultural factor, Psychological factor, marketing mix variables and types of consumer buyer decision behaviour have positive and significant effect on adoption of green products. Therefore there is a significant relationship between the consumer buying behaviour and adoption of green products. The study concluded customers in Nairobi occasionally have used green products for the last six months and it was influenced by socio-cultural factors, personal factors, psychological factors and marketing mix (4pc).Consumers need more time and high involvement when making decision to purchase green product that is expensive and has high risk. The study recommends that supermarkets and government have the responsibility to create awareness of green products through utilizing social media and outdoor publicity.

Keywords: Consumer buying behaviour, large supermarkets, Green products.

Introduction:

The consumer today has evolved in terms of the buying behavior from traditional buying behavior, online buying behavior to environmental consciousness buying behavior. Consumers today are concerned about the future world leading into preference of eco-friendly products, therefore resulting into high demand of green products (Boztepe, 2012).Environmental conscious consumers today think green and are prepared to pay a premium for green products. Consumers have different buying behavior and their behavior keep on changing due to varieties of products in the market place and space. According to Biswas & Roy, (2014), consumers are concerned on want

they consume hence developing positive attitude towards the environment and changing their taste and preferences.

Problem Formulations:

When an organization is able to understand the buying habits of consumers, it becomes easier for them to identify the factors that can satisfy their needs depending on the resources they have. Depletion of natural resources is due to consumption of goods and services, this has necessitated to change their lifestyle (Goswami, 2013*)*.The behaviour of the consumer towards green products is not only influenced by environmental concern but also brand name, convenience, durability, quality and packaging. Consumers are changing their buying behaviour, whereby 54 percent care about the environment and 33 percent are willing to pay the extra premium price (Bonini, 2012).

Kenya is the second country after South Africa with the most advanced supermarkets in sub Saharan Africa with over 406 and 20 hypermarkets (Economic Survey, 2015). The supermarket industry in Kenya assists manufacturing firms, small businesses enterprise to dispose and sell their products effectively for the benefit of both parties. It has revolutionalised the distribution system making products to penetrate the rural areas enabling the low income earners to receive the products at affordable price depending on the quantity. Supermarkets are transforming the market industry by creating jobs for the youths and growth of the economy (Neven and Readorn, 2005). Supermarkets are concerned about the environmental protection making them to adopt green products. When the minister of environment passed a law of banning plastic bags in Kenya, supermarkets are now adopting reusable, recyclable bags and paper bales to package their products. Some supermarkets doing a campaign of "going green" to encourage millions of shoppers to reduce the use of non-green products and adopt green products.

This study provided hint to the government to understand the emerging new trends of consumer behaviour shifting from convectional product consumption to green product consumption since most customers are changing their lifestyle diet. Therefore this information was relevant to the government to be used in developing policies that encourage the consumption of green products enhance leading to environmental protection and economic growth. Supermarkets managers were able to use the above study in decision making in terms of meeting the consumers' needs and ensuring competitive edge in the market. Sales and marketing practioners were also able to understand the type of buying behaviour that influences adoption of selected green products in supermarkets. Going green can be used by supermarket as one of their corporate identity. The purpose of the study was to investigate consumer buying behaviour and adoption of green products in large supermarkets in Nairobi City Kenya.

Theoretical Review:

The Theory of Buyer Behaviour

Consumer decision model was first proposed by Howard in 1963 (Njagi, 2017). Howard and Sheth developed it further in1969 to "theory of buying behaviour" (Howard & Sheth, 1969).This theory borrows from various discipline such as economics, anthropology, psychology, sociology and social. This theory can be explained by four sets of construct that is input variable (stimuli), hypothetical constructs, exogenous and output variables. Input variable are environmental stimuli in which various consumers are subjected and communicated too from various sources such as quality, price and distinctiveness. Hypothetical variables are into two categories learning construct and perceptual construct. Learning construct consist of brand comprehension, choice criteria, attitude, confidence and satisfaction while perceptual construct include perceptual bias, stimulus ambiguity, and overt search.. Exogenous variables influence the decision of the consumers depending on the number of external variables (Kihiko, 2017).

The theory was applicable to the study because it was able to explain behaviour of the consumer when purchasing green products and how stimuli is communicated through mass media to create awareness of green products. Input stimuli assist the consumer when making decision in terms of how quality is green product, how available in supermarket and why extra premium. The consumer is also influenced by social class, family members and references groups. The consumer is hypothesized to learn more, develop positive attitude and eventually purchase the green product.

Theory of Diffusion of Innovations.

The theory of diffusion was developed by Rogers in 1969, where he defined diffusion of innovation as the spread of new idea to the entire population (Kaingu, 2016).The theory can be traced back to the work of French sociologist Gabriel Tarde (1903). Rogers grouped various adopters into five categories that are innovators, early adopters, early majority, late majority, laggards (Ali, 2016). Innovators are the first one to adopt the innovation and are prepared to cope up within profitable, unsuccessful and ready to face any uncertainty of the innovation. As individuals they are very social and young in age. Early adopters on the other hand are opinion leaders, have positive attitude towards innovation and are risk takers. Early majority adopt innovation after interacting with peers and move slowly to adopt, mostly after watching opinion leaders (Mukherjee, 2012). The late majority will adopt the innovation due to peer pressure and after majority of the society have adopted the innovation. Finally, laggards tend to adopt the innovation after the innovation is no longer relevant.

Empirical studies

According to Genoveva (2016) customer Awareness, Environment Concern & Attitude, Perceived consumers, customer's knowledge, Perceived Environment Responsibility, Effectiveness, have significant influence on green purchase behaviour. On the other hand consumers are not influenced by green marketing practices when making purchase decision. However consumers are willing to pay extra premium for green products if only it provides extra value to them. Makhdoomi and Nazir (2016) revealed the demographic factors don't influence the purchasing behavior of green products. A consumer's purchase behavior depends on the consumer's level of satisfaction towards the product. Purchasing behavior and customer satisfaction is mostly influenced by the attributes of the green products.

Rupinderkaur (2016) investigated the consumers' green purchase behavior using price and quality attributes as contributors to the formation of purchase intention. Specifically, the paper assesses Indian consumers' pro-environmental concerns, knowledge of environmental issues, awareness of eco-friendly products, effects of income level and educational levels and any potential effect that these factors may have on green buying behavior. The result of the study shows that people are now willing to pay more for environment-friendly product against environmental pollution that threatens our world together with developing technology and industrialization.

Biswas and Roy (2016) tried to prognosticate the drivers for green purchase decisions and willingness-to-pay. The results suggest the dominance of consumers' perception about the functional aspects of green products on their willingness-to-pay. The willingness to pay the green price premium can be fostered through enhanced environmental awareness programs. Environmental education campaigns closely linked with daily life, having a more participatory approach can help in the promotion of environmental knowledge, strengthening the perceptual factor. Onditi (2016), states that green products use less materials, less wastage, save energy and companies that come with environmental innovation enjoy competitive edge .Green products are able to offer the consumer healthier lifestyle and make sure the world is better place to live

in by the next generation. When companies implement green market strategy it result to creating better environment in terms of less pollution, no depletion of natural

resources ,reduces the rate of global warming and landfills. Consumers will be more concerned about green products and its benefit to the environment compared to its price.

In another study by Fonseca (2015), established that customers are motivated when they are aware of the environmental issues and they are influenced by green marketing practices. Green colour is associated with environment which means protection to the natural resources by consumers. Consumer is able to associate colors and symbols of green products making them happy purchase the brands. Companies can demand high price from green products if only the product meets the needs of the consumers by providing extra value to them. One hundred respondents were interviewed using semi structured questionnaires and exploratory research design was used (Sen, 2014). A study by (Muntaha and Marike 2014) established that individual attitude towards green product are influenced by Price, social influence and environmental awareness and females have positive attitude and re more likely to buy green products compared to males.

Maiywa (2013) study objective focused on how green marketing has impact towards buying behavior by consumers in major supermarkets in Nairobi. This study included 10 supermarkets and it was observed that for supermarkets to achieve competitive edge they have to adopt Green marketing strategy. The study recommends that supermarkets should establish policies on environmental conservation so that to gain competitive advantage in the market. Oburu and Kinoti (2012) established that mobile service providers in Kenya adopt green marketing practices by use of biodegradable paper to make scratch cards, virtual air time, use of recycled office furniture, taking part in environmental clean –ups, use of solar energy and use of local manufactured goods to reduce emission of carbon dioxide.

From the study of literature review, it's evident that most studies entailed the four green marketing mix variables on how it influence consumer buying behaviour with only one study focusing on green product by Muntaha and Marike (2014), on Attitudes and Purchase Behaviour of Green Products in South Africa .This therefore represent research gap which this study will address in terms of Kenyan context in major supermarket

Methodology:

Descriptive cross sectional survey design was used for the above study. According to cooper and Schindlers (2013) descriptive cross sectional survey design is concerned with finding out who, what, where, when, how of the phenomenon. This design was adopted for the above study as it enabled the researcher to describe the relationship between consumers buying behaviour and adoption of green products. The population of the study was all customers in Nairobi who visit the six large supermarkets in that particular day, listed by Nairobi City Council Department of Licensing 2017. According to Maiywa (2016) it is estimated that 326 customers purchase green products daily in large supermarkets in Kenya.

Non-probability sampling technique was used for this study due to the large population of customers who visit supermarkets every day. The respondents were selected using judgmental sample. The method was appropriate because it enabled the researcher to get respondents who were willing to participate and easy to access. To obtain an adequate sample size relative to the objective of the study, the researcher adopted the formula proposed by Yamane (1973) as follows:-

$$\mathbf{n = N/ \{1 + N (e^2)\}}$$

Where;

n= sample size required; N = number of people in the population; e = allowable

error (%) and a 95% confidence level.

Given the total population of 326 customers, the sample size was as follows:

$n = 326/ \{1 + 326(0.05)^2\}$

$= 326 /1.27$

$= 180$

Multiple regression analysis and correlation analysis was used to investigate consumer buying behaviour and adoption of green products. Multiple regression analysis model presented below was used.

$$\mathbf{Y = B0 + B_1X1 + B_2X2 + B_3X3 + B_4X4 + B_5X_5 + \varepsilon}$$

Where: Y is Green products; B0 =model's constant B1 to B_4 = regression coefficients

X1 = Cultural –social factor X2 =personal factor X3 = Psychological factor X4= marketing mix variables X5=Types of consumer buyer decision behaviour ε = Error term

Findings and Discussions

The findings of the study revealed that 55.8% were female and 44.2% were male who purchase green products in supermarkets. While majority of the respondents were found to be between 20 and 30 years by 61.0% followed by age between 31 and 40 years as well as between 41-50 years were 15.6%.Married customers prefer to consider health issues making them to purchase green products at 50.6% compared to unmarried who were at 45.5%.The findings show that respondents who have income less than Ksh. 80,000 of which 40.3% were earning less than Ksh. 40,000 and 24.7% .With 3.9% earning above Ksh. 240,000 which indicated that manufacturer should be sensitive with green products in which low income earner group can afford.

From the findings 48.1% respondents used green products occasionally while 28.6% were unsure, followed by 15.6% use it rarely and 3.9% use it frequently indicating that adoption of green products amongst the consumers has not been full adopted amongst the consumers visiting supermarkets in Nairobi County. Most respondents would use green products to a moderate extent of between 6 to 10 green products, followed by low level of 5 at 13.2% and 4% at high level of green products that is above 10 over the period of the last six months.

Correlation analysis:

Correlation analysis was used to test the strength of the relationship between consumer buying behaviour and adoption of green products.

Table 1: Correlation Analysis

	Social cultural	Personal	Psychological	Marketing mix	Consumer buying decision behaviour
Social cultural	1				
Personal	.301**	1			
Psychological	.199*	.340**	1		
Marketing mix	.267**	.612**	.533**	1	
Consumer buying decision behaviour	.253**	.110	.270**	.447**	1
Green product	.260**	.157	.285**	.225**	.200*

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

From the above table 4.29, there is positive correlation between psychological factor and adoption of green products at Pearson's correlation coefficient of r=0.285 and significance level of 0.000.On the other hand, social- cultural factor has positive relationship between social –cultural factor and adoption of green products at r=0.260 and significance level of 0.000.Similarly, marketing mix has positive relationship with adoption of green products at Pearson's correlation coefficient of 0.225 and level of coefficient being 0.000.Consumer buying decision behaviour has positive relationship with adoption of green products at a Pearson's correlation coefficient of 0.200 and level of coefficient of 0.000.Finially,personal factor has no relationship with green products at a Pearson's correlation p-value of 0.054 hence not significant.

Regression analysis of green products:

Regression of green products was regressed against five variables of consumer buying behaviour namely, social cultural, personal, psychological, marketing mix, consumer buying decision behaviour. The results are shown on table 2

Table 2: Regression Coefficients Results

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	Constant)	1.260	.495		2.542	.012
	SCF	.233	.103	.189	2.262	.025
	PF	.008	.124	.007	.067	.946
	PSF	.241	.104	.212	2.314	.022
	MM	.023	.147	.019	.159	.874
	CBDB	.139	.147	.086	.941	.348

a. Dependent Variable: Green products.

The results show that Psychological factor had a positive and no significant effect on adoption of green products ($\beta = 0.241$, $p < .05$). From above equation it meant that when Psychological factor increases by one unit, adoption of green products increases by 0.241 units. Followed by social cultural factor had a positive and significant effect on adoption of green products ($\beta = 0.233$, $p < .05$). From above equation when social cultural factor increases by one unit, adoption of green products increases by 0.233 units. Further, consumer buying decision behaviour had a positive and no significant effect on adoption of green products ($\beta = 0.348$, $p > .05$). From above equation it meant that when consumer buying decision behaviour increases by one unit, adoption of green products increases by 0.139 units. Marketing mix had a positive and no significant effect on adoption of green products ($\beta = 0.023$, $p > .05$). From above equation it meant that when marketing mix increases by one unit, adoption of green products increases by 0.023 units. Lastly. Personal factor had a positive and no significant effect on adoption of green products ($\beta = 0.008$, $p > .05$). From above equation it meant that when Personal factor increases by one unit, adoption of green products increases by 0.008 units.

The overall model show that consumer buying behaviour influence adoption of green products with a p-value of 0.001,however when looking at each variable differently only social cultural and Psychological factor were significant, hence they play a greater role on adoption of green product. Consumer buying decision behaviour, marketing mix and personal factor are not significant hence play smaller role on adoption of green product. The multiple regression analysis model is represented below;

$$\mathbf{Y = 1.260 + .233X1 + .008X2 + .241X3 + .023X4 + .139X_5}$$

Where: Y is Green products; B0 =model's constant B1 to B_4 = regression coefficients

X1 = Cultural –social factor X2 =personal factor X3 = Psychological factor X4= marketing mix variables X5=Types of consumer buyer decision behaviour ε = Error term

Discussion:

Adoption of green products by supermarket consumers in Nairobi was moderate and the frequency of green product utilization was found to be occasional. According to Mungeria (2014) and Maiywa (2013) indicated that supermarkets in Nairobi did not apply green marketing practices due to high costs associated as they applied green marketing for social responsibility issues. The study examined socio-demographic characteristic of the sampled consumers such as gender, education, age, marital status, religion and gross income. Shweta et al. (2014) found out that there are significant differences in gender and age; therefore more women tend to be associated with eco-friendly products than men. It was also discovered that there was signifance difference in status and level of income.

In regard to marketing mix (4ps) it was revealed that it has influenced on adoption of green products. Marketing mix (product, place, price and promotion) is very important when it comes to production of eco-friendly products since consumers are concern about the environment. Consumers are willing to purchase green products regardless the premium price of green products. Shweta et al. (2014) there is positive attitude that consumers have towards green products and they are willing to pay purchase regardless the extra price for green products while some consumers view eco-friendly products to be expensive than convectional product (Chang, 2011).

The study further established that Social- Cultural factor influenced adoption of green products by consumers of major supermarket in Nairobi County. The purchase of the green products was influenced by social class, respect from other people and their culture. Oliver and Lee (2010) consumers understand the importance of green products when they gather information from social groups in which they share opinions and comment hence evaluates the product.

Psychological factors were found to influence consumer adoption of green products in supermarkets in Nairobi County. It was noted that consumers bought green products because it fulfilled their need and there are more positive about environmental protection. According to Irawan and Darmayanti (2012), environmental concern has significant influence towards the purchase behaviour of green products among university students in Indonesia. Albayrak et al. (2013) revealed that environmental concern determines the behavioural intention of the consumer but there is negative impact on it. Aman et al. (2012) found out that there is significance between environmental concern and green purchasing intention.

The view by most sampled respondents surveyed that consumer buying behaviour significantly influence adoption of green products agrees with theory of buyer behaviour, theory of diffusion of innovations and resource dependency theory. For green products to be adopted by consumers the following have to considered; price, level of awareness, social compliance, product use convenience, environment and climate protection, long-term savings and perceived health benefits. Consumers use word- of- mouth to influence each other on the consumption of green products and it is four times effective than using sales representative (Hoyer &AcInnis 2004).

According to Genoveva (2016) customer Awareness, Environment Concern & Attitude, Perceived consumers, customer's knowledge, Perceived Environment Responsibility, Effectiveness, have significant influence on green purchase behaviour. On the other hand consumers are not influenced by green marketing practices when making purchase decision. A study by (Muntaha and Marike 2014) established that individual attitude towards green product are influenced by Price, social influence and environmental awareness and females have positive attitude and re more likely to buy green products compared to males.

Conclusions:

From the findings it can be concluded that consumers of supermarkets found in Nairobi have occasionally used green products within the last six months. Majority of them were found to adopt between 6 and 10 green products.

Various consumer buying behaviour factors were found to have significant influence adoption of green products. This included socio-cultural factors, personal factors, psychological factors and marketing mix (4pc). It is concluded that increase in socio-cultural factors would result to significant increase in adoption of green products by supermarket consumers in Nairobi County as indicated by $r=0.260$, $P<0.05$. The consumers bought green product due to their social class and their culture was not found to influence their utilization of green products.

It was also concluded that personal factors of consumers influenced adoption of green products in major supermarkets in Nairobi County. However, the influence was found to be insignificant as revealed by $r=0.157$, $P>0.05$. The occupation of the consumers would determine the purchase of green products as consumers with higher income would likely to buy green products. Even though green products are considered basic need as a result of change in lifestyle, current economic situations make it difficult for consumers to buy green products.

The result further revealed that consumer's psychological factors have significant relationship with adoption of green products as indicated by $r=0.285$, $P<0.05$. There it can be concluded that consumer's psychological factors influence adoption of green products. The need to protect environment as well as green products fulfilling consumers need made them to adopt green products.

The study also concluded that marketing mix (4pc) had significant influence on consumer adoption of green products in Nairobi County as shown by $r=0.255$, $P<0.05$. It was found that adoption of green products amongst consumers would increase their capability to be safe for disposal, recyclable as well as reusable even though the supermarket charge premium prices. Lastly, the study concluded that consumers need more time and high involvement when making decision to purchase green product that is expensive and has high risk. This was evident by significant relationship between green product and consumer buying decision behaviour ($r=0.200$, $P<0.05$).

Recommendations:

The results revealed that the extent of adoption of green products by consumers in Nairobi County is at medium level and environmental green advert that made consumers to adopt green. Therefore, the study recommends that supermarkets as well as government have the responsibility to create sufficient awareness of green products. This can be achieved by utilizing outdoor publicity, social media, radio and print media.

The frequency of green product usage was found to occasionally due to cost associated with green products and current economic situation as it is associated with extra cost to consumers. Therefore, the study recommends that both County and National governments should use necessary measures by relevant authorities such as NEMA to ensure supermarket use packaging which are environmental friend at reasonable cost.

The study revealed that consumers prefer products that are safe for disposal. Therefore, it is recommended that government and other stakeholders both internationally as well as locally should undertake research and development so as to come with various packaging materials in the supermarket that are bio gradable and disposal.

The study find out that consumers need more time and high involvement when making decision to purchase green product that is expensive and has high risk. It is recommended that should provide subsidies to company that manufacture green products as well as regulate tax on green products and

imposing high tax on non-green product. This would reduce consumer buyer decision behaviour duration to adopt green products.

The study revealed that recommendations from consumers' social groups influence consumer adoption of green products at little extent. Therefore, it is recommended that supermarkets should sensitize consumers about green products through their various programmes such as social responsibility and loyalty programmes which incline to green products.

Acknowledgments:

I am gratefully acknowledging my supervisor Professor. Mary Kinoti who has walked with me through the entire distance of my academic through guidance, encouragement and giving me valuable advice. I would also like to appreciate my moderator Dr. Raymond Musyoka who showed me the right direction towards academic and provoked my intellectual curiosity.

References:

[1] T. Albayrak , S. Aksoy, & M. Caber, (2013). The effect of environmental concern and skepticism on green purchase behavior. Marketing Intelligence and Planning, 31 (1), 27 – 39.
[2] A. A. Ali, (2016). Diffusion of Innovation Theory and adoption of e-Government by Medium Business Enterprises in Kenya: A case of Nairobi City County (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
[3] A. H. L.Aman, A. Harun, & Z. Hussein, (2012). The influence of environmental knowledge and concern on green purchase intention the role of attitude as a mediating variable. British Journal of Art and Social Sciences, 7 (2), 145 – 167.
[4] A. Biswas, & M. Roy, (2016). A study of consumers' willingness to pay for green products. Journal of Advanced Management Science Vol, 4(3).
[5] A. Biswas,& M. Roy, (2015). Green products: an exploratory study on the consumer behaviour in emerging economies of the East. Journal of Cleaner Production, 87, 463-468.
[6] A. Boztepe, (2012). Green marketing and its impact on consumer buying behavior. European Journal of Economic & Political Studies, 5(1), 45-67
[7] C. Chang, (2011). "Feeling ambivalent about going green – Implication For Green Advertising Processing". Journal of Advertising. Winter 2011.4(40):19-31.
[8] D. R. Cooper, P. S. Schindler, & J. Sun, (2013). Business research methods (Vol. 9). New York: McGraw-Hill Irwin.
[9] Economic Survey (2015), Government Printers, Nairobi.
[10] J. C. G. Fonseca, (2015). The impact of green marketing practices on consumer buying decision (Doctoral dissertation).
[11] K. Genoveva. (2016).Factors affecting consumers green purchase behavior. International Journal of Business, Economics and Law, 2(10), 19-22
[12] D. Goswami, (2013).The Green Revoluation in marketing. Indian Stream Research Journal 3(6)
[13] J. A. Howard, (1973). Theory of Buyer Behavior, In: h. H. Kassarjian and t. S. Robertson, eds. Perspectives in Consumer Behavior. Glenview IL: Foresman,
[14] W. D. Hoyer and D.J. MacInnis, (2004). Consumer Behavior: A Marketers Tool. India: Cengage Learning.
[15] R. Irawan, & D. Darmayanti, (2012). The influence factors of green purchasing behavior: A study of university students in Jakarta.
[16] J. Kaingu, (2016). Operations Innovation And Performance Of Courier Firms In Kenya (Doctoral dissertation, School Of Business, University Of Nairobi).
[17] F. R. Kardes, T. W. Cline, & M. L. Cronley, (2011). Consumer behavior science and practice International edition. Pearson Australia.

[18] Kenya Economics survey (2015).The Kenya National Bureau of statistics. Retrieved from www.knbs.co.ke
[19] s. Kihiko, (2017). Consumer Socialization and Buyer Behaviour (Master dissertation, School Of Business, University Of Nairobi).
[20] M. W. Kinoti, & C. K. Oburu, (2012). Factors contributing towards Adoption of Green Marketing Practices in the Mobile Phone Service Providers in Kenya. Unpublished University of Nairobi.
[21] Maiywa,Evelyne (2013).The Impact Of Green Marketing On Consumer Buying Behaviour In Major Supermarkets In Nairobi County, Unpublished University of Nairobi.
[22] N. H. B. Mkhize, (2014). Pietermaritzburg Consumers' Awareness, Attitudes and Purchase Decisions with Regard to Green Products (Doctoral dissertation, University of KwaZulu-Natal, Pietermaritzburg).
[23] S. Mukherjee , (2012).Consumer behaviour. South western Cengage learning publishing
[24] M. Mungeria, (2014). Green Marketing Practices by Supermarkets in Nairobi Central Business District, Kenya. Unpublished Thesis. University of Nairobi
[25] A. Muntah, & V. Marike, (2014).Attitudes and purchase behaviour of green products among generation Y consumers in south Africa, Mediterranean Journal of social sciences MCSER 21(5),183-184
[26] J. Munyoki. (2013).Marketing management: Theory and practice. Down town printers Nairobi
[27] D. Neven, M. M.Odera, T. Reardon, & H.Wang, (2009). Kenyan supermarkets, emerging middle-class horticultural farmers, and employment impacts on the rural poor. World Development, 37(11), 1802–1811.
[28] P. G. Njagi, (2017). Factors That Influence Consumption Patterns Of Junk Foods In Fast Food Restaurants In Nairobi City County, Kenya Master dissertation, School Of Business, University Of Nairobi).
[29] C. K. Oburu, & M. W. Kinoti, (2012). Factors contributing towards Adoption of Green Marketing Practices in the Mobile Phone Service Providers in Kenya. Unpublished University of Nairobi.
[30] M. Ogunyo, (2013).An assessment of consumers' perception of eco- labels within Nairobi, Unpublished University of Nairobi.
[31] J. D. Oliver , & S. H. Lee, (2010). Hybrid car purchase intentions: a cross-cultural analysis. Journal of consumer marketing, 27(2), 96-103.
[32] A.Onditi, (2016). Green Marketing and Consumer Satisfaction, .Journal of Marketing and Consumer Research, 2(29), 37 – 38.
[33] E. M. Rogers, (2004). A prospective and retrospective look at the diffusion model. Journal of health communication, 9 (S1), 13-19.
[34] D. Rupinderkaur, (2016). Green Marketing and Its Impact on Consumer Buying Behavior. International Conference on Recent innovations in Sciences, Management, Education and Technology. 27th August 2016
[35] L. G. Schiffman , L. L. Kanuk, & S. W. Brewer, (2014). Consumer behaviour: global and Southern African perspectives. Pearson.
[36] R. A.Sen, (2014). A Study of the Impact of Green Marketing Practices on Consumer Buying Behavior in Kolkata. International Journal of Management and Commerce Innovations, 2(1), 61-70.
[37] S. Shweta, S. Deepa , & K.Thakur, (2014). Consumer's Attitude and Purchase Intention towards Green Products in the FMCG Sector. Pacific Business Review International .2014.7(6)
[38] T. Yamane,(1973). Statistics: An Introductory Analysis, 2nd ed., New York: Haper and Row

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 269 - 279
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

سلوك شراء المستهلك وتبني المنتجات الخضراء في محلات السوبر ماركت الكبيرة في مدينة نيروبي بكينيا

أولينيجو صموئيل إمبامبي

طالب دكتوراه– كينيا
samuelolinjo@gmail.com

ماري كينوتي

استاذ مشارك– كينيا
Mwkinoti2014@gmail.com

الملخص:

في القرن الحادي والعشرين ، يتغير سلوك المستهلك نحو الاهتمام بحماية البيئة وتغيير نمط استهلاكه نحو المنتجات الخضراء. أصبحت حماية البيئة الحاجة لكل مستهلك لأن معظم المستهلكين يطلبون منتجات أخضر قابلة للتحلل البيولوجي ولها تأثير أقل على البيئة. كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من سلوك شراء المستهلك وتبني المنتجات الخضراء في محلات السوبر ماركت الكبيرة في مدينة نيروبي في كينيا. تم استخدام تصميم المسح التقاطعي الوصفي للدراسة المذكورة أعلاه وتمكن ١٥١ مستجيبًا من الإجابة على الاستبيانات من ١٨٠. تم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات المدروسة. في تحليل الارتباط توجد علاقة بين سلوك الشراء الاستهلاكي وتبني المنتجات الخضراء. العامل الاجتماعي الثقافي، العامل النفسي، متغيرات الخلط التسويقي وأنواع سلوك المستهلك في قرار المشتري له تأثير إيجابي وكبير على تبني المنتجات الخضراء. لذلك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلوك الشراء الاستهلاكي وتبني المنتجات الخضراء. خلصت الدراسة إلى أن العملاء في نيروبي قد استخدموا في بعض الأحيان المنتجات الخضراء خلال الأشهر الستة الماضية وتأثرت بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الشخصية والعوامل النفسية والمزيج التسويقي (٤ أجزاء). ويحتاج العملاء إلى مزيد من الوقت والمشاركة العالية عند اتخاذ قرار الشراء منتج أخضر باهظ الثمن وله مخاطر عالية. توصي الدراسة بأن تتحمل السوبرماركت والحكومة مسؤولية خلق الوعي بالمنتجات الخضراء من خلال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والدعاية في الهواء الطلق.

الكلمات المفتاحية: سلوك الشراء لدى المستهلكين، محلات السوبر ماركت الكبيرة، المنتجات الخضراء.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 280 - 290
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Investigating the Role of Foreign Trade in FDI in Pakistan

Sara Rafiq

School of Economics, Huazhong University of Science and Technology, China
Rafiqsara@yahoo.com

Liu Hai Yun

School of Economics, Huazhong University of Science and Technology, China

Abstract:

FDI is considered an essential catalyst for trade liberalization and economic growth in both developing as well as developed countries. From the past several-decades countries around the world are struggling to attract foreign investors for filling their capital, skills and technological gaps and consequently FDI had grown at least twice as rapidly as trade. This study is an attempt to thoroughly analyze these two crucial modes of resource and knowledge diffusion for Pakistan by empirical analysis of foreign trade and FDI from 1980-2016. ARDL approach is utilized for the statistical analysis with support of various techniques applied to FDI being dependent variables in econometric models. The empirical results of this study shows positive and significant effect of foreign trade on FDI inflow to Pakistan; coinciding with theory and supported by both sign of the coefficient and probability value.

Keywords: FDI, Foreign Trade of Pakistan, ARDL Approach, Stability Analysis

Introduction:

FDI role in economic development has been recognized widely in developing as well as in developed countries. Pakistan, being a developing country, ensures a very successful market for foreign investors with its wide customer ground of over 180 million populations. Individuals require food, clothing, energy and other facilities for prosperous living. In the natural resources, energy sector and infrastructure there are great potential for MNC's. As well as there exists enormous investment opportunities in hydro power and coal-based projects, alternative energy such as wind energy and transmission of natural gas from overseas. Due to lack of infrastructure the country needs investment in this sector and in other sectors like world class education systems, exploration and exploitation of natural resources and the modernization of industries. Hence there is huge market for various business opportunities in Pakistan for foreign investors to utilize.

Foreign capital inflow has significant effect on economic development. Capital inflow to Pakistan had boost up the economy since previous few decades (Burki 2001). From 1990s and onward the FDI inflow is enormously increased to Asian countries. FDI contribution to Pakistan's economy increased to record level in 2006-2007 and the economy continue to grow by 6%, 7% stable rate. Pakistan's foreign direct investment was $853.5 million in 2012-13, comparative to $ 658.2 million in year 2010-11, revealing the total growth of 29.7%. Oil and gas exploration persisted to be the main sector for foreign investors. The Board of Investment (BOI) had endorsed a new investment plan to deliver a more favorable investment atmosphere for investors, so that economic growth supported by exports can be attained and a chain of investment opportunities can be created.

Pakistani economy has been deteriorating due to increase in imports besides large amount of paper money inflow into the system. If government is not able to take it back as a part of tax, it will remain in the system, production process become costly. So, only option remains is to import product to fulfil the demand gap. FDI is consider to be the substitute of trade, fills the capital, skill and technological gap but in developing countries like Pakistan to set up business, foreign investors also need to import the technology and equipment in form of both skilled, expert labour and high quality infrastructural material needed for establishing the industry. While in some cases even the raw material is imported frequently due to unavailability of the resource or high cost of extraction at host country. Furthermore as indicated in Product Life Cycle theory by Raymond Vernon at the ultimate stage of a product life, the production process of the specific good is shifted from the country of its origin to other countries with more cost effective production process and factors. This can be generalized to the study of MNCs investing in export industry of a country with cheaper labour and resources, thus complementing exports of the host country and substituting imports. In general FDI and foreign trade have bi-directional cause and effect relationship in developing countries, so it is indispensable to avoid one of these in a study of trade related research.

Contribution & Significance of this Study:

Pakistan is one of the most important trade routes of the world. Yet, according to World Trade Organization data, the share of exports in global trade has fallen by forty percent to just 0.13 percent from 0.21 percent since 1999. Pakistan's trade balance with its fifty-three trading partners has been in deficit for most of the time. Negative trade balance with major trading partners recorded during 2009-10 included China $3.56 billion, Japan $1.431 billion, Kuwait $2.316 billion, Malaysia $1.550 billion, Saudi Arabia $2.992 billion, UAE $3.308 billion and India $957.2 million. *So,* It is necessary to evaluate the importance of foreign trade and FDI and examine historical data of international trade and FDI of Pakistan to figure out the importance of these two important determinants of development and to forecast future foreign trade and FDI in Pakistan. This will assist in overcoming the deficit in Balance of Trade through avoiding past mistakes and planning according to the future estimation.

Both foreign trade and FDI have significant barometer of economic growth and development. Much of research has been done on international trade and FDI all over the world. It is one of the main indicator of development of an economy, and Pakistan is having deficit on its balance of trade account since many decades, almost except few years of trade history it remain deficit. Time series analysis is one of the most important techniques to know about chronological phenomenon and to forecast for future on the basis of past circumstances.

FDI has been suggested as the alternative approach and source of technology and resource diffusion and it increases the growth rate continuously. However most of the studies neglects international trade in their theoretical framework, which is the second capable channel of knowledge diffusion and has great empirical significance. Furthermore, most of past empirical studies didn't identify the temperament and tendency of the effect of external openness for FDI and trade.

Objective of the Study:

The main objectives of this research study are

1. To evaluate the inter-linkage between International Trade and FDI of Pakistan.
2. To analyze the role International Trade in FDI.
3. To observe the behavior of supporting variables of International Trade towards FDI.
4. To investigate relationship (long run or short run) among International Trade and FDI.

Literature Review:

Foreign direct investment (FDI), which alongside technical innovation stream remains a molding element for trade volume and its pattern, got significant place in the trade theory from 1960s. Consideration was attracted to what was seen as the "product life cycle" (PLC) of innovation and technology seeking foreign investment and trade streams (Vernon 1970; Posner 1961; and Hufbauer 1966). Advancement which directed towards appropriation of new technical innovation in the leading developed nation which was considered "new" commodities that were manufactured, consumed, and sent out to world emerging economies. With the "developing" of innovative product, innovation and also capital should move to rest of nations and to manufacture comparable products, which thusly are export back to the lead or origin developed country.

Less developed nations import these products from the relevant developed nation/nations that are responsible for the initial two phases of product's generation. Though, with the passage of time, manufacturing of that novel product progressively begins in the less developed nation as well as the commodity seems to be "standardized," in this way finishing the life cycle of the commodity. Innovation at this phase of the PLC has effectively transferred, alongside capital, at first from most developed to other developed countries, lastly to these less developed nations who now export the commodity to developed countries. With commodity details (novel, developing, standardized) and the underlying control over the market by developed nations, the PLC hypothesis of technology seeking trade consolidates both differentiation of the commodity and imperfections of the market.

A similar accentuation was put on technology led trade streams and its pattern in models that infer the "technology gap" between countries in form of "demand lag" on behalf of purchasers and "reaction lag" on behalf of makers in the nation of origin, and also the "impersonation lag" on behalf of manufactures in the foreign nation (Posner 1961). While the fundamental idea of PLC and likewise other neo-innovation models relies on dissemination (or exchange) of innovation crosswise over countries, the procedure is ambiguous without an orientation to MNC activities related to parent organizations and the subsidiary. Perspectives aforementioned have remain a under the economics research field known as theory of industrial organization, which yet again, strays much more from the real world.

Generally more practical way to deal with the FDI-trade nexus comprises of the flying geese paradigm (Ozawa 1995), which attempted to clarify the reallocation of manufacturing and the moving export stages in Asia that had occurred since the 1980s. On perception, the literature related to PLC appears to have given a platform to an amalgamated way to deal with trade, innovation, and FDI while presenting commodity differentiation and in addition imperfections of the market. As compare to the previous thoughts regarding trade models in "old theories," which were basically location seeking (cost differences, resource enrichments), PLC hypothesis has presented commodity specific (novel, develop, standard) portrayals and furthermore organization-specific variables. Parenthetically, variables aforementioned (particularly the last two) also highlighted in the NTT models.

DeMello et al., (2000) analyzed the relationship between FDI and trade in some East Asian and Latin America countries for the period 1970-1994 using bi-variate VECM and causality analysis. The complementarily assumption among FDI and import was confirmed for all Latin American and the Southeast Asian countries except for Mexico, Philippines and Singapore. FDI seems to be the displacement of imports in the long run although the inference on the import-FDI link is not so significant.

Borensztein et al., (1998) explored that FDI is more beneficial for countries with high literacy and educated workforce. They found temporal causality between FDI and growth. Granger Causality test was used and found the direction of causality between FDI and growth mostly depends on the determining factors of FDI. If those determining factor had robust association with growth, then growth might attract foreign investors.

Lin (1995) estimated demand equation for imports of Taiwan amplified with inward FDI from four countries Malaysia, Indonesia, Thailand and Philippines for period1972 to 1992. The existing FDI revealed no effect on imports of Taiwan from the country of origin for the reason that the sign of the FDI variable input was rather positive but statistically insignificant. The exemption was the influence of FDI inflows on imports from Thailand. The significant negative sign was detected in this case, which reflect a level of transposition of imports by FDI.

Liu et al., (2001), Zhang (1999) and Lardy (1996) had inquired about the Chinese foreign direct investment and trade balance. The review demonstrated significant effects of FDI on the increase of exports and economic development. For this purpose they used panel data from 1987-1999 and applied Pooled least square approach to derive empirical findings. Tse, et. al., (1997) found that there is positive relationship between regional and provincial production, exports expansion and FDI, especially in coastal locale and central region of China.

Qayyum and Mahmood (2013) investigated the causality between FDI and foreign trade for Pakistan and its eight major trading partners for yearly data from 1985 to 2010. To check whether the two variables were substitute or complements VECM and Johansen Fisher Panel co-integration was applied. Their result supported that case of Pakistan; FDI encourages trade with its major trading partners.

Farkas and Handle (2012) purposed the investigation of positive externalities occurred due to MNC's in host country and the extent to which host country has the capability to adopt the technological progress for the attainment of maximum economic welfare. The study showed significant and positive effect of FDI on the observing capacity while the extent depends upon the level of human and financial capital and their development. As well as FDI was arbitrated as complementary rather than substitute for the economic indicators in developing countries.

Methodology (Developing the Econometric Model):

The present study examines the data for FDI and Trade liberalization of Pakistan to finds out the inter-linkage between FDI and Foreign Trade. It also encompasses an empirical analysis of FDI and liberalization of trade as well as the nature of their relationship either they have effect for each other in case of Pakistan covering the time period 1980-2016.

In order to observe the dynamic association with diverse levels of analysis and to gain more insight into the nature of spillovers that associates bilateral trade and FDI flows in a common nomenclature, dynamic econometric model will be applied for the observed data. The bilateral dimensions make it possible to manage common determinants of trade and FDI. This will be done by estimating two bilateral models developed for FDI and Foreign Trade.

FDI from non-traditional channels is seeking a lot of attention recently, especially in developing host countries by investment Promotion organization which can be more beneficial for economic growth and further FDI. On contrary, international trade or trade liberalization consists of the policies that are implemented by the nations to make the economy more open for foreign trade to attain rapid economic growth by rising exports and thus foreign reserves therefore act as "engine of economic growth".

To go with the relevant theory and empirically analyze the relationship between FDI and trade liberalization of Pakistan the Bound testing approach will be applied to test the assumed objective and hypothesis of the study. The dynamic econometric model with auto-regressive variable is constructed and will be regressed through Auto-regressive Distributed lag (ARDL) approach. The fundamental idea for making the econometric model for this research study were taken from the

studies of (Moulton, 1986; Tenreyro, 2006; Mehlum et al., 2006; Kolstad, 2009; and Burger et al., 2009) with slight amendments in formulating of the above studied model for this research study.

$$X_{it}=\beta_0+ \beta_1X_t+ \beta_2C_t+ \beta_3D_t+ \beta_4S_t \quad (3.1)$$

In the above equation (3.1) X_i is the two main inter-link variables (FDI and Foreign Trade), "X_t" is the basic variables, "C_t" is the characteristics Variables, "D_t" is the dummy or proxy variables and "S_t" is the specification variables.

1. Data analysis and Sources:

The present study is conducting to empirically analyze the relationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Trade Liberalization or Foreign Trade of Pakistan based on annual time series data from 1980-2016. The data will be collected from different sources including Economic Survey of Pakistan, State Bank of Pakistan (SBP), Ministry of Investment and Privatization of Pakistan, World Economic Indicator, World Development Index (WDI), The Global Economy, Pakistan Bureau of Statistics, and other reports and sources.

2. To Empirically Analyze the Relationship between FDI and Foreign Trade of Pakistan

Foreign direct investment (FDI) is well said to be the most significant and effective source of accruing foreign exchange reserves from abroad. As well as it is also an important source of capital accumulation or infrastructure in developing countries around the world. Conversely, the ratio of investment from developing countries in rest of the world is not much considerable. However for developing countries, most of the studies revealed the positive and direct relationship of foreign direct investment with economic growth and development. FDI acts in favor of the economy by increasing aggregate productivity, creation of employment opportunities, larger outflow of exports and exchange of technological progressions among the investor and host country.

This research study aims to analyze the influence of foreign direct investment (FDI) in Pakistan for the period 1980-2016 and to observe the relationship FDI is regressed by foreign trade (FT) with assistance of other supporting macroeconomic variables namely domestic investment (DI), per capita income (PCI), exchange rate (ER), inflation (Inf), trade openness (TOP) and technology (Tech). Pakistan is a developing country with rapidly growing populations and slow economic growth. Pakistan is striving to make its way in the modern world by attracting FDI as the central objectives of macroeconomic policy. The theoretical model to analyze the impact of FDI on Foreign Trade is presented as;

$$FDI = f (IT, DI, PCI, Exr, Inf, TOP, Tech) \quad (3.2)$$

The econometric model following the theoretical model (3.2) can be written as

$$FDI_t= \beta_0 +\beta_1 IT_t + \beta_2 DI_t +\beta_3 PCI_t + \beta_4 Exr_t + \beta_5 Inf_t + \beta_6 TOP_t + \beta_7 Tech_t +\mu_t \quad (3.3)$$

The expected sign of the co-efficient will be;

$$\alpha_1 > 0, \alpha_2 > 0, \alpha_3 > 0, \alpha_4 < 0, \alpha_5 < 0, \alpha_6 > 0, \alpha_7 > 0,$$

2.1. Pre-Testing of Data through Unit Root Test:

For a time series data it is a prerequisite to attain the order of co-integration between variables before implication of regression analysis. To run a significant or suitable regression technique on the time series data, the data must have to be co-integrated of order zero or one i.e. I(0), I(1), as according to (Ouattara, 2004) in case of co-integration of I(2), it is not possible to derive F-stats and also no good fit can be attain due to impossibility of running any proper regression technique to such data.

Hence before proceeding regression analysis it is indispensible to check order of co-integration by means of unit root tests.

Here in this study, Augmented Dicky Fuller (ADF) has been run on the observed data, for the purpose to check stationarity, order of co-integration and existence of spurious relation in the data. Table (3-1) shows the results from ADF test, which revealed all the variables are co-integrated of order I(0) or I(1) with no spurious relation or outliers in the data, achieving the precondition of non-existence of I(2).

Table 1: Unit Root Test Results

Variables	**Acronyms**	**ADF Values**		**ADF Critical Values**
		At Level	***At 1st Difference***	
Foreign Direct Investment	**FDI**	**-2.527314**	**-5.275425***	**-2.948404**
International Trade	**FT**	**-0.414939**	**-4.297434***	**-2.945842**
Domestic Investment	**DI**	**-1.780263**	**-4.372814***	**-2.948404**
Per Capita Income	**PCI**	**-1.913247**	**-3.957556***	**-2.948404**
Exchange Rate	**ER**	**-3.453769***	**-4.370893***	**2.960411**
Inflation	**Inf**	**-3.312767***	**-6.775690***	**-2.948404**
Trade Openness	**TOP**	**-4.583588***	**-5.093162***	**-2.945842**
Technology	**Tech**	**-1.292453**	**-3.303092***	**-2.945842**

2.2 Regression Analysis of the Model-1 (Variables Data):

Table (1) represents ARDL regression short run results for FDI being regressed by foreign trade and other supporting macro economic variables. The empirical findings shows that 1% change in foreign trade of Pakistan will bring about 36% increase in overall FDI of Pakistan, coinciding with theory, supported by both sign of the coefficient and probability value at 5% critical value. Similarly, domestic investment having quite conflicting influence on FDI in various countries varying region to region and nature of the investment, however in general theory it has positive impact as also can be seen from this empirical study i.e., with an increase of one percent in rate of domestic investment FDI observe 23% increment.

Current per capita income also shows positive impact (18%) on FDI with an significant probability value of 0.000. In short run Exchange rate shows a highly significant decreasing impact on FDI with indication of about 23% decline in FDI by a single unit increase in ER at 1% significance of p-value=0.0144 As far as inflation rate of Pakistan is concerned it revealed significant negative effect on the FDI with coefficient value showing (-0.154948) with significant p-value= 0.0457

Trade openness (TOP) has revealed insignificant impact on FDI of Pakistan that is in general inconsistent to economic theory, however empirical findings is quite controversial and depends on the pattern and nature of investment and trade. In case of Pakistan it can be accepted to be right as only few of the FDI till the time period observed were counted in capital formation which directly needs favorable trade policies to import inputs etc. while in case of consumer products in most of the cases it is easy to import from neighboring countries like China etc, while in textile and food business Pakistan is almost self-sufficient.

As expected and as theory suggests technology is the key for any kind of investment, the model also support a significant positive role of technology in FDI developments. A single unit increase in Technology can bring rise in FDI about 38.7% with a significant p-value=0.000. Generally the model supports that FDI is more vulnerable and conscious about previous year's progress and patterns of macroeconomic indicators rather than prevailing situation for the most of the part as observed from the empirical findings of this model. The phenomena can be supported

by the argument that investors usually follow speculations about future from past trends before initiation of new business ventures.

Error correction term (ECT) shows the speed of adjustment towards equilibrium and it depicts that in long run relationship runs from trade and other supporting macroeconomic variables towards FDI, or simply the model will adjust FDI to its equilibrium or desired level at the speed of 38.8% (-0.388410) at 1% significance (p-value=0.00). The coefficient of ETC must have to be negative for its significance for the model.

Table 2: Regression Results of the Variables (FDI as Dependent Variable)

Variables	*Acronyms*	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
Constant	**C**	**0.674967**	**0.307218**	**5.106237***	**0.0000**
International Trade	**FT**	**0.231079**	**0.084171**	**2.131626****	**0.0265**
Domestic Investment	**DI**	**0.187738**	**0.047957**	**3.914683***	**0.0007**
Per Capita Income	**PCI**	**-0.232818**	**0.087577**	**-2.658435****	**0.0144**
Exchange Rate	**ER**	**-0.154948**	**0.073145**	**-2.118363****	**0.0457**
Inflation	**Inf**	**0.108391**	**0.199328**	**1.238965**	**0.3783**
Trade Openness	**TOP**	**0.387690**	**0.184971**	**4.755816***	**0.0000**
Technology	**Tech**	**0.367690**	**0.140962**	**2.608440****	**0.0160**
Error Correction Term	**ECT**	**-0.388410**	**0.126563**	**-3.068896***	**0.0000**
Lag of FDI	**D{FDI$_{(-1)}$}**	**0.474367**	**0.128572**	**3.689496***	**0.0013**
R-squared	**0.956919**	**Durbin-Watson stat**			**2.093204**
Adjusted R-squared	**0.940764**	**Prob(F-statistic)**			**0.000000**

(*) & (**) shows significance at 1% and 5% respectively

2.3 ARDL Co-integrating and Long Run Form:

The discussion on the relationship between trade and FDI and its comparative importance for any economy has been reviewed by several economic analysts. There exist a wide range of both theoretical as well as empirical literatures on these two significant macroeconomic indicators. In this era of globalization and economic integrations, foreign trade and investment become indispensible and unavoidable economic determinants for rapid development.

Throughout history international trade has been observed as most crucial and debating phenomenon however in 20th century it is accompanied by debates related to FDI. Since then both are considered equally important channels of resource, capital, skill and technology diffusion. Like foreign trade, FDI also has been exposed to conflicting reviews varying across different economies, however, whatever impact positive or negative, foreign trade and FDI have for any economy both of these cannot be neglected while investigating the main determinants of economic growth for a country. As the importance of these two macroeconomic international determinants for any economy is understood fact, similarly the correlation between these cannot be ignored. Therefore current study is an attempt to investigate the relationship between foreign trade and FDI of Pakistan.

Table 3: ARDL Co-integrating and Long Run Form

	ARDL Co-integration			*ARDL Long-form Coefficients*		
Variables	**Coefficient**	**t-statistics**	**Probability**	**Coefficient**	**t-statistics**	**Probability**
D(IT)	**0.255532**	**3.723495**	**0.0000**	**0.314054**	**3.024093**	**0.0010**
D(DI)	**0.511140**	**3.997174**	**0.0018**	**0.173245**	**4.363405**	**0.0002**
D(PCI)	**0.116038**	**5.715779**	**0.0000**	**0.156277**	**4.396820**	**0.0000**
D(ER)	**-0.239365**	**-5.716158**	**0.0000**	**-0.149348**	**-5.284430**	**0.0000**
D(INF)	**-0.071654**	**-2.267677**	**0.0322**	**-0.096414**	**-2.067096**	**0.0492**
D(TOP)	**-0.004264**	**-0.145151**	**0.8870**	**-0.217370**	**-1.372681**	**0.1950**
D(TECH)	**0.296084**	**3.352553**	**0.0026**	**0.249524**	**3.591300**	**0.0014**
CointEq(-1)	**-0.386596**	**-4.514518**	**0.0000**	**--**	**--**	**--**

2.4 ARDL Bounds Testing & WALD Test Approach:

Bounds testing approach and WALD test are applied to verify the long run relation among variables and the results of both tests integrated in table (3-4) & (3-5) indicates the existence of long run relation among the variables for the period of 1980-2016 in case of Pakistan.

Table 4: ARDL Bounds Test (Null Hypothesis: No long-run relationships exist)

Bounds Test Value		Critical Value Bounds	
Test Statistic	**Value**	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
F-statistic	**5.361546***	**2.45**	**3.61**

(*) Shows rejection of null hypothesis at 5%

Table 5*:* Wald Test Results

	Value	Probability
F-statistic	**119.9218***	**0.0000**
Obs*R-squared	**839.4528***	**0.0000**

(*) Shows rejection of null hypothesis

2.5 Diagnostic Analysis of the Model-1:

To assure the validity and goodness of the fit, there are several diagnostic checks to attain BLUE out of a regression model. To confirm the significance of the current model, some of the basic diagnostic checks are applied on the observed model.

One of the key issues with time series analysis is the serial correlation and spurious association. To analyze the existence of Serial Correlation, the Breusch-Godfrey Serial Correlation LM has been widely used among few other tests. Here Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test is used to confirm the absence of serial correlation which is needed for the model to be significant. Key findings of the test are given bellow in table (3-6) which indicates no presence of auto-correlation, serial correlation and spurious relation.

Table 6: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test Results

	Value	Probability
F-statistic	**0.189792***	**0.6670**
Obs*R-squared	**0.266763***	**0.6055**

(*) Shows rejection of null hypothesis

Usually heteroskedasticity is consider to occur in and affect cross sectional models however there are minor chances of the issue to exit in time series data therefore to make sure about the significance of the model Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity test is applied to investigate the variance between the variables and avoid concerns about heteroskedasticity.

Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity test showed signs of normal distribution of the variation among variables therefore confirm no heteroskedasticity in the model. Key findings of the test can be found in table (3-7).

Table 7 : Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

	Value	Probability
F-statistic	**1.508986***	**0.1978**
Obs*R-squared	**14.62118***	**0.2005**

(*) Shows rejection of null hypothesis

To check the specification biasness and analyze stability of the model the Ramsey RESET test is used. The results are given in table (3-8) revealed and signifies the stability of the model. Moreover it indicates there is no issue of miss-specification and variables incorporated in the model are fitting and don't have any inappropriate variable.

Table 8: Ramsey RESET Stability Test Results

	Value	Probability
F-statistic	**0.882011***	**0.3878**
Obs*R-squared	**0.777943***	**0.3878**

(*) Shows rejection of null hypothesis

Conclusion:

FDI emerged as growth and development catalyst in the recent era of globalization and integration for less developed and emerging economies. Addressing their needs of investment and capital demand, productive utilization of available recourse and financing most needed infrastructural projects. FDI opens new ventures and avenues of progress through direct and indirect effects in form of built in capital formation, technological influx, employment creation, skill enhancement and efficient production, etc… subsequently it uplift per capita income, employment rate, consumer interest and total output. In short it brings all the economies which enhance the growth of the economy through business ventures. Therefore it wouldn't be wrong to consider any research study related to globalization incomplete without FDI in the modernized universal economy.

In general Trade and FDI has been connected in a complementary connection, though the concept of FDI was to entertain business activities in areas where it was impossible or hard to trade for inputs embodied in host countries or output to be sold abroad to gain higher profits of its specialization. Somehow the initiation of FDI seems to be a substitution for trade but with the development of FDI and globalization it turnout to be facilitator and complementary element to each other. Usually a multinational company needs to import some capital goods for its flawless production in host country where as some other MNC specialize in a product with the help of domestic labor and resources and exports its output to rest of the world from host country. On the other hand, to encourage and improve export industry, FDI brings innovative technology and bring value added phenomena to domestic tradable merchandize.

This study is an attempt to thoroughly analyze these two crucial modes of resource and knowledge diffusion for Pakistan by empirical analysis of foreign trade and FDI from 1980-2016. ARDL approach is utilized for the statistical analysis with support of various techniques applied separately to FDI and foreign trade of Pakistan being dependent variables in econometric models. To check the stationarity and level of integration of the variables Augmented Dicky-Fuller unit root test is applied, resulting in conformity of level and first order co-integration therefore confirming their suitability for ARDL model. To attain the nature of long term and short term association and co-integration equation between dependent and independent variables, the Bound testing approach, Wald test are applied, ARDL co-integration approach. The empirical result indicates positive and complementary effect of trade and FDI on each other; with empirical findings revealing 1% change in foreign trade of Pakistan will bring about 23% increase in overall FDI of Pakistan. The model will adjust FDI to its equilibrium level at the speed of 38.8%. Various diagnostic and stability tests namely, Breusch-Godfrey serial LM test to check serial and auto-correlation, Ramsey RESET test for model specification, Breusch-Pagan-Godfrey test for heteroskedasticity are applied to confirm the consistency, reliability, and acceptability of the derived model. It would be factual statement to state that both FDI and foreign trade are the modern day necessities.

References:

[1] M.R. Agosin, and R. Mayer (2000). Foreign Direct Investment in Developing Countries. UNCATD Discussion paper no. 146.

[2] M. H. Ahmad, S. Alam, M. S. Butt, and Y. Haroon, (2003). Foreign Direct Investment, Exports, and Domestic Output in Pakistan [with Comments]. The Pakistan Development Review, 715-723.

[3] U. Akeem, (2011). Performance Evaluation of Foreign Trade and Economic Growth in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, 2(2).

[4] M. Alam, and M. Zubayer, (2010) Intra Regional Foreign Direct Investment (FDI) Prospect in (SAARC) Region. International Journal of Economics and Finance, 2(3).

[5] M. T. Alguacil, and V. Orts, (2003). Inward foreign direct investment and imports in Spain. International Economic Journal, 17(3), 19-38.

[6] E. Borensztein , J. Gregorio, and J. Lee, (1995). How does foreign direct investment affect economic growth? Journal of International Economics, 45 (1), 115-135.

[7] M. Burger, Frank O. van, and L. Gert-Jan, (2009). On the Specification of the Gravity Model of Trade: Zeros, Excess Zeros and Zero-Inflated Estimation. Spatial Economic Analysis, 4(2), 167-190.

[8] S. J. Burki, (2001). Foreign Direct Investment: Has Pakistan Missed the Boat or could it Play Catch-Up. A paper presented at a workshop sponsored by the Center for Strategic and International Studies (CSIS) on Pakistan's Future and US Policy options, Washington DC.

[9] K. Tse David, Y. Pan, & K. Y. Au, (1997). How MNCs choose entry modes and form alliances: The China experience. Journal of international business studies, 28(4), 779-805.

[10] J. R. DeMello, and R. K. Luiz, Fukasaku (2000). Trade and Foreign Direct Investment in Latin America and Southeast Asia: Temporal causality analysis. Journal of International Development, 12(7), 903-924.

[11] B. Farkas, and S. Handle, (2012). Absorptive capacities and the impact of FDI on economic growth. Discussion Papers, German Institute for Economic Research, DIW Berlin, No.1202.

[12] I. Kolstad, (2009). The resource curse: Which institutions matter? Applied Economics Letters, 16 (4), 439-442

[13] N. R. Lardy, (1995). The role of foreign trade and investment in China's economic transformation. The China Quarterly, 144, 1065-1082.

[14] A. L. Lin, (1995). Trade effects of foreign direct investment: evidence for Taiwan with four ASEAN countries. Weltwirtschaftliches Archiv, 131(4), 737-747.

[15] X. Liu, P. Burridge, and P. J. Sinclair, (2002). Relationships between economic growth, foreign direct investment and trade: evidence from China. Applied Economics, 34(11), 1433-1440.

[16] H. Mehlum, K. Moene, and R. Torvik, (2006).“Institutions and the Resource Curse. The Economic Journal, 116, 1-20

[17] Moulton, B. R. (1986). Random Group Effects and the Precision of Regression Estimates. Journal of Econometrics 32 (3), 385-397

[18] U. Qayyum, , and Z. Mahmood, (2013). Inter-linkage between Foreign Direct Investment and Foreign Trade in Pakistan: Are they Complements or Substitute? (No. 2013: 91). Pakistan Institute of Development Economics.

[19] L. J. Trevino, , and K. P. Upadhyaya, (2003). Foreign aid, FDI and economic growth: Evidence from Asian countries. Transnational Corporations, 12 (2), 119-135.

[20] Y. Zhang, (2009). A Different Look at Inward FDI into Mainland China. United Nations Univ., Maastricht Economic and social Research and training centre on Innovation and Technology

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 280 - 290
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

دراسة دور التجارة الخارجية في الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان

سارة رفيق

كلية الاقتصاد، جامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا، الصين
Rafiqsara@yahoo.com

ليو هاي يون

كلية الاقتصاد، جامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا، الصين

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاً أساسياً لتحرير التجارة والنمو الاقتصادي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. من البلدان العديدة الماضية في جميع أنحاء العالم تكافح من أجل جذب المستثمرين الأجانب لملء رأسمالهم ومهاراتهم وثغراتهم التكنولوجية ، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد نما بمعدل ضعفي سرعة التجارة على الأقل. هذه الدراسة هي محاولة لتحليل هذين الأسلوبين الأساسيين لنشر الموارد والمعرفة لباكستان عن طريق التحليل التجريبي للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٦. يستخدم نهج ARDL للتحليل الإحصائي بدعم من التقنيات المختلفة المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتغيرات التابعة في نماذج الاقتصاد القياسي. تظهر النتائج التجريبية لهذه الدراسة تأثير إيجابي وهام للتجارة الخارجية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان. بالتزامن مع النظرية وبدعم من كلا من علامة معامل وقيمة الاحتمال.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية في باكستان، نهج ARDL، تحليل الاستقرار.